جامعة بني سويف
كلية التجارة
قسم المحاسبة

دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية و أثر ذلك على كفاءة الأستثمار

دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية

The role of the internal audit department in raising the quality of financial reports and the impact on the efficiency of investment

An applied study on companies listed on the Egyptian stock exchange

رسالة مقدمة من الباحث

رمضان مراد محمود جاب الله

للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد عبد الله محمد عبد الله مجاهد

أستاذ المحاسبة والمراجعة

العميد الأسبق لكلية التجارة - جامعة بني سويف

الأستاذ الدكتور

ايمان محمد سعد الدين

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة بني سويف

٢٠٢٢ م – ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة دور إدارة المراجعة الداخلية (كمتغير مستقل) في رفع جودة التقارير المالية (كمتغير وسيط) وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار (كمتغير تابع)، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى شقين، الشق النظري ويتكون من أربعة فصول لاستطلاع الجهود السابقة في هذا المجال، والتعرف على الخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة، واشتقاق الفروض؛ والشق التطبيقي لاختبار هذه الفروض، حيث قام الباحث بتصميم قائمة استقصاء بهدف جمع البيانات من ثلاث فئات بهدف استبيان آرائهم عن أثر دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وتتمثل فئات الدراسة في (المراجعين الداخليين بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية – فئة المحللين الماليين بشركات السمسرة – فئة العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك)، حيث تمثل حجم العينة في (٢٥٠) قائمة، وجاءت القوائم الصالحة للتحليل بواقع (١٨٤) قائمة بمعدل استجابة (٧٣,٦%).

وتوصلت نتائج التحليل الاحصائي الى ما يلي :

- توجد علاقة معنوية إيجابية بين دور إدارة المراجعة الداخلية ورفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- توجد علاقة معنوية إيجابية بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- توجد علاقة معنوية إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

وتمثلت أهم توصيات الدراسة في:

- توصي الدراسة بقيام الحكومة بإنشاء معهد مراجعة داخلية مصري على غرار معهد المراجعين الداخليين الأمريكي ليقوم بتنظيم عملية المراجعة الداخلية والعمل على استقلاليتها.
- تقترح الدراسة إلزام هيئة الرقابة المالية للشركات المصرية بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية وضمان استقلاليتها، والقيام بدورها في تقييم القرارات الإدارية، وادراج ذلك ضمن شروط القيد والشطب واستمرار القيد بالبورصة المصرية.
- توصي الدراسة بقيام وزارة المالية والهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قوانين وتشريعات تضمن ايجاد معايير محلية للمراجعة الداخلية مسترشدين بمعايير المراجعة الداخلية الأمريكية وإلزام جميع الشركات بها.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، جودة التقارير المالية، كفاءة الاستثمار.

Abstract:

The study dealt with the role of the internal audit department (as an independent variable) in raising the quality of financial reports (as an intermediary variable) and its impact on investment efficiency (as a dependent variable) , identifying the theoretical background of the study variables, and deriving hypotheses; And the applied part to test these hypotheses, where the researcher designed a survey list with the aim of collecting data from three categories in order to survey their views on the impact of the role of the internal audit department in raising the quality of financial reports and its impact on the efficiency of investment in companies listed on the Egyptian Stock Exchange, The category of employees working in investment funds in banks). Where the sample size was represented in (250) lists, and the lists valid for analysis were (184) lists with a response rate of (73.6%).

The results of the statistical analysis found the following:

- There is a positive moral relationship between the role of the internal audit department and raising the quality of financial reports in companies listed on the Egyptian Stock Exchange.
- There is a positive significant relationship between the quality of financial reports and the efficiency of investment in companies listed on the Egyptian Stock Exchange.
- There is a positive moral relationship between the internal audit department and raising the efficiency of investment in companies listed on the Egyptian Stock Exchange.
- There is a positive moral relationship between the internal audit department and raising the efficiency of investment in companies listed on the Egyptian Stock Exchange.

The most important recommendations of the study were:

- The study recommends that the government establish an Egyptian internal audit institute similar to the American Institute of Internal Auditors to organize the internal audit process and work on its independence.
- The study proposes obligating the Financial Supervisory Authority for Egyptian companies to establish an independent department for internal auditing and to ensure its independence, and to play its role in evaluating administrative decisions, and to include this within the conditions for listing, delisting and continuing to be listed on the Egyptian Stock Exchange.
- The study recommends that the Ministry of Finance and the Financial Supervisory Authority put in place laws and legislation to ensure the creation of local standards for internal auditing, guided by the American internal auditing standards, and obligating all companies with them.

Keywords: Internal audit, Quality of financial reports, Investment efficiency.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: الاطار العام للدراسة	١
١/١: مقدمة ومشكلة الدراسة	١
٢/١: أهداف الدراسة	٤
٣/١: فروض الدراسة	٥
٤/١: اهمية الدراسة	٥
٥/١: منهج الدراسة	٦
٦/١: حدود الدراسة	٧
٧/١: خطة الدراسة	٧
الفصل الثاني : عملية المراجعة الداخلية من منظور محاسبي ومهني	٨
١/٢: ماهية المراجعة الداخلية	٩
١/١/٢: مفهوم المراجعة الداخلية	٩
٢/١/٢: التطور المرحلي لمهنة المراجعة الداخلية	١٠
٣/١/٢: نطاق عمل المراجعين الداخليين	١١
٤/١/٢: الموقع التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية	١٢
٥/١/٢: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية	١٣
٢/٢: الاتجاهات المعاصرة في مهنة المراجعة الداخلية	١٤
١/٢/٢: المراجعة الداخلية كأحد آليات حوكمة الشركات	١٥
٢/٢/٢: المراجعة الداخلية كجزء من نظام الرقابة الداخلية	٢٠
٣/٢/٢: دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر	٢٢
٣/٢: جودة تنفيذ عملية المراجعة الداخلية	٢٣
١/٣/٢: الإصدارات المهنية المتعلقة بجودة المراجعة الداخلية	٢٥
٢/٣/٢: عوامل تدعيم جودة المراجعة الداخلية	٣٠
٤/٢: أخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية	٤٠
٥/٢: واقع مهنة المراجعة الداخلية في ظل البيئة المصرية	٤١
الفصل الثالث : ماهية جودة التقارير المالية ومؤشراتها ونماذج قياسها	٤٥
١/٣: ماهية جودة التقارير المالية	٤٦

١/١/٣: مفهوم جودة التقارير المالية	٤٦
٢/١/٣: أهداف التقارير المالية	٤٨
٣/١/٣: أهمية جودة المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية	٤٨
٢/٣ : معايير جودة التقارير المالية	٥٠
٣/٣: العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية	٥١
١/٣/٣: المعايير المحاسبية المطبقة في الشركات	٥٢
٢/٣/٣: العوامل النظامية	٥٤
٣/٣/٣: دوافع الادارة	٥٥
٤/٣/٣: المراجعة الخارجية	٥٦
٥/٣/٣: الحوكمة	٥٧
٦/٣/٣: هيكل الملكية	٥٧
٧/٣/٣: أخلاقيات الأعمال	٥٨
٤/٣: مؤشرات جودة التقارير المالية	٥٩
١/٤/٣: منفعة المعلومات المحاسبية	٥٩
٢/٤/٣: جودة الارباح	٦٣
٣/٤/٣: الافصاح المحاسبي	٦٦
٤/٤/٣: التحفظ المحاسبي	٦٦
٥/٤/٣: تنبؤات المحللين الماليين	٦٧
٥/٣: نماذج تقييم جودة التقارير المالية	٦٨
الفصل الرابع: دراسة العلاقة بين إدارة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية واثر ذلك على كفاءة القرارات الاستثمارية	٧١
١/٤: ماهية القرارات الاستثمارية	٧١
٢/٤: اثر المعلومات المحاسبية وعدم تماثل المعلومات على كفاءة القرارات الاستثمارية	٧٣
٣/٤: عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة	٧٥
١/٣/٤: دراسات تناولت العلاقة بين ادارة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية	٧٥
٢/٣/٤: دراسات تناولت العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار	٨٧
٣/٣/٤: دراسات تناولت دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة الاستثمار	٩٦
الفصل الخامس: منهجية الدراسة واختبار الفروض	١٠٠
١/٥: الإحصاء الوصفي لمتغيرات عينة ومجتمع الدراسة	١٠٠

٥/١/١: أساليب وإجراءات التحليل الإحصائي	١٠٠
٥/١/١/١: تصميم قائمة الاستقصاء	١٠١
٥/١/١/٢: مرحلة ادخال ومعالجة البيانات	١٠٣
٥/١/١/٣: مرحلة الإحصاءات الوصفية	١٠٣
٥/٢ : تحليل النتائج واختبار فروض البحث	١٠٨
الفصل السادس: الخلاصة والنتائج والتوصيات والمقترحات البحثية المستقبلية	**١٣١**
الخلاصة	١٣١
نتائج الدراسة	١٣٣
التوصيات	١٣٧
مقترحات بدراسات مستقبلية	١٣٨
مراجع الدراسة	١٣٩
ملاحق الدراسة	١٦٣

قائمة الأشكال الواردة بالدراسة

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(١/١)	متغيرات الدراسة والعلاقة فيما بينهم	٥
(١/٢)	عمل المراجعة الداخلية كأحد أطراف عملية الحوكمة كنقطة الوصل بين آليات الحوكمة	٢٠
(٢/٢)	العوامل المحددة لجودة المراجعة الداخلية	٣٩
(١/٣)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	٦٣
(٢/٣)	العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية ومؤشرات قياسها	٦٨

قائمة الجداول الواردة بالدراسة

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١/٢)	مراحل تطور المراجعة الداخلية	١١
(٢/٢)	العوامل الداعمة لجودة المراجعة الداخلية	٣٩
(١/٣)	دور الهيئات والمنظمات المهنية في تحديد خصائص جودة المعلومات المحاسبية	٥٩
(١/٥)	استجابات فئات مجتمع الدراسة	١٠٢
(٢/٥)	فئات المتوسط المرجح وفقاً لمعايير الموافقة وعدم الموافقة	١٠٣
(٣/٥)	توزيع مفردات عينة البحث حسب المؤهل العلمي	١٠٣
(٤-٥)	توزيع مفردات عينة البحث حسب التخصص	١٠٤
(٥-٥)	توزيع مفردات عينة البحث حسب الخبرة	١٠٥
(٦-٥)	قياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة	١٠٨
(٧-٥)	الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الأول	١٠٩
(٨-٥)	اختبار كروسكال-واليز للفروق بين أراء فئات الدراسة حول عبارات الفرض الأول.	١١٦
(٩-٥)	الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الثاني	١١٧
(١٠-٥)	اختبار كروسكال-واليز للفروق بين أراء فئات الدراسة حول عبارات الفرض الثاني.	١٢٣
(١١-٥)	الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الثالث	١٢٤
(١٢-٥)	اختبار كروسكال-واليز للفروق بين أراء فئات الدراسة حول عبارات الفرض الثالث.	١٣٠
(١٣-٥)	خلاصة نتائج اختبار فروض البحث	١٣٠

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

١/١: مقدمة ومشكلة الدراسة:

تعتبر التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، والذي يحاول توفير المعلومات اللازمة للمستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية وتقييم ربحية وأداء المنشآت الاقتصادية (Mohammadi, 2014, p14)، وتقدم التقارير المالية معلومات إلى الأطراف الخارجية ليتمكنوا من اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية بفاعلية وفي الوقت المناسب، ويجب التأكد من صحة تلك التقارير قبل نشرها، للتأكد من أن عملية إعداد التقارير المالية تتماشى مع المعايير المحاسبية الحالية، ويعتبر إعداد التقارير المالية للشركات جزءاً مهماً من أنشطة أسواق رأس المال من أجل تطبيق مبدأ الشفافية، حيث يقوم المساهمون والمستثمرون بالمطالبة بمعلومات صحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب، حتى يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية وحتى يتمكنوا من التعرف على التغيرات الأساسية في الشركة، وحتى يتمكنوا من حساب حصصهم من عائدات الشركة، ولا يمكن تحقيق أهداف التقارير المالية إلا إذا حققت التقارير المالية متطلبات الجودة (Elaoud and Jarboui, 2017,p 617).

كما تزداد أهمية جودة التقارير المالية بشكل كبير خاصة في حالة وجود أحداث مالية أو غير مالية (Mohammadi, 2014, p5)، ويتمثل الهدف من اعداد القوائم المالية في توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات بشأن الاستثمار والائتمان والقرارات المماثلة، كما أن القوائم المالية تجبر المديرين على التصرف لصالح المساهمين، ويؤدي عدم تماثل المعلومات بين المديرين في الشركات والمستثمرين الى البعد عن مستوى الاستثمار الأمثل، ويؤدي إلى نقص الاستثمارات أو الإفراط فيها (Houcine,2017, pp. 3:4) ، ويتمثل أحد أهداف القوائم المالية في تيسير التوزيع الفعال لرأس المال في النشاط الاقتصادي، وأحد جوانب هذا الدور هو تحسين قرارات الاستثمار الخاصة بالشركات، والتغلب على مشكلة التغير في مستوى الاستثمار سلبياً أو ايجابياً (Li, Wang,2010, p197).

بالإضافة إلى أن أسواق المال التي لا يوجد بها عدم تماثل معلومات بين المديرين والأطراف الخارجية، يتمكن فيها المستثمرين والشركات من الاستثمار على النحو الأمثل في مجالات مربحة، ونقل رأس المال من مجالات الاستثمار غير المربحة، ويسبب عدم تماثل المعلومات منع الاستثمار في تلك المشروعات المربحة نتيجة الاضطرابات المالية التي تحدث في الشركات بسبب نقص الاستثمارات، وبافتراض أن هذه الموارد المالية متاحة، فإن تخصيصها من قبل المديرين يمكن أن يتم دون المستوى الأمثل، وقد يقوموا بالاستثمار في المشروعات غير المربحة (Houcine, 2017, p1)، وبالتالي فان استخدام معلومات مالية ذات جودة عالية تؤدي إلى تحسين القرارات المالية وكفاءة الاستثمار (Investment efficiency) من خلال العمل على محورين:

- تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الشركات والمستثمرين والذي يؤدي بدوره إلى جذب المستثمرين وتخفيض تكلفة الحصول على رأس المال وحل مشكلة نقص الاستثمارات.
- تؤدي جودة التقارير المالية الى منع المديرين من الانخراط في مجالات استثمارية غير مربحة.

حيث أن مجلس الادارة سوف يستخدم معلومات أكثر دقة مما يزيد من مقدرتهم على مراقبة أنشطة المديرين (Verdi,2006, p5)، كما أن كفاءة الاستثمار تعني الدخول في مشروعات ومجالات استثمارية ناجحة ومجدية وقيمتها الحالية إيجابية، كما أن جودة المعلومات المالية تؤدي إلى جذب الاستثمارات وانخفاض تكلفة رأس المال، وذلك عن طريق إظهار ربحية الشركة ونجاحها بشكل أكثر وضوحاً للمستثمرين ومنع المديرين من الانخراط في مجالات استثمارية غير مجدية، وعدم وجود مخزون من رأس المال غير مستثمر (Biddle, et al., 2009, p2).

وتعد المراجعة الداخلية (Internal audit) أحد أطراف حوكمة الشركات (Corporate Governance)، والتي تعمل على الحد من التلاعب بالمعالجات المحاسبية والتي ينتج عنها قوائم مالية مضللة، وذلك لأن المراجعة الداخلية تمثل نشاطاً تقييمياً مستمراً خلال السنة المالية، خاصةً إذا التزمت بالمعايير المهنية التي تصدرها الهيئات المهنية للمراجعة الداخلية والتي من شأنها زيادة جودة تلك المراجعة، حيث تساعد المراجعة الداخلية على اكتشاف الغش في القوائم المالية (شابون، ٢٠١٦، صـ ٤).

كما تمثل المراجعة الداخلية نشاطاً مستقلاً وموضوعياً يعمل على تقييم العمليات وتحسين كفاءتها لإضافة قيمة للمنشأة، حيث تتبنى إسلوباً منهجيا منظماً لتقييم وسائل نظم الرقابة الداخلية وإجراءات إدارة المخاطر، والتأكد من سلامة تطبيق قواعد الحوكمة، حيث أن دور المراجع الداخلي امتد ليصل إلى العمل على تطوير وتعديل مؤشرات الأداء من خلال دوره الاستشاري (أحمد، ٢٠٢١، صـ٦٦٦).

وتعتبر المراجعة الداخلية من أهم الآليات الرقابية التي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الإدارة الحقيقية للأرباح، حيث أكد نطاق عمل المراجعة الداخلية، والمحدد في المعايير المهنية للمراجعة الداخلية والتي أصدرها معهد(IIA) الأمريكي، على ضرورة قيام المراجعة الداخلية في متابعة عمليات المنشأة للتأكد من جدوى مساهمتها في تحقيق أهداف المنشأة، ولأن عملية التلاعب بالأنشطة الحقيقية لا تخرج عن كونها اتخاذ قرار إداري بصورة انتهازية للتأثير على رقم الأرباح الذي سيتم التقرير عنه في القوائم المالية، فعلى المراجعة الداخلية التحقق من جدوى هذه القرارات والتأكد من اتساقها مع أهداف الشركة (علي،٢٠١٧، صـ٣)، حيث تعتبر المراجعة الداخلية ضوابط تم وضعها بواسطة الإدارة لمعرفة مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ومدى الالتزام به (Abdulai, et al., 2021, p2).

وعلى الرغم من أن دور المراجعة الداخلية كعامل أساسي لتحقيق الحوكمة قد أهمل لفترة طويلة من الزمن، إلا أن وظيفة المراجعة الداخلية أصبح ينظر اليها في الوقت الحالي على أنها أداة مهمة من أدوات الحوكمة، تقدم منافع جيدة للشركات (ALBAWWAT et al., 2021, p799).

ويعتبر الكشف عن الانحرافات والمعالجات المحاسبية الخاطئة الموجودة في التقارير المالية جزء من أهداف المراجعة الداخلية، وذلك للحد من عدم تماثل المعلومات بين جميع الأطراف الداخلية والخارجية، والتي تتعامل مع الشركة، مما يزيد من قيمة المنشأة ويحسن من عمليات الاستثمار ويزيد من كفاءة الأسواق المالية، كما تعتبر جودة المراجعة الداخلية آلية هامة لإضفاء الثقة في التقارير المالية ووسيلة قوية تستخدم في تقليل تعارض المصالح بين الملاك ومجلس الإدارة ، وتنعكس تلك الجودة في القدرة على اكتشاف التلاعب في التقارير المالية، والحد من الممارسات السلبية غير المقبولة، وبذلك تساعد في إنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية، وذلك لمساعدة المنشأة في حماية أصولها، وكفاءة استخدام الموارد وحماية حقوق المساهمين واتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة (أحمد، ٢٠٢١، صـ٦٦٧).

كما تتطلب جودة التقارير المالية للشركة مراقبة مناسبة داخلياً وخارجياً، كما أن هدف المراجعة الداخلية هو تقييم الرقابة للحصول على ضمان بأن التقارير المالية تتم بشكل دقيق ويمكن الاعتماد عليه، حيث أنه لا يمكن اعتبار المراجعة الداخلية بأنها قد أدت دورها بشكل سليم إلا إذا كانت التقارير المالية ذات جودة، وتعتبر المراجعة الداخلية جزء رئيسي من الحل لمشاكل التقرير المالي، لأن وظيفة المراجعة الداخلية لها دور هام في نزاهة المنشأة في إعداد القوائم المالية، كما أن المراجعة الداخلية تقوم بتحديد مؤشرات فرص التحسين من أجل خلق القيمة على المدى الطويل، كما تقوم المراجعة الداخلية بالعديد من الإجراءات لكي تؤكد للإدارة العليا بأن الرقابة الداخلية المسئولة عن التقارير المالية قد أثبتت فعاليتها (Roussy and Rodrigue, 2018, pp. 853:854).

بالإضافة إلى قيام المراجعة الداخلية بفحص مقومات النظام المحاسبي للمنشأة، للوقوف على مدى كفاءة القياس والإفصاح المحاسبي، كما تقوم باختبار مدى دقة المعلومات المالية والتشغيلية واختبار مدى الالتزام بالقوانين والسياسات الإدارية الموضوعة، وتعتبر المراجعة الداخلية جزء من نظام الرقابة الداخلية، وتهدف الرقابة الداخلية إلى توفير البيانات والمعلومات المختلفة بدقة عالية، والتأكد من صحته ما تحتويه التقارير المالية من بيانات وأرقام، ومن خلوها من أي خطأ أو تلاعب، فوجود نظام سليم للرقابة الداخلية لا يكون إلا بوجود نظام مراجعة داخلية سليم، فالمراجعة الداخلية تعمل على تطويره وتحسينه وزيادة كفاءته وفاعليته (سليم, خير الدين، ٢٠١٦، صـ ٥٠) .

كما أن تلك الانهيارات التي حدثت في البنوك والشركات في الدول المتقدمة أدت إلى ضعف ثقة المستثمرين في التقارير المالية مما أستدعى ضبط وتحقيق وقياس جودة التقارير المالية لإعادة الثقة والمصداقية في هذه التقارير خاصة لدى المستثمرين، لأن قرار الاستثمار يشكل نقطة البداية في دنيا المال والأعمال، وحجر الزاوية في بناء أي اقتصاد وطني سليم ومعافى، وذلك لأنه لا يمكن لأي سوق مالية أن تنمو وتزدهر إلا من خلال تنمية ثقة المستثمرين فيما تقدمه الشركة التي يتم التداول على أسهمها من بيانات ومعلومات ملائمة تضمن قيامهم باتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية بكفاءة عالية (يوسف, ابراهيم,٢٠١٦،

صـ ١٠٨١)، حيث أن جوهر عملية الاستثمار هو وضع بعض الأموال في الوقت الحالي على أمل الحصول على أرباح في المستقبل، والاستثمار في سوق رأس المال هو واحد من الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر، وبالتالي تعتبر المعلومات المالية عامل مهم لعملية الاستثمار في البورصة كأساس لتحديد خيارات الاستثمار والتي من الممكن أن تسبب مخاطر كبيرة، حيث أن عدم تماثل المعلومات بين الشركة وبين الممولين خارجها يؤدي إلى النقص أو الإفراط في الاستثمار، مما يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الشركات وعدم كفاءة الاستثمار (Mohammadi,2014, pp. 104:105 ؛Nurcholisah,2016, p838).

كما يؤدي عدم تماثل المعلومات بالشركة الى عدم كفاءة الاستثمار، ولعل انهيار الشركات الأمريكية العملاقة يعد أبرز مثال على الدور الذي يمكن أن يلعبه عدم تماثل المعلومات بين الشركة والمستثمرين في الشركات، وما يترتب عليه من خسائر فادحة يترتب عليها فقدان ثقة المستمرين في الشركات، وبالتالي إحجامهم عن تقديم أموالهم لها، كما أن التقارير المالية تعتبر إحدى الوسائل الهامة إن لم تكن أهمها في الحد من عدم تماثل المعلومات (علي، ٢٠١٧، صـ ٣).

ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في محاولة الاجابة على السؤال الآتي:

ما هو دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية؟

١ / ٢: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحليل العلاقة بين دور إدارة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في سوق رأس المال المصري، ومدى تأثير تلك العلاقة على كفاءة الاستثمار في تلك الشركات، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تسعي الدراسة الي تحقيق الأهداف التالية:

- بيان عوامل ومؤشرات جودة المراجعة الداخلية والتعرف على واقع المراجعة الداخلية في البيئة المصرية.
- بيان أثر المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية.
- بيان دور وأهمية جودة التقارير المالية في تحقيق كفاءة الاستثمار.
- القيام بعمل دراسة ميدانية للتعرف على دور المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية، وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

١ / ٣: فروض الدراسة:

وفي ضوء مشكلة الدراسة وفي سبيل تحقيق أهدافها، تم صياغة الفروض التالية:

الفرض الأول: توجد علاقة معنوية إيجابية بين دور إدارة المراجعة الداخلية ورفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

الفرض الثاني: توجد علاقة معنوية إيجابية بين جودة التقارير المالية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

الفرض الثالث: توجد علاقة معنوية إيجابية بين دور إدارة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

ويعرض الشكل التالي (١/١) متغيرات الدراسة كما يلي:

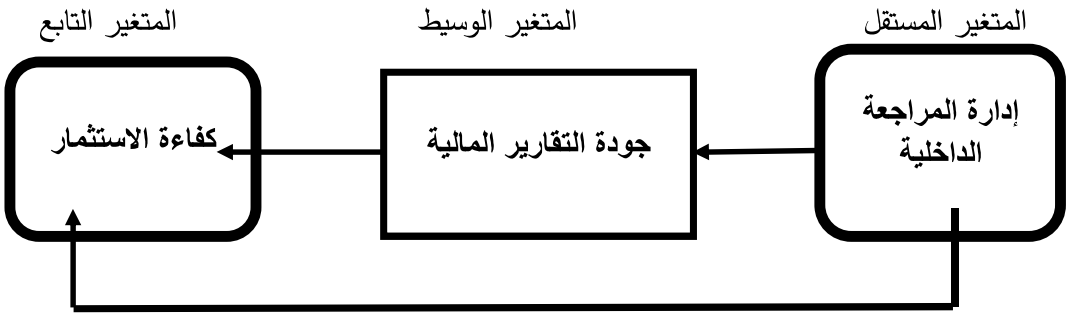

شكل (١ / ١) متغيرات الدراسة والعلاقة فيما بينهم.

(المصدر: إعداد الباحث).

١/٤: أهمية الدراسة:

- تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية جودة التقارير المالية والتي تصبح من القضايا الأكثر إلحاحاً على الباحثين كلما تفجرت الأزمات المالية، أو توافرت مؤشرات على وجودها، وكلما اقتضت حماية مصالح مستخدمي التقارير المالية، وحماية أموالهم، وترشيد قراراتهم، وتقديم معلومات محاسبية على درجة كبيرة من الجودة.

- وجود ندرة نسبية في الكتابات العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة التأثيرية للمتغيرات (إدارة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار) مع بعضهم البعض ، وهو ما دفع الباحث إلى عمل هذه الدراسة والتي تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة بتناول هذه المحاور معاً.

- تساهم الدراسة في توجيه الاهتمام نحو أهمية دور المراجعة الداخلية في تقييم مدى جدوى القرارات الإدارية المتخذة داخل الشركة.
- المساهمة في تطوير المراجعة الداخلية وزيادة ثقة أصحاب المصلحة فيها، وزيادة ملائمة معلومات القوائم المالية.
- تكتسب الدراسة أهميتها من تناولها لموضوع كفاءة الاستثمار، والذي شهد اهتماما كبيراً في مصر في الآونة الأخيرة، وخاصة بعد إصدار الحكومة لقانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧, وتوفير الدولة للتمويل لزيادة الاستثمار من خلال مبادرات البنك المركزي.
- مسايرة هذه الدراسة للاهتمامات الحالية للمنظمات المهنية والدولية، مما يؤدى إلى إثراء مردود الدراسة العلمي في هذا المجال.
- تعد الدراسة الحالية إمتداداً للدراسات السابقة لإضافة دليل حول العلاقة بين دور إدارة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

١/٥: منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على كلاً من المنهج الاستقرائي المنهج الاستنباطي كما يلي:

- **أولاً الجانب النظري** : يعتمد الباحث في هذا الجانب على استقراء وتحليل ما تضمنته الدراسات السابقة وبيان أهم النتائج التي توصلت إليها، وذلك للوصول إلى بناء إطار متكامل لتوضيح دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال الاعتماد على المراجع والكتب والدوريات والأبحاث العلمية في مجال المراجعة، بغرض التأصيل العلمي للموضوع محل الدراسة، وأعتمد على المنهج الاستنباطي من أجل التوصل الى العلاقات النظرية بين متغيرات الدراسة.
- **ثانياً الجانب التطبيقي:** يعتمد الباحث في هذا الجانب على المنهج التحليلي الوصفي وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية للوصول إلى دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال تصميم قائمة استقصاء وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من المراجعين الداخليين، المحللين الماليين بشركات السمسرة، العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك، وذلك للوقوف على آرائهم والاستفادة منها لاختبار صحة الفروض سعياً إلى تحقيق أهداف الدراسة.

١/٦: حدود الدراسة:

- لن يتناول الباحث الجوانب المختلفة لإدارة الأرباح إلا بالقدر الذي يخدم هدف الدراسة.
- تقتصر الدراسة على الشركات التي توجد بها إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية.
- تضم فئات عينة الدراسة المراجعين الداخليين والمحللين الماليين بشركات السمسرة والعاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك التجارية، لأنهم من أكثر الفئات إرتباطاً بعملية المراجعة الداخلية، وجودة المعلومات الموجودة بالتقارير المالية، واتخاذ القرارات الاستثمارية، ويتمتعون بخبرة علمية وعملية في مجال الدراسة.

١/٧: خطة الدراسة:

- الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.
- الفصل الثاني: عملية المراجعة الداخلية من منظور محاسبي ومهني.
- الفصل الثالث: ماهية جودة التقارير المالية ومؤشراتها ونماذج قياسها.
- الفصل الرابع: دراسة العلاقة بين إدارة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية وأثر ذلك على كفاءة القرارات الاستثمارية.
- الفصل الخامس: منهجية الدراسة واختبار الفروض.
- الفصل السادس: الخلاصة والنتائج والتوصيات والمقترحات البحثية المستقبلية.

الفصل الثاني:

عملية المراجعة الداخلية من منظور محاسبي ومهني

مقدمـــة:

تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات[١] Corporate Governance، في العديد من الاقتصادات المتقدمة والنامية حول العالم، خاصةً بعد حدوث الأزمات والانهيارات المالية التي شهدتها دول شرق آسيا وروسيا في أواخر القرن الماضي، وما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من انهيارات مالية ومحاسبية للشركات الأمريكية العالمية مثل شركات (Enron &WorldCom) عام ٢٠٠٢، والتي تم إرجاعها إلى العديد من الأسباب، أهمها تواطؤ الإدارة مع مكاتب المراجعة الخارجية العالمية الكبيرة، والتي كانت مسئولة عن مراجعتها؛ مما أفقد المستثمرون الثقة في نجاح الشركات، و في نجاح استثماراتهم (Iovu, 2018, p24).

وتعد المراجعة الداخلية أحد أهم آليات حوكمة الشركات، التي يعتمد عليها للحد من تضارب المصالح وحماية جميع الأطراف، وقد شهدت المراجعة الداخلية تطوراً ملحوظاً خلال الآونة الأخيرة، كما تنوعت المهام التي تقوم بها داخل المنشأة[٢] ، فلم تعد تنحصر مهامها في فحص العمليات المالية والمحاسبية، بل أصبحت إحدى الوسائل الإدارية الهامة التي يعتمد عليها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بهدف خدمة المنشأة (ALBAWWAT, et al., 2021, P798) .

وتلعب المراجعة الداخلية دوراً هاماً في توجيه عمليات الشركات نحو النجاح، حيث تساعد في فحص النشاطات المالية والإدارية والتشغيلية، وتزويد أفراد الإدارة في كل المستويات بالمعلومات اللازمة للمساعدة في تحقيق الضبط والحماية للأصول والعمليات التي تقع تحت مسئوليتهم، كما تهدف إلى مساعدة الإدارة وترشيد قراراتها بإعطاء تأكيدات مستقلة وموضوعية، إضافة إلى النشاط الاستشاري الذي يهدف الى زيادة وتحسين قيمة العمليات من خلال المراجعة المستقلة وتقييم فعالية العمليات والضبط وتزويد الإدارة بالتحليل الموضوعي والاقتراحات البناءة؛ ففي الوقت الحالي ينظر الى المراجعين الداخليين على أنهم استشاريون، وتستخدم وظيفة المراجعة الداخلية لتحقيق أهداف الشركة وتحقيق قيمة مضافة (Bilal, et al., 2018, p.260).

---

(١) قام مركز المديرين المصري التاع للهيئة العامة للرقابة المالية بعدة إصدارات للدليل المصري لحوكمة الشركات عام ٢٠٠٥ و٢٠١١ و٢٠١٦، ووفقاً لآخر إصدار عام ٢٠١٦ والذي يعد أول تحديث متكامل لقواعد الحوكمة بالشركات من عام ٢٠٠٥، فقد تم تعريف حوكمة الشركات على أنها " مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية وبين ملاك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى، بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف، وتعد المراجعة الداخلية احدى آليات حوكمة الشركات والتي تتمثل في مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والمراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية.

(٢) يستخدم الباحث مصطلحي " الشركة " و" المنشأة " بنفس المعنى.

١/٢: ماهية المراجعة الداخلية:

تطور دور المراجعة الداخلية وأتسع بصورة كبيرة نتيجة التغيرات الديناميكية في مهامها، وأيضاً نتيجة للتطورات التشريعية المرتبطة بأداء المهنة في الآونة الأخيرة، واتجهت من مجرد التركيز على تقييم الرقابة الداخلية إلى دور أكثر اتساعاً يهدف إلى تحقيق قيمة مضافة للشركة، خاصة فيما يتعلق بتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر الكلية للشركة، بدلاً من التركيز على المخاطر المالية فقط، وأساليب الرقابة على التقرير المالي والرقابة على عملية حوكمة الشركات (مجاهد، ٢٠٠٦، صـ٥٥).

١/١/٢: مفهوم المراجعة الداخلية:

تعرف المراجعة الداخلية على أنها "المرحلة الأولى من عملية المراجعة، وهي عملية يتم أداؤها داخل الشركة، لقياس نقاط القوة والضعف في الأساليب والإجراءات التي تقوم بها، وذلك من خلال مقارنة تلك الأساليب والإجراءات بمتطلبات المعايير الخارجية التي تتبناها الشركة (بشكل اختياري) أو المفروضة عليها(بشكل إلزامي)"، والمرحلة الأولى من عملية المراجعة هي المراجعة الداخلية والتي يقوم بها المراجعون الداخليون، والمحددين من قبل الشركة التي تخضع لعملية المراجعة، والذين يتصفون بالحياد والموضوعية وعدم تضارب مصالحهم مع نتائج عملية المراجعة (Russell, 2012, p19) .

كما عرفها (مجاهد، ٢٠٠٦، صـ ٢١٤) بأنها " وظيفة تقييمية مستقلة تم إنشاؤها داخل المنظمة لكي تفحص وتقيم أنشطتها وتساعد أعضاء المنظمة على تحمل مسئوليتهم بفعالية وذلك بإعطائهم المعلومات المرتبطة بأنشطتهم التي تمت مراجعتها، ويجب أن يشمل الفحص والتقييم مدى ملائمة وفعالية الرقابة الداخلية للمنظمة وجودة الأداء".

كما عرف (Iovu, 2018, p24) وظيفة المراجعة الداخلية بأنها " وظيفة منظمة وهامة في هيكل الشركة، وهناك العديد من المسئوليات والواجبات المرتبطة بها، كما أنها تتطور بشكل دائم ومستمر"؛ وقد قامت المنظمة الدولية للمعايير (ISO)[١] ضمن شهادة الايزو 9000، بتعريف المراجعة الداخلية على أنها " عملية منهجية ومستقلة وموثقة، للحصول على أدلة المراجعة[٢]وتقييمها بشكل موضوعي، لتحديد

---

(١) (ISO) المنظمة الدولية للمعايير: هي منظمة تختص بضمان تطبيق معايير الجودة القصوى في كل المجالات تقريباً، ومصطلح (ISO) هو اختصار بالإنجليزية لمصطلح International Organization for Standardization، وتلك المنظمة تعمل بجد على وضع المعايير، وتضم ممثلين من عدة منظمات قومية للمعايير، ومنظمة الأيزو تأسست في ٢٣ فبراير ١٩٤٧ وتهتم تحديداً بتحديد تلك المعايير التجارية والصناعية عالمياً، ويقع مقرها في مدينة جنيف بسويسرا. وبالرغم من أن الأيزو منظمة غير حكومية، إلاَّ أنها وصلت لدرجة من التميز جعلت لها قدرة على وضع المعايير التي تتحول عادة إلى قوانين؛ ويكون ذلك إما عن طريق المعاهدات أو المعايير القومية، وتلك الأمور جعلت لها قوة أكبر كثيرا من قوة معظم المنظمات غير الحكومية.

(٢) كل بيان في القوائم المالية يجب أن يخضع لتساؤل المراجع من حيث صحته أو عدم صحته، وجميع الحقائق والمعلومات التي يحصل عليها المراجع والتي تساعده في الحكم على صحة أو عدم صحة البيانات الواردة في القوائم المالية تعتبر من أدلة الإثبات، وعلى ذلك فالقوائم المالية يمكن اعتبارها كأنها مجموعة من البيانات التي يجب التحقق منها، وأدلة الإثبات في المراجعة تشمل جميع الحقائق التي يستعملها المراجع في البرهان على صحة هذه البيانات أو عدم صحتها.

مدى استيفاءها لمعايير المراجعة" (Jethefer, 2018, p4)، وقد عرفها معهد المراجعين الداخليين (IIA) بأنها " نشاط مستقل وموضوعي واستشاري يؤدي إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنشأة، وتحقيق أهداف المنشأة، من خلال اتباع نهج
منتظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إجراءات كل من إدارة المخاطر والرقابة وعملية الحوكمة". (مجاهد،٢٠١٥، صـ ٦١٤) (Abdulai, et al., 2021, p3) (أحمد،٢٠٢١، صـ٦٧٦) (ALBAWWAT, et al., 2021, P798).

وهناك بعض المستجدات الواردة في التعريف السابق والتي تميزه عن التعريفات السابقة كما يلي:

- التأكيد على أن الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية هو إضافة قيمة للمنشأة (عبدالهادي، ٢٠٠٦، صـ٤٤٩).
- اتساع نطاق المراجعة الداخلية ليشمل خدمات تأكيدية واستشارية في مجالات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة (مجاهد،٢٠١٥، صـ٦٤٣) (محمود،٢٠٢٠، صـ ٢٦)(محروس، ٢٠٢٠، صـ٢٦٩).
- التأكيد على أن المراجعة الداخلية تعمل بطريقة منظمة ومنضبطة وهو ما يؤكد ضرورة الالتزام بكافة المعايير والإرشادات التي تنظم عمل المراجعة الداخلية.
- لم يتضمن التعريف أن المراجعة الداخلية نشاط داخلي للمنشأة، مما يؤكد إمكانية الحصول على خدمات المراجعة الداخلية من مصدر خارجي (عبد الواحد، ٢٠١٨، صـ٧٧).
- التأكيد على استقلالية وموضوعية إدارة المراجعة الداخلية وضرورة أن تتبع الإدارة العليا تنظيمياً (سعدالدين، ٢٠٠٩، صـ١٥٩).

ومما سبق يمكن للباحث القول بأن الموارد التي تقدمها المنشأة للمراجعين الداخليين يجب أن يتم استغلالها بكفاءة في الأنشطة التي تضيف قيمة، ولا يجب إنفاقها في الأدوار التقليدية التي لا تتمتع بأهمية نسبية.

٢/١/٢: التطور المرحلي لمهنة المراجعة الداخلية:

مرت وظيفة المراجعة الداخلية بعدة تطورات متلاحقة نتيجة تطور وتغير بيئة الأعمال وللنمو المتزايد في أنشطة الأعمال، وكبر حجم الشركات، وتعقد العمليات التي تقوم بها، كما أن حالات الفساد المتلاحقة في الولايات المتحدة الأمريكية في العقد الرابع من القرن الماضي، والتي أدت الى تطورها كمهنة يعترف بها، حيث تم إنشاء معهد المراجعين الداخليين (IIA)عام ١٩٤١ بغرض تطوير مهنة المراجعة الداخلية (عبدالرحيم، ٢٠١٠، صـ١٢). وقد أختلف المؤرخون حول نشأة وتطور واستخدام المراجعة الداخلية، إلا أنه يمكن القول بأن تطور المراجعة الداخلية كانت بدايته تأسيس معهد المراجعين الداخليينالأمريكي (IIA) عام ١٩٤١، والمعهد الكندي للمراجعة الداخلية في ١٩٤٤.

ويمكن للباحث وصف مراحل تطور المراجعة الداخلية، وفقاً لتعريفات المراجعة الداخلية والتي قام بوضعها معهد المراجعين الداخليين (IIA) في إصداراته المهنية المختلفة من خلال الجدول رقم (١/٢):

جدول (١/٢) مراحل تطور المراجعة الداخلية.

المرحلة الأولى منذ عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٧١	يتمثل دور المراجعة الداخلية في التأكد من صحة البيانات الموجودة بالدفاتر والسجلات، والاهتمام بالعمليات المالية فقط .
المرحلة الثانية منذ عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٨١	يتمثل دور المراجعة الداخلية في التحقق من دقة وسلامة حسابات المنشأة، وكذلك القوائم المالية والتحقق من ملكية الأصول والعمل على توفير حماية لها.
المرحلة الثالثة منذ عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٩٩	أتسع نطاق المراجعة الداخلية ليشمل فحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية كافة مجالات الرقابة الداخلية، بهدف تدعيم العملية الرقابية بالمنشأة.
المرحلة الرابعة منذ عام ١٩٩٩ حتى الآن	تطور دور المراجعة الداخلية ليكون استشاري وإيجابي بالنسبة للإدارة، وذلك على أساس مبدأ إضافة قيمة لتحسين كفاءة عمليات الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة.

المصدر: إعداد الباحث.

وتمثل العولمة والتطور التكنولوجي والتجارة الإلكترونية والتعقيد المتزايد في الهياكل التنظيمية أهم أسباب التطور السريع والمستمر للمراجعة الداخلية عبر السنوات، فقد وصل أعضاء معهد المراجعين الداخليين (IIA) إلى نحو ١٨٠ ألف عضو، ينتشرون في نحو ١٧٠ دولة حول العالم، كما أن هناك العديد من الأبحاث التي يتم إجراؤها، بالإضافة الى تطوير الممارسات، والتي تتيح للمراجعة الداخلية الاستجابة والتكيف مع احتياجات المنظمات التي تتغير بشكل مستمر .(Bubilek, 2017, pp. 19:20)، كما ينظر في الوقت الحالي إلى المراجعين الداخليين على أنهم استشاريون، وتستخدم وظيفة المراجعة الداخلية لتحقيق أهداف الشركة، وتحقيق قيمة مضافة (Bilal, et al., 2018, p260).

٣/١/٢: نطاق عمل المراجعين الداخليين:

يمكن أن يتسع نطاق المراجعين الداخليين ليشمل الوظائف التالية: (ALBAWWAT, et al., 2021, P798) (Iovu, 2018, p24:25)

- **فحص المعلومات المالية والتشغيلية:** تعتبر المراجعة الداخلية مسئولة عن فحص الطرق المستخدمة في تحديد وتصنيف وتقييم والإبلاغ عن المعلومات المالية والتشغيلية.

- **متابعة الرقابة الداخلية:** تعتبر المراجعة الداخلية مسئولة عن مراجعة الضوابط الرقابية [1]، ومسئولة عن مراقبة عمليات الشركة، وتقديم التوصيات من أجل التحسين المستمر.
- **مراجعة الأنشطة التشغيلية:** تقوم المراجعة الداخلية بدراسة مدى فعالية واقتصادية الأنشطة التشغيلية، بما في ذلك الأنشطة غير المالية للشركة.
- **متابعة مدى الالتزام باللوائح والقوانين:** تقوم المراجعة الداخلية باختبار مدى الالتزام باللوائح والقوانين، وسياسات الإدارة والمتطلبات والتوجيهات الداخلية والخارجية الأخرى(مجاهد، ٢٠١٥، صـ٦١٦).
- **إدارة المخاطر:** مساعدة الشركة في تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها الشركة.
- **الحوكمة:** تقوم المراجعة الداخلية بتقييم عملية حوكمة الشركات، من خلال اختبار مدى الوفاء بأهدافها فيما يتعلق بالقيم والأخلاقيات والمسئولية والكفاءة، وذلك من خلال توصيل المعلومات الخاصة بالمخاطر والرقابة إلى الجهات المسئولة داخل الشركة، وفعالية الاتصال بين الجهات المسئولة عن الحوكمة والمراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين والإدارة.

٤/١/٢: الموقع التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية:

تمارس وظيفة المراجعة الداخلية في ظل سياسات تم وضعها عن طريق الإدارة، لذا يوجد خطراً قائماً على استقلاليتها، وحتى تحقق إدارة المراجعة الداخلية الهدف من وجودها، فذلك يتطلب ضرورة وضع إدارة المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للمنشأة بما يحقق له الاستقلال الكامل عن الأفراد والوحدات التنظيمية التي يشملها نطاق عمله (مجاهد، ٢٠١٥)، واتسع نطاق المراجعة الداخلية، ليصبح الهدف الرئيسي لها هو إضافة قيمة للمنشأة، ولم تعد تقتصر على التحقق من العمليات المالية والمحاسبية، بل تقوم بتحسين فعالية إجراءات إدارة المخاطر والرقابة وعملية الحوكمة؛ ومن هنا أصبحت المراجعة الداخلية نشاطاً مستقلاً عن الإدارة التنفيذية وأصبحت تتبع لجنة المراجعة، بالإضافة إلى قيامها بإعداد تقارير لمجلس الإدارة والمساهمين في حالة الضرورة (العشماوي، ٢٠١٤، صـ١١)، وبسبب زيادة الاهتمام بتلك الوظيفة واتساع نطاقها، فكان لا بد من أداء هذه الوظيفة عن طريق أشخاص ذو خبرة وكفاءة، وأصبح أدائها لا يعتمد على أشخاص من داخل المنشأة، بل أصبحت هناك عدة أساليب أمام المنشأة لأداء تلك الوظيفة، حيث يتم الحصول على خدمات وظيفة المراجعة الداخلية بإحدى ثلاث طرق، **وتتمثل الطريقة الأولى في** الحصول على خدمات وظيفة المراجعة الداخلية من خلال إدارة داخل الشركة، **والطريقة الثانية** هي الحصول على خدمات وظيفة المراجعة الداخلية من خلال الاستعانة بأحد شركات (أو مكاتب) المحاسبة والمراجعة، بينما تتمثل **الطريقة الثالثة** في إمكانية استخدام كلا الأسلوبين السابقين، بحيث يتم

---

(١) الضوابط الرقابية هي ما يتم اتخاذه من إجراءات ما يتم وضعه من سياسات وإجراءات ولوائح وقوانين وتعليمات، لمواجهة المخاطر والتقليل من تكرار حدوثها والأثر المترتب على وقوعها.

الاعتماد على الأسلوب الأول في الحصول على بعض خدمات وظيفة المراجعة الداخلية والحصول على الخدمات الأخرى باستخدام الأسلوب الثاني (محمد، ٢٠١١، صـ٩).

٥/١/٢: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية:

تهدف المراجعة الداخلية بشكل أساسي الى مساعدة إدارة المنشأة، وجميع الموظفين العاملين بها في القيام بتنفيذ المهام والمسئوليات الموكلة إليهم بطريقة فعالة، حيث أنها تقوم بفحص العمليات، وتقسيمها وتقديم نصائح وتعليقات بشأنها الى الإدارة (البحيري، ٢٠١٦، صـ٣٢)؛ و قد أكد معهد المراجعين الداخليين (IIA) أن هدف المراجعة الداخلية هو دعم وتعزيز آليات حوكمة الشركات، وتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر ومراقبتها (Abdulai, et al., 2021, p3)، كما أن المراجعة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركات، وتعمل على مساعدة الشركة ومجلس الإدارة في تحقيق أهدافهم (Abdulai, et al., 2021, p3) (محمود،٢٠٢٠، صـ ٢٦) (Asiedu and Deffor, 2017, p84)، كما تعمل على تيسير انتقال المعلومات وتحسين عملية الأتصال داخل المنشأة (بهاز وآخرون، ٢٠١٩، صـ٣٣).

كما أشار (Russell, 2012, p12) إلى أن الهدف من المراجعة الداخلية يتمثل في ضمان الاستمرار في تنفيذ النظام الذي تقره الإدارة، لتقييم فعالية النظام في تحقيق الأهداف المنشودة، وتوفير فرص التحسين المستمر للمنتج وللنظام ولعمليات المنشأة، والإبلاغ عن أي مخاطر غير مقبولة داخل المنشأة، والإبلاغ عن العمليات التي تفتقد الكفاءة في تقديم الخدمات، وتحديد فرص تحسين فعالية النظام وعمليات المنشأة، لتحقيق أهداف المنشأة (عبدالقادر، ٢٠٢١، صـ ١٠٣:١٠٤).

ومما سبق يمكن للباحث القول بأن أهداف المراجعة الداخلية كثيرة ومتنوعة، وتختلف باختلاف حجم المنشأة وهيكلها ومتطلبات إدارة المنشأة من إدارة المراجعة الداخلية، ويمكن تلخيص أهم الأهداف كما يلي: (قزامل، ٢٠١٨، صـ٢٦؛ البحيري،٢٠١٦، صـ٣٢)

- القيام بإجراءات فحص خاصة بحماية الأصول من السرقة أو سوء الاستعمال أو الاختلاس والوقاية من وقوع خسائر (يعقوب، الأسمري، ٢٠٢٠، صـ٤٤١).
- التأكد من دقة البيانات ومصداقية المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات بالمنشأة، كذلك البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات (محمد،٢٠١٩، صـ٣٢٣).
- زيادة قيمة المنشأة عن طريق تقديم خدمات استشارية لكافة المستويات الإدارية، وتحسين كفاءة عمليات المنشأة وتوفير المعلومات التي تساعد على تنفيذ استراتيجيات المنشأة.
- إبلاغ الهيئات المسئولة عن مدى الالتزام بالخطط والسياسات والقوانين والأنظمة المعمول بها.
- القيام بتقييم فعالية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وعملية حوكمة الشركات.
- العمل على تحسين الضوابط الرقابية الداخلية في المنشأة (عبدالقادر، ٢٠٢١، صـ ٩٦)

٢/٢: الإتجاهات المعاصرة في مهنة المراجعة الداخلية:

تقوم المراجعة الداخلية بالعديد من الأعمال الإدارية، كتقييم أداء العاملين بالمنشأة ومد الإدارة العليا بالمعلومات الصحيحة، وفي الوقت المناسب عن المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، هذا بالإضافة إلى مهامها التقليدية المتمثلة في حماية الأصول الخاصة بالمنشأة من أي تصرف غير مرغوب فيه، والتأكد من مدى التزام العاملين بالسياسات واللوائح الموضوعة (Abdulai, et al., 2021, p2)؛ وقد زادت أهمية دور وظيفة المراجعة الداخلية مع المتطلبات الجديدة المفروضة بقانون Sarbanes–Oxley of 2002[(١)] باعتبارها أحد أطراف حوكمة الشركات، فالقسم ٣٠٢ من القانون قد ألزم الإدارة بالتحقق من فعالية إجراءات وآليات الرقابة على الإفصاح في التقارير السنوية وربع السنوية، وكذلك القسم ٤٠٤ من نفس القانون ألزم الإدارة بتوثيق وتقييم والتقرير عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وألزم المراجع الخارجي بتقييم وإبداء الرأي بشأن الإجراءات التي تتبعها الإدارة في تقييم الرقابة الداخلية، وألزم القسم رقم ٣٠١ لجنة المراجعة بإعداد برنامج إنذار مبكر يعمل على التقرير عن المشكلات المحاسبية والمالية المحتملة (مجاهد، ٢٠١٥، صـ٦٧٧) (جمعه، ٢٠١٤، صـ٥٦٠)، ويرتكز البعد الاستراتيجي في التوجهات المعاصرة لأداء وظيفة المراجعة الداخلية على عدة جوانب وهي: (محمد، ٢٠١٢، صـ٣٨–٣٩)

- **مراعاة توقعات أصحاب المصلحة:**

أتسعت نظرة ونطاق اهتمام المراجعة الداخلية في ظل المفهوم المعاصر لها الداخلية لتشمل تحديد توقعات أصحاب المصالح الخارجيين (حملة الأسهم والجهات الرقابية والإشرافية وغيرهم)، وليس فقط أصحاب المصالح الداخليين، وبذلك أصبح التحدي الذي يواجه وظيفة المراجعة الداخلية هو تحديد ممارساتها التي تضمن إضافة قيمة لأصحاب المصالح المختلفين.

- **دعم قدرة الإدارة على تحقيق أهداف المنشأة:**

طبقاً للمفهوم المعاصر تعتبر المساعدة على تحقيق أهداف المنشأة من ضمن مهام المراجعة الداخلية، الأمر الذي يستوجب قيام المراجعة الداخلية بالفهم العميق للمنشأة ومجالات الأنشطة المختلفة بها، وتحديد المخاطر والفرص والتهديدات التي تعوق المنشأة عن تحقيق أهدافها، وكذلك لا بد للمراجعة الداخلية من التخطيط لمهامها وأنشطتها سواء كانت خدمات التأكيد أو الأنشطة الاستشارية، مع التركيز على المخاطر وفرص دعم قدرة الإدارة على تحقيق أهداف المنشأة (عبدالقادر، ٢٠٢١، صـ ١١٣).

---

(١) قانون Sarbanes-Oxley (SOX) هو قانون أصدره الكونجرس الأمريكي في ٢٠٠٢، لحماية المستثمرين من احتمال قيام المؤسسات بالأعمال المحاسبية الاحتيالية، و اقتضى Sarbanes-Oxley إصلاحات صارمة لتعزيز الإقرارات المالية من المؤسسات و لتجنب الاحتيال المحاسبي، وتم إصدار قانون Sarbanes-Oxley كاستجابة لسوء الممارسة المحاسبية في بدايات القرن الحالي، عندما اهتزت ثقة المستثمرين في التقارير المالية بسبب الفضائح العامة مثل فضيحة شركات (Enron &WorldCom & Tyco) وطالبوا بالإصلاح في المعايير الرقابية.

- **الاستقلال والموضوعية:**

على الرغم من كون الاستقلال والموضوعية ليس بأمر مستحدث في مجال المراجعة الداخلية، فإن نطاق المراجعة الداخلية أتسع ليتضمن استقلال النشاط إلى جانب الاستقلال التنظيمي، وذلك لإضفاء المصداقية على أداء المراجع الداخلي ولإضفاء الفعالية على أنشطة المراجعة الداخلية، فقد ألزم معهد المراجعين الداخليين (IIA) في معيار المراجعة رقم (ISPPIA 1110) أنه "يجب على مدير إدارة المراجعة الداخلية أن يقدم تقريراً سنوياً لمجلس الإدارة عن استقلالية نشاط إدارة المراجعة الداخلية".

وحتى يمكن ضمان استقلال إدارة المراجعة الداخلية، يوصي معهد المراجعين الداخليين (IIA) بالآتي:

- ضرورة أن تتم مراجعة واعتماد جميع السياسات الخاصة بالمراجعة الداخلية عن طريق مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة.
- ضرورة وجود لائحة أو دليل رسمي يحدد حدود وظيفة المراجعة الداخلية وتتضمن ما يلي:

١- إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية.

٢- تحديد وضعها التنظيمي ونطاق مسئولياتها وسلطاتها.

٣- منحها الصلاحيات للقيام بأعمال الفحص اللازمة للمراجعة سواءً كانت تتعلق بالأفراد أو السجلات أو الممتلكات.

٤- وصف علاقتها بالوحدات التنظيمية الأخرى داخل وخارج المنشأة.

- يجب أن يكون نطاق أعمال المراجعة الداخلية غير مقيد، أي أن المراجعة الداخلية يجب أن تمتلك القدرة والسلطة التي تحتاجها لمتابعة الإجراءات الرقابية في المنشأة دون تدخل من الإدارة.
- يجب ألاَّ يكون للمراجعة الداخلية أي سلطة أو مسئولية الأنشطة التي يقومون بمراجعتها. (مجاهد، ٢٠١٥، صـ ٦٥٢:٦٥١)

يخلص الباحث مما سبق بأن المراجعة الداخلية قد شهدت تطورات متلاحقة في الوقت الراهن بفعل العديد من المتغيرات المستجدة في بيئة الأعمال، الأمر الذي أدى إلى انتقال المراجعة الداخلية من مجرد كونها نشاط تقييمي مستقل الى نشاط استشاري تأكيدي يضيف قيمة للمنشأة.

١/٢/٢: المراجعة الداخلية كأحد آليات حوكمة الشركات:

ترتكز عملية الحوكمة على أربعة أطراف رئيسية وهي الإدارة، ولجنة المراجعة، والمراجعة الخارجية، والمراجعة الداخلية (العشماوي، ٢٠١٤، صـ٤)، ولقد عرفها معهد المراجعين الداخليين (IIA) بأنها " مجموعة من العمليات التي تتعامل مع الإجراءات المستخدمة من قبل ممثلي أصحاب المصالح، وذلك بهدف الإشراف على عمليات الرقابة والمخاطر التي تدار من قبل الإدارة، وكذلك متابعة ومراقبة المخاطر التنظيمية، والتأكد من أن نظم الرقابة كافية لتخفيض حدة هذه المخاطر، مما يسهم مباشرة في تحقيق أهداف المنشأة ويحافظ على قيمتها" (محمد، ٢٠١٢، صـ٤٦).

وتعتبر المراجعة الداخلية أحد الأطراف الرئيسية في حوكمة الشركات، ويمكن من خلالها الحكم على كفاءة وفاعلية منظومة الحوكمة ككل (أبوطالب، ٢٠١٨، صـ٤٨)، وعلى الرغم من أن قانون Sarbanes Oxley_ عام ٢٠٠٢ لم يتناول بالتحديد دور عملية المراجعة الداخلية في عملية الحوكمة، إلاَّ أن زيادة الأدوار المطلوبة من أطراف الحوكمة الأخرى (الإدارة ، المراجعة الخارجية، لجنة المراجعة) أدت إلى زيادة دور المراجعة الداخلية (غنيم، ٢٠١٦، صـ٢٢٢)، فقد أوجبت الفقرة ٣٠١ على لجنة المراجعة القيام بتأسيس برنامج يقوم على الإبلاغ عن المشاكل المالية المتوقعة، ونصت الفقرة رقم ٣٠٢ على ضرورة قيام الإدارة بالتأكد من فعالية الإجراءات الرقابية على الإفصاح، وأكدت الفقرة ٤٠٤ على ضرورة قيام الإدارة بتوثيق وتقييم والتقرير عن فعالية إجراءات الرقابة الداخلية في عملية إعداد التقارير المالية، كما أقرت بضرورة تقييم المراجع الخارجي لرأي وتقييم الإدارة للرقابة الداخلية، كما نصت الفقرة ٤٠٦ بضرورة الإفصاح عن مدى الالتزام بالقواعد والسلوكيات الأخلاقية، وهذه المتطلبات أدت إلى زيادة دور المراجعة الداخلية لمساعدة أطراف الحوكمة الأخرى في تحقيق تلك المتطلبات (مبارك، ٢٠٠٩، صـ٥٩٨). ولضمان فعالية آليات الحوكمة، فقد نصت القواعد الواردة بها على قيام المراجعة الداخلية بتقييم مدى التزام كل الأطراف بمبادئ وقواعد الحوكمة المنصوص عليها (عبد الواحد، ٢٠١٨، صـ٧٩).

كما يجب أن تقوم المراجعة الداخلية بتقييم وتقديم توصيات مناسبة لتحسين عملية حوكمة الشركات عن طريق: (IIA, Standards, 2017, pp. 12:13)

- اتخاذ قرارات عملية واستراتيجية.
- الإشراف على عملية الرقابة وعملية إدارة المخاطر.
- تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في المنشأة.
- التأكيد على فعالية إدارة الأداء والمسائلة داخل المنشأة.
- توصيل المعلومات عن المخاطر والرقابة إلى الجهات المسئولة داخل الشركة.
- العمل على تنسيق الأنشطة وإيصال المعلومات بين المجلس والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، ومقدمي خدمات التأكيد الأخرى والإدارة.

وتعتبر المراجعة الداخلية مصدر المعلومات لأطراف الحوكمة الأخرى، حيث يتم استخدامها في الإشراف على حوكمة الشركات وتحسين جودتها، وتساهم في دعم عملية الحوكمة من خلال تقييم العمليات والإجراءات الإدارية وتصميم هيكل الرقابة الداخلية (عبد الجواد، ٢٠١٨، صـ٢٠)، كما تعمل المراجعة الداخلية على تحقيق جودة حوكمة الشركات، وتعمل حوكمة الشركات على تعزيز دور المراجعة الداخلية .(Bilal, et al. 2018, p260)

١/١/٢/٢: العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

أصبحت العلاقة بين المراجعة الداخلية والخارجية أكثر تنظيماً وعمقاً في بيئة الأعمال المعاصرة (مبارك، ٢٠٠٩، صـ٥٩٩)، حيث أن عدم وجود تعاون بين المراجعة الداخلية والخارجية يعتبر من أهم أسباب إعداد تقارير مالية مضللة، حيث تقدم المراجعة الداخلية أعمالاً مكملة لأعمال المراجعة الخارجية، مما يوجب ضرورة تفعيل تلك العلاقة بينهما(يعقوب والأسمري، ٢٠٢٠، صـ٤٣٨)، ووفقاً لتوصيات معهد المراجعين الداخليين (IIA)، فإن التعاون بين المراجعة الداخلية والخارجية والتنسيق بينهما هو الوضع الأمثل حيث يتم تبادل الخبرات ووجهات النظر لكي تكون عملية المراجعة أشمل ولتقليل ازدواجية الأعمال والمجهودات ولتقسيم المهام بينهما (عبد العظيم،٢٠١٧، صـ ٨٣:٨٥) (محمود وحافظ، ٢٠٢٠، صـ٤٧٤).

كما يقلل التنسيق بينهما من ازدواجية الجهود، وبالتالي انخفاض رسوم المراجعة الخارجية التي تتحملها الشركة (Abdula, et al., 2021, p3) (Axén, 2018, p286)، مما دفع معهد المراجعين القانونيين الأمريكي (AICPA) إلى إصدار قائمة معايير المراجعة رقم (٥٥) و (٦٥) والتي تقوم بتحديد العوامل، والتي من خلالها يتم تقييم نشاط المراجعة الداخلية وهي الكفاءة المهنية والموضوعية وجودة أداء أعمال المراجعة الداخلية، كما تلزم المراجع الخارجي بضرورة فهم نظام الرقابة الداخلية، والذي تعتبر المراجعة الداخلية جزءاً من هذا النظام (محمد،٢٠١٩، صـ٣٤٥).

كما ينص **المعيار الدولي رقم (ISA) بعنوان (استخدام عمل المراجعين الداخليين: USING THE WORK OF INTERNAL AUDITORS)** بأن المراجعين الخارجيين يقومون بالاعتماد على عمل المراجعة الداخلية بعد تقييم كفاءتها، كما تشدد المعايير على أهمية تنسيق الجهود بين المراجعين الخارجيين والداخليين، ويوصي معيار المراجعة الداخلية رقم (ISPPIA 2050) على أنه " ينبغي على مدير المراجعة الداخلية تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة مع مقدمي الخدمات الاستشارية الأخرى داخلياً وخارجياً، وذلك لضمان التغطية المناسبة وتقليل ازدواجية الجهود؛ كما أن التنسيق بين المراجعين الخارجيين والداخليين سوف يؤدي إلى تقليل الخلافات بين الإدارة والمراجعين الخارجيين، وتعزيز قدراتهم على إعداد تقارير مالية جيدة وفي الوقت المناسب، وإكمال أعمال المراجعة بشكل أسرع (Oussii and Boulila, 2018, p2)، (هاشم، ٢٠١٨، صـ٧٧).

كما يساعد التنسيق بين المراجعة الداخلية والخارجية على ضبط أتعاب المراجعة، وذلك من خلال تخفيض الازدواجية في المهام، ويؤدي إلى مراجعة جيدة للقوائم المالية تتسم بالكفاءة والفعالية (علي، ٢٠٢١، صـ ١١) (متولي، ٢٠١٨، صـ٥١) (محمد،٢٠١٩، صـ٣٤٥).

في ضوء ما سبق يخلص الباحث إلى أن التعاون بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، يعمل على الوصول بعملية المراجعة إلى أقصى درجة ممكنة من الكمال، وذلك لتحقيق أهداف الشركة والإدارة وأصحاب المصالح.

٢/١/٢/٢: العلاقة بين المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة[١]:

من المهم أن تؤدي لجنة المراجعة دورها بشكل جيد لتوفير بيئة جيدة لحوكمة الشركات، حيث تعتبر الجهة المسئولة عن مراجعة عملية إعداد التقارير المالية التي تقدمها الإدارة، وتمثل المراجعة الداخلية أهم مصادر المعلومات للجنة المراجعة، لارتباط عملها أساساً بمدى ملائمة وفعالية النظام الكلي للرقابة الداخلية، لذلك لا بد من وجود تنسيق واتصال مستمر بينهما لمناقشة الأدوار الهامة وعرض المشكلات والصعوبات التي تعوق عمل المراجعة الداخلية (عبد العظيم،٢٠١٧، صـ٨١).

كما يجب أن تكون المراجعة الداخلية على اتصال مباشر وغير مقيد بلجنة المراجعة، ويجب أن تقوم الأخيرة بعمل اجتماعات متكررة مع المراجعين الداخليين بصورة منفردة، لتكون على دراية ومعرفة بأمور المحاسبة والمراجعة داخل الشركة؛ ومن المتوقع أن تكون تلك الاجتماعات مرتبطة بجودة التقارير المالية، لذا فإن هذه الاجتماعات مهمة لمناقشة ومتابعة النتائج وأي مشكلات في المعلومات المالية أو في تقرير المراجعة، كما أن المراجعة الداخلية تؤدي إلى تسهيل قيام لجنة المراجعة بدورها بطريقة فعالة، وذلك لأن أهداف المراجعة الداخلية تتماشى وتتوافق بشكل كبير مع مسئولية لجنة المراجعة في الرقابة على إعداد التقارير المالية (Gebrayel, et al., 2018, p6).

وتعمل المراجعة الداخلية على مساعدة لجان المراجعة والإدارة في تقييم المخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة (Ismael and Roberts, 2018 ,p2)، و امتد مؤخراً دور لجنة المراجعة ليشمل ضمان قوة الرقابة الداخلية والإشراف على عمل المراجع الخارجي، وتعتمد اللجنة على المراجعة الداخلية لتحقيق حوكمة أفضل للشركات وللوفاء بمسئولياتها (غنيم، ٢٠١٦، صـ٢٢٢)، كما ينبغي على المراجعة الداخلية تقديم التأكيدات للجنة المراجعة لفهم المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وكيفية إدارتها بطريقة مناسبة، ويؤدي الترابط بينهما الى زيادة جودة وفعالية الإدارة وتقوية البنية التحتية للمنشأة (هاشم، ٢٠١٨، صـ٧٨)، فعلاقة التعاون القوية بين كلاً من المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة تعتبر أساساً للوفاء بمسئوليات كل منهما (سيد وآخرون، ٢٠٢٠، صـ٦٨٠).

مما سبق يمكن تلخيص أهم المسئوليات التي تقع على عاتق المراجعة الداخلية تجاه لجنة المراجعة:

- التأكد من مدى الالتزام باللوائح والقوانين والأنظمة والإجراءات الرقابية وتقديم تقديرات وتوصيات الى لجنة المراجعة بشأن ذلك.

---

(١) لجان المراجعة عبارة عن مجموعة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة، وغالباً ما تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل في الشركات المساهمة العامة بحيث يكون أعضاؤها مستقلين (غيرتنفيذيين)، ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خلفية مالية أو محاسبية، وتشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها، وتمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهامها، وتقوم بمهام عديدة أهمها مراجعة القو ائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة، كما أنها تعمل كحلقة وصل بين مراجع الحسابات الخارجي وبين مجلس الإدارة، وتقوم بالمر اقبة على تعيين المراجع الخارجي وفحص خطة ونتائج المراجعة، ومر اقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقو ائم المالية و أنظمة الرقابة الداخلية فيها.

- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والنظم الإدارية والمحاسبية والمالية سواء اليدوية أو الآلية والمشاركة في تصميم تلك الأنظمة ونشر الوعي بخصوص الجوانب المتعلقة بإدارة المخاطر.
- توفير المعلومات حول مدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بالنواحي المحاسبية والإدارية والمالية بالشركة على أن تتضمن أي توصيات مناسبة لتحسين وتطوير العمل (غنيم، ٢٠١٦، صـ٢٢٣)، ولكي تتمكن المراجعة الداخلية من مساعدة لجنة المراجعة في القيام بالمهام الموكلة إليها، والتأكد من جودة عملية إعداد التقارير المالية، فيجب على اللجنة توفير المناخ والبيئة المناسبة والدعم الكافي لها لكي تستطيع القيام بمساعدتها (مبارك،٢٠٠٩، صـ٦٠٠).

وعلى الجانب الآخر يجب أن يكون للجنة المراجعة دوراً في تعيين المراجع الداخلي وتحديد أتعابه ومكافآته وعزله وغيرها من الأمور التي تحافظ على استقلاليته وموضوعيته (عبدالهادي، ٢٠٠٦، صـ٤٨٣).

٣/١/٢/٢: العلاقة التفاعلية بين المراجعة الداخلية والإدارة:

تعد المراجعة الداخلية والإدارة هما وحدتان مترابطتان يمكنهما العمل معاً لتحقيق الأهداف التنظيمية (Abdulai, et al., 2021, p3)، كما ان وجود علاقة بين الإدارة والمراجعة الداخلية من شروط التسجيل ببورصة نيويورك للأوراق المالية، وذلك عن طريق قيام المراجعة الداخلية بإجراء تقييمات مستمرة لنظام الرقابة الداخلية والمخاطر التي تتعرض لها المنشأة وتقديم نتائج تلك التقييمات إلى الإدارة (هاشم، ٢٠١٨، صـ٧٩)، كما أن دعم الإدارة للمراجعة الداخلية عن طريق توفير الموارد المالية والبشرية يضمن نجاح مهامها (الجبر والمبارك، ٢٠٢١، صـ٢٦)، وقد اكد (Bubilek, 2017, p15) أن المراجعة الداخلية يمكنها مساعدة الإدارة من خلال قيامها بمراقبة الأنشطة التي لا تستطيع الإدارة مراقبتها بنفسها، وتحديد الفرص وتقليل مخاطر الفشل، والتحقق من صحة التقارير المقدمة إليها، و توفير المعلومات لعملية صنع القرار، و مساعدة المديرين التنفيذيين في الإدارة من خلال الإشارة إلى انتهاك الإجراءات ومبادئ الإدارة، كما تزيد المراجعة الداخلية من قدرة مساءلة الإدارة والشركة، وزيادة المصداقية والعدالة داخل المنشأة، بالإضافة إلى تحسين سلوك الموظفين، وبالتالي التقليل من مخاطر الفساد المالي والتجاري (علي،٢٠٢١، صـ٨)، كما أن المراجعة الداخلية تدعم وتساعد الإدارة في الوفاء بمتطلبات قانون Sarbanes-Oxley (عبدالهادي، ٢٠٠٦، صـ٤٤٨) بالإضافة إلى ما يلي:

- توفير المعلومات التي توضح أسباب القصور، وانخفاض الكفاءة في المنشأة، ومساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات مناسبة بشأنها، والتحقق من مدى الالتزام بقواعد وضوابط حوكمة الشركات (Abdulai, et al., 2021, p3).
- تلبية الرغبات الخاصة بالأطراف الخارجية للمنشأة مثل المساهمين والعملاء والموردين والجهات الرقابية والحكومية وجهات التمويل (غنيم، ٢٠١٦، صـ٢٢٣).

- مساعدة الإدارة في الوفاء بأي متطلبات تنظيمية جديدة مثل إضافة إدارة جديدة للهيكل التنظيمي،أو اتخاذ قرارات بتغيير أو تنفيذ خطة معينة (مبارك، ٢٠٠٩، صـ٦٠٠).
- مساعدة الإدارة في تقييم منهجيات إدارة المخاطر وتقويمها، والمساعدة في تنفيذها بشكل أفضل، لتكون قادرة على معالجة تلك المخاطر بشكل جيد (Shamki and Alhajri, 2017, p146).

ويوضح شكل (١/٢) الروابط بين آليات حوكمة الشركات، ودور المراجعة الداخلية كنقطة الوصل بين هذه الآليات.

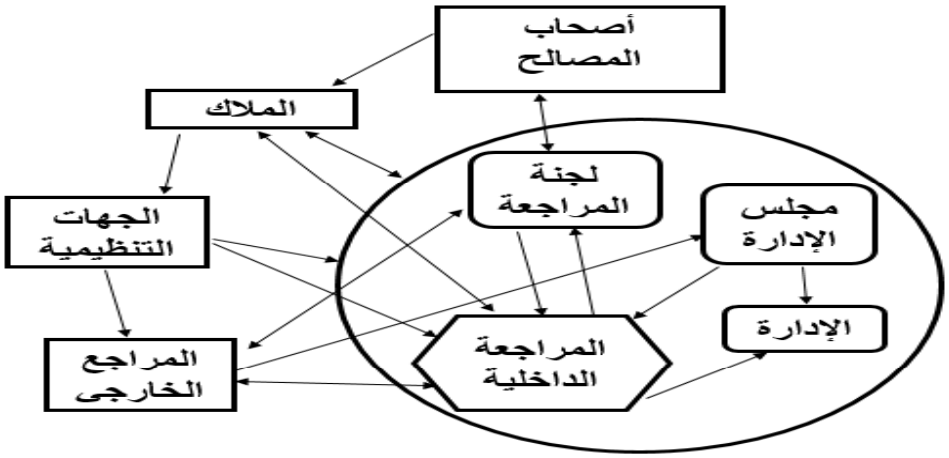

شكل (١/٢): عمل المراجعة الداخلية كأحد أطراف عملية الحوكمة كنقطة الوصل بين آليات الحوكمة.

المصدر: (Güner, 2008, p24).

٢/٢/٢: المراجعة الداخلية كجزء من نظام الرقابة الداخلية:

يعد نظام الرقابة الداخلية من العوامل الرئيسية التي يتحتم وجودها في التنظيم الإداري للمنشأة (محمود وحافظ، ٢٠٢٠، صـ٤٦١)، ويتم الخلط عادةً بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية، ويتم النظر إليهما على أنهما متشابهين، وذلك لأن كل منهما يعمل على تحسين العمليات، وتحقيق أهداف المنشأة، ولكن بالرغم من اشتراكهما في نفس الهدف، إلاَّ أن هناك اختلافات بينهما فيما يتعلق بالمستوى الوظيفي، ودرجة الاستقلال والمسئولية، وإعداد التقارير في الهيكل التنظيمي؛ كما أن المراجعة الداخلية وظيفة، والرقابة الداخلية نظام؛ حيث تقوم الأولى بتقييم الضوابط التي تم وضعها للحد من المخاطر، ولكنها غير مسئولة عن تقليل المخاطر أو وضع الضوابط الرقابية للتقليل منها، ولكن تساعد في ذلك من خلال الأنشطة الاستشارية التي تقوم بها، بينما تقوم الرقابة الداخلية بتحديد المخاطر ذات الصلة بعمليات المنشأة، كما تقوم بتطوير ووضع الضوابط الرقابية للتقليل من تلك المخاطر والوصول بها إلى الحد المقبول (Bubilek, 2017 ,pp. 26:27).

ويشير مفهوم الرقابة الداخلية كما عرفتها لجنة COSO [1] بأنها " عملية يقوم بها الإدارة والمديرون وبعض الأفراد لتوفير ضمانات معقولة لتحقيق الأهداف والتأكد من فعالية وكفاءة العمليات، وزيادة الثقة في التقارير المالية، والامتثال للقوانين والنظم المعمول بها (شابون، ٢٠١٦، صـ٧٢).

ويتمثل دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه إلى لجنة المراجعة وإدارة المنشأة، وبذلك تصبح المراجعة الداخلية شريك أساسي في تطوير هيكل الرقابة الداخلية، ويندرج ذلك تحت الوظائف الاستشارية للمراجعة الداخلية، كما يجب على المراجعة الداخلية عدم التدخل في تصميم وتنفيذ وتوثيق النظام، حتى تستطيع القيام بعملية التقييم بشكل موضوعي وحيادي، حيث تمنحها عملية التقييم للضوابط والإجراءات الرقابية القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة من تصميمها، وكذلك العمل على تحقيق أهداف المنشأة ككل (عبدالجواد، ٢٠١٨، صـ١٤)، ويتوقف وجود نظام قوي للرقابة الداخلية على مدى وجود إدارة للمراجعة الداخلية تقوم بأداء أنشطتها بشكل جيد، فإذا كانت وظيفة المراجعة الداخلية ضعيفة، فلن يؤدي ذلك إلى وجود نظام رقابة داخلية قوي (شابون، ٢٠١٦، صـ٧٣) ، كما أن الشركات التي لديها مراجعة داخلية أكثر فعالية، يوجد بها نظام رقابة داخلية أكثر تطوراً (عبدالقادر، ٢٠٢١، صـ ١٠٨).

وأكد معهد المراجعين الداخليين (IIA) أنه لا بد للمراجعة الداخلية من القيام بتقييم مدى ملائمة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الاستجابة للمخاطر المرتبطة بعملية الحوكمة والعمليات ونطم المعلومات فيما يتعلق بدقة وسلامة النظم المالية والتشغيلية بالمنشأة ومدى المحافظة على الأصول، وفعالية وكفاءة العمليات والالتزام باللوائح والقوانين والإجراءات والضوابط الموضوعة (محمد، ٢٠١٢، صـ٤٤)، وتعتبر المراجعة الداخلية أحد أجزاء نظام الرقابة الداخلية، فالمراجعة الداخلية تقوم بتقييم هذا النظام وتقدم تقرير موضوعي عن مدى كفاءته وفعاليته الى الإدارة، لإظهار ما إذا كان هذا النظام يعمل بشكل جيد أم لا، ويقوم بإظهار جوانب الضعف والقصور، وعرض هذا التقييم على الإدارة العليا ولجنة المراجعة، كما تقوم المراجعة الداخلية بدورها الاستشاري عن طريق تقديم نصائح واستشارات للإدارة عن الإجراءات الرقابية الملائمة للمخاطر، ويجب الاَّ تشارك المراجعة الداخلية في وضع تلك الإجراءات لكي تتم عملية التقييم بمصداقية، وبالتالي قوة الإجراءات ومساعدة المنشأة ككل في تحقيق أهدافها(علي، ٢٠٢١، صـ٩) (عبد العظيم، ٢٠١٧، صـ٥٠)، حيث يعتبر الهدف من تقييم نظام الرقابة الداخلية هو التأكد من أنه يعمل بشكل جيد (غنيم ،٢٠١٦، صـ٢٢١).

---

(١) لجنة (COSO) هي اختصار لكلمة (committee of sponsoring organization) والتي تأسست عام ١٩٨٥م، وتضم في عضويتها أكبر خمس جمعيات مهنية في الولايات المتحدة الامريكية (معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين، معهد المدراء الماليين، معهد المحاسبين الاداريين، معهد المراجعين الداخليين، جمعية المحاسبين الامريكيين) في مجال المراجعة والرقابة والمحاسبة، وهدفها تحسين نوعية القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات من خلال الرقابة من خلال تقييم أنظمة الرقابة الداخلية لتكون شاملة لجميع النواحي الرقابية.

٣/٢/٢: دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر (Risk management):

أدت الأزمة المالية العالمية الى بعض النتائج، منها زيادة الاهتمام باستراتيجية إدارة المخاطر، مما أدى إلى زيادة دور المراجعين الداخليين في تحسين أداء الشركات في إدارة المخاطر، وعليهم أن يقوموا بالتأكد من أن الإدارة العليا قد قامت بالتعامل مع المخاطر ووضع الضوابط الرقابية اللازمة لمواجهتها للوصول بالمخاطر إلى الحد المقبول (شابون، ٢٠١٦، صـ٦٥).

كما أوضح معهد المراجعين الداخليين بأن الدور الرئيسي لأنشطة المراجعة الداخلية هو تأكيد موضوعي إلى الإدارة عن فعالية أنشطة إدارة المخاطر، وأنها تدار بطريقة مناسبة وأن نظم الرقابة الداخلية تعمل بفعالية، ويقوم المراجعون الداخليون بتقديم النصائح والاستشارات لتحسين إدارة المخاطر والرقابة عليها (السجيني وآخرون، ٢٠١٦، صـ١٦٤).

كما تعرف إدارة المخاطر بأنها عملية يقوم من خلالها القائمون على إدارة المؤسسة بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر المحيطة بكافة أنشطتها، ومن ثم قياس وتقييم آثارها المختلفة، والتعامل معها والاستجابة لها من خلال الحد منها أو التقليل من آثارها إلى الحد المقبول، من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة (درويش، ٢٠١٣، صـ٥٠)، وتتطلب معايير المراجعة الداخلية أن يقوم المراجعون الداخليون بتقييم وضبط فعالية إدارة المخاطر في المشروع، حيث تشير هذه الإدارة إلى كيفية وضع المنشأة لأهدافها، ويتم بعد ذلك تحديد وتقييم وتحليل والاستجابة إلى تلك المخاطر، والذي يؤثر على قدرة المشروع على تحقيق أهدافه (ابوكراع، ٢٠١٦، صـ١٩).

وتعتبر وظيفة المراجعة الداخلية أحد مكونات نظام إدارة المخاطر الذي يجب على المؤسسات اعتماده وانتهاجه وتطبيقه، فنطاق أنشطة المراجعة الداخلية أصبح لا يقتصر على فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بل امتد ليشمل أنشطة مضيفة للقيمة كأنشطة إدارة المخاطر (محروس، ٢٠٢٠، صـ٢٩٢) (غنيم ،٢٠١٦، صـ٢٢٠)، كما تقوم باقتراح طرق تؤدي إلى تحسين عملية إدارة المخاطر، وحوكمة الشركات (Hameed, et al., 2017, p223)، كما أنها لا تقوم باتخاذ أي قرار بشأن إدارة المخاطر، والمسئول عن ذلك هي الإدارة فقط، ولكن اعتبر التأكد من كفاءة وفعالية نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر وفي الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة، مسئولية المراجعين الداخليين (البحيري، ٢٠١٦، صـ٥٠).

وتقوم المراجعة الداخلية بأداء مجموعة من الأدوار المميزة في ظل مدخل إدارة المخاطر تتلخص فيما يلي:

- **دور توكيدي:** يتمثل في تقديم خدمات تأكيدية للإدارة والمنشأة ككل، من خلال التأكد من حسن سير العمل، فحص كافة عمليات المنشأة، والتقييم المستمر الفعال والموضوعي للأدلة، بهدف تقديم آراء أو استنتاجات ترتبط بعمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة (محمد،٢٠١٩، صـ٣٢٣).
- **دور استشاري:** ويتمثل في تقديم الخدمات الاستشارية المختلفة للإدارة ومجلسها في كافة جوانب النشاط، مثل تقديم النصح والمشورة فيما يتعلق بالسياسات المختلفة، تدريب العاملين، مراقبة التقييم الذاتي ودعم

التخطيط الاستراتيجي، وإدارة عمليات المخاطر والرقابة والحوكمة (محمد،٢٠١٩، صـ٣٣٢) (علي، ٢٠٢١، صـ ٩).

- **دور موضوعي:** يجب أن تتميز بعدم التحيز أثناء تقديم كافة أنشطتها وممارسة مهامها.
- **دور مستقل:** تتمثل في الموضوعية عند تقديم كافة خدماتها، ويتحقق ذلك باستقلاليتها عن تنفيذ أي نشاط مالي أو إداري بالمنشأة وتبعيتها مباشرة إلى لجنة المراجعة (درويش،٢٠١٣، صـ٥٦).

ومما سبق يمكن للباحث القول بأن المنظمات التي بها إدارة متخصصة وفعالة للمراجعة الداخلية، لديها قدرة أكبر على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، فتلك الادارة تقوم بممارسة أعمالها وفقاً للأنشطة الحديثة من خلال قيامها بتدعيم وتعزيز حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والمساهمة في تحقيق قيمة مضافة للمنشأة، حيث تساهم في تحسين أوضاع وعمليات المؤسسة، واستخدام بدائل متنوعة لحل المشكلات، من خلال قيامها بإحكام الرقابة والسيطرة على المنشأة، والتصدي للمخاطر المتوقعة والمحتمل حدوثها، مما يعمل على تخفيض الخسائر والتكاليف والتي من المحتمل أن تتحملها المنشأة، كما أنها تساهم في تعزيز قدرتها على المنافسة والصمود لفترات طويلة أمام التغيرات التي تطرأ على بيئة العمل في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى سعيها إلى زيادة موارد المنشأة بشكل يوفر الحماية والضمان لكافة أصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالمنشأة، وعدم ضياع حقوقهم وأموالهم المستثمرة في المنشأة، والعمل على تعظيم استثماراتهم والمنفعة المحققة اليهم، بشكل يعطي مردوداً إيجابياً للمنشأة يعود عليها بالوصول إلى الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الى تحقيقها وبالتالي إضافة قيمة إليها.

٣/٢: جودة تنفيذ عملية المراجعة الداخلية (Internal audit quality):

تتميز المراجعة الداخلية بموقعها الفريد داخل المنشأة، والذي يمكنها من الوصول إلى كافة أنحاء المنشأة، وبالتالي تكون أداة قوية لدعم آليات الحوكمة الأخرى، ولذا يجب أن تكون على قدر مناسب من الجودة، لأن هذا سينعكس على أداء الأطراف التي تتعامل وتستفيد من المراجعة الداخلية، وبالتالي زيادة فاعلية حوكمة الشركات، ولا زال هناك جدل حول عوامل النجاح التي تؤدي إلى تحقيق جودة المراجعة الداخلية، ولكن يمكن القول أن الجهد الرئيسي الذي بذل في هذا المجال يرجع إلى معهد المراجعين الداخليين (IIA)، والذي يُعتمد عليه في استخلاص مقومات وعوامل تحقيق نجاح المراجعة الداخلية، وهي معايير المراجعة الداخلية، وكذلك ميثاق أخلاقيات المهنة، فالهدف من وضع معايير المراجعة الداخلية، وميثاق أخلاقيات هذه المهنة، يتمثل في تقديم إرشادات تساعد المراجعين الداخليين في إنجاز مهامهم، لذلك فالسبيل الى تحقيق فاعلية المراجعة الداخلية يتمثل في الالتزام بما جاء في هذه المعايير والمبادئ المحددة في ميثاق الأخلاقيات (علي، ٢٠١٧، صـ٦٠-٦١).

وتعتبر جودة المراجعة الداخلية أمر ضروري لإضفاء الثقة في المعلومات المالية ولتقليل تعارض المصالح بين الملاك وإدارة المنشأة، وكذلك الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، والقدرة على اكتشاف التلاعب في التقارير المالية، وبالتالي وجود تقارير مالية ذات جودة عالية، وحماية أصول الشركة والمساهمين واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة (أحمد، ٢٠٢١، صـ٦٦٧).

وترتبط جودة المراجعة الداخلية بجودة المعلومات التي تتم مراجعتها، ومدى دقة تلك المعلومات وحياديتها وعدم تحيزها، وخلوها من التلاعب والغش، وذلك عن طريق توافر مجموعة من الصفات والمعايير التي يجب توافرها في المراجعين الداخليين من الناحية العلمية والعملية، ومواصفات مرتبطة بإجراءات المراجعة، بما يساهم في خلق قيمة مضافة واكتشاف التلاعب في التقارير المالية (أحمد، ٢٠٢١، صـ٦٧٧).

مما سبق يمكن للباحث القول بأنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المراجعة الداخلية، ولم تتطرق الأدبيات السابقة لوضع تعريف محدد وشامل لها، فيما عدا محاولة (gramling and hermanson, 2006, p37:39) للتعرف على العناصر التي تساهم في الوصول إلى تعريف عملي لجودة المراجعة الداخلية في إطار النظر إلى المراجعة الداخلية كنظام معلومات له ثلاثة مكونات هي المدخلات، وعمليات التشغيل، والمخرجات، وقد أضاف أن جودة المراجعة الداخلية تتحقق عندما تتحقق جودة مخرجاتها، وتنعكس جودة مخرجات المراجعة الداخلية في القيمة التي يضيفها تقرير المراجعة الداخلية والوفر في التكاليف واكتشاف محاولات الغش التي تتعرض لها المنشأة، وبالتالي إمكانية اعتماد المراجع الخارجي على المراجعة الداخلية، وقد أضاف أن جودة مخرجات المراجعة الداخلية لن تتحقق الاَّ بتحقق جودة كلاً من المدخلات وعمليات التشغيل، وتتمثل مدخلات المراجعة الداخلية في المكونات المادية والبشرية اللازمة لأداء أنشطة المراجعة الداخلية مثل المستوى التعليمي والخبرة والتطور المستمر والشهادات المهنية والثقافة التنظيمية ودور المراجعة الداخلية في نظام الرقابة الداخلية، وموضوعية فريق المراجعة، والمعرفة فيما يتعلق بضوابط المهنة (شابون ، ٢٠١٦، صـ٨٢).

وتتمثل عمليات المراجعة الداخلية في الاجراءات والخطوات المتبعة داخل قسم المراجعة الداخلية ومن أمثلتها: مدى الاستجابة لمعايير المراجعة والمواثيق الأخلاقية ومدى استخدام الممارسات الصحيحة في أداء مراجعة الالتزام، وعمليات واجراءات المراجعة الداخلية المصممة والمنفذة لاكتشاف الغش ومستوى الفحص والمراجعة كجزء من التزامات فريق المراجعة الداخلية، لذا يمكن القول أن جودة المراجعة الداخلية (جودة المخرجات) هي انعكاس لجودة المدخلات وجودة عمليات المراجعة (عبد الله، ٢٠١٣، صـ٥١:٥٠). ويمكن تعريف فعالية المراجعة الداخلية بأنها " مفهوم قائم على المخاطر، يساعد المنظمة في تحقيق أهدافها، من خلال التأثير إيجابياً على جودة حوكمة الشركات " (Rainer, 2013, p257).

٢/٣/١: الإصدارات المهنية المتعلقة بجودة المراجعة الداخلية:

٢/١/٣/١: معيار المراجعة الدولي رقم (ISA)

تضمن معيار المراجعة الدولي رقم (ISA 610) بعنوان (استخدام عمل المراجعين الداخليين: USING THE WORK OF INTERNAL AUDITORS) كيفية قيام المراجع الخارجي بتقييم وفهم وظيفة المراجعة الداخلية، وقام بوضع بعض الاعتبارات التي يجب مراعاتها كالآتي: (العشماوي، ٢٠١٤, صـ٢١)

- **الوضع التنظيمي:** يجب تقييم مدى تأثير موقع المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للمنشأة على موضوعيتها، ويجب تقييم مدى وجود قيود مفروضة من قبل الادارة على أعمالها، حيث يجب أن تقوم برفع التقارير لأعلى مستوى من الإدارة، ويجب ألا تقوم بأعمال تنفيذية تؤثر على موضوعيتها.
- **نطاق العمل:** يجب على المراجع الخارجي فهم طبيعة الأعمال التي تقوم بها المراجعة الداخلية والمهام المكلفة بها، ومدى استجابة الإدارة لتوصياتها.
- **الكفاءة الفنية:** يجب القيام بأعمال المراجعة الداخلية عن طريق أشخاص تلقوا تدريبًا تقنيًا مناسبًا ولديهم الكفاءة للعمل كمراجعين داخليين، ويمكن للمراجع على سبيل المثال، فحص سياسات التعيين وتدريب الموظفين القائمين بأعمال المراجعة الداخلية وخبراتهم ومؤهلاتهم المهنية.
- **العناية المهنية الواجبة:** يجب بذل العناية المهنية الواجبة والمناسبة في تخطيط وتوثيق وفحص والاشراف على أعمال المراجعة الداخلية.

٢/١/٣/٢: معيار المراجعة الأمريكي رقم (SAS, No.) الصادر عن (AICPA)

ورد في معيار المراجعة الأمريكي رقم (SAS, No.65) الصادر عن (AICPA) بعنوان: (The Auditor's Consideration of the Internal Audit Function in an Audit of Financial Statements: تقييم المراجع الخارجي لنظام المراجعة الداخلية عند القيام بفحص القوائم المالية) الصادر عام ١٩٩١ والمعدل عام ١٩٩٧، أن المراجع الخارجي يقوم بتحديد بعض العوامل التي تساعده في تحديد طبيعة ووقت ونطاق إجراءات عملية مراجعة القوائم المالية، ومن ثم تحديد إمكانية اعتماده على المراجعة الداخلية عند تخطيط عملية المراجعة، وقد ورد بالمعيار بعض الإرشادات التي تساعد المراجع الخارجي في تقييم إدارة المراجعة الداخلية ومن أهمها:

- **أهلية المراجع الداخلي:** والتي يتم الرجوع في تقييمها للمستوى التعليمي، والشهادات المهنية، وخبرة المراجعين الداخليين، وسياسات وبرامج وإجراءات المراجعة، وممارسات مهام المراجعين الداخليين، ومدى جودة أوراق العمل الموثقة، والتقارير والتوصيات الخاصة بالمراجعين الداخليين، وكذلك تقييم أداء المراجعين الداخليين.

- **موضوعية المراجع الداخلي:** والتي يتم الرجوع في تقييمها إلى الجهة المسئولة عن تعيين المراجعين الداخليين وقياس جودة أداء المهام التي يقومون بتنفيذها، وكذلك الجهة التي تقوم المراجعة الداخلية برفع التقارير إليها.
- **جودة أداء مهام المراجعين الداخليين:** والتي يتم الرجوع في تقييمها الى دقة وكفاية برامج المراجعة الداخلية، ونطاق المراجعة الداخلية (عبد الواحد ، ٢٠١٨، صـ٨٩ –٩٠).

٣/١/٣/٢: دور المراجعة الداخلية وفقاً لقانون Sarbanes–Oxley (SOX)

أُصدر قانون Sarbanes–Oxley عام 2002 وقد قام بتحديد دور كل من الإدارة والمراجع الخارجي ولجنة المراجعة، ولم يقم بتحديد دور المراجعة الداخلية بشكل واضح ومحدد، ولكن التوسع في متطلبات عملية حوكمة الشركات بالنسبة للثلاثة أطراف، أدى إلى توسع دور المراجعة الداخلية باعتبارها أحد أطراف عملية الحوكمة التي تتكامل مع الثلاثة أطراف الأخرى لتفعيل عملية حوكمة الشركات (عبدالواحد، ٢٠١٨، صـ٧٩) (محمود، حافظ، ٢٠٢٠، صـ٤٧٠).

كما قام معهد المراجعين الداخليين (IIA) بإصدار ورقة عمل لتوضيح المهام التي تقع على عاتق المراجعة الداخلية بعد إصدار قانون Sarbanes–Oxley لمقابلة المتطلبات الإلزامية في القسمين الآتيين: (IIA, 2004, p5:8)

- **(القسم ٣٠٢) بعنوان مسئولية الشركات عن التقارير المالية: Corporate Responsibility for Financial Reports**

وقد ألزم الإدارة بتقييم وعمل تقرير عن فاعلية إجراءات وآليات الرقابة على الإفصاح في التقارير السنوية وربع السنوية.

- **(القسم ٤٠٤) بعنوان تقييم الإدارة للرقابة الداخلية: Management Assessment of Internal Controls**

وقد ألزم هذا القسم الإدارة بتوثيق وتقييم والتقرير عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وألزم المراجع الخارجي بإبداء الرأي عن تقييم الإدارة لفعالية الرقابة الداخلية وإصدار تقرير بشأ ذلك، ويجب أن يُدمج تقرير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية مع التقارير السنوية التي تصدرها المنشأة، وقد أدت تلك المتطلبات الجديدة التي فرضها قانون Sarbanes–Oxley إلى توسيع دور المراجعة الداخلية في دعم المنشآت، فقام معهد المراجعين الداخليين (IIA) بإصدار تلك الورقة والتي توضح دور المراجعة الداخلية لمقابلة تلك المتطلبات الجديدة.

وفيما يلي الدور المقترح للمراجعة الداخلية بواسطة معهد المراجعين الداخليين (IIA) : (IIA, 2004, p9:12)

- **الإشراف على أعمال المنشأة:** وذلك من خلال المشاركة في اللجنة المسئولة عن توجيه أعمال المنشأة، والقيام بتوفير التوصيات للفريق القائم عليه، ومتابعة التقدم فيه، والتصرف كوسيط بين الإدارة والمراجع الخارجي.
- **دعم المنشأة وتقديم الاستشارات:** من خلال تقديم المستندات الدالة على العمليات المستهدفة، وتقديم النصيحة عن أفضل الممارسات، وتدريب الإدارة على كيفية الوعي بالمخاطر والرقابة، وكذلك فحص الضوابط الهامة قبل مراجعتها من المراجع الخارجي.
- **الإشراف والاختبار المستمر:** من خلال التنسيق مع الإدارة بخصوص تصميم وتحديد نطاق الاختبارات التي يجب أداؤها، وعمل تقييم محايد لعمليات التقييم والاختبارات التي تقوم بها الإدارة، ومساعدة الإدارة في التعرف على الفجوات الموجودة في نظام الرقابة الداخلية، ومراجعة خطط الإدارة بشأن تصحيح هذه الفجوات، وكذلك المشاركة في لجنة الإفصاح لضمان أن نتائج نشاط المراجعة الداخلية قُدمت إليها، ليتم مراعاتها في عملية الإفصاح.
- **مراجعة أنشطة المنشأة:** من خلال المساعدة في ضمان أن المبادرات المتعلقة بالمنشأة قد تمت إدارتها بشكل سليم، وأن لها تأثيراً إيجابياً عليها، واستخدام المدخل القائم على الخطر في تخطيط كثير من الأنشطة المتعلقة بالمراجعة، ويجب ألا يؤثر الدور المقترح للمراجعة الداخلية على التزام المراجعة الداخلية بالمعايير المهنية، فيجب أن يكون هذا الدور المقترح متسقاً مع معايير المراجعة الداخلية، لأنها توفر الإطار العام لجودة المراجعة الداخلية (العشماوي،٢٠١٤، صـ٢٨:٢٩).

٤/١/٣/٢: معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن (IIA):

تعد معايير المراجعة الداخلية التي وضعها معهد المراجعين الداخليين (IIA)، هي المعايير الوحيدة المعترف بها والمقبولة على المستوى الدولي للمراجعة الداخلية، وتوفر تلك المعايير الإطار العام الذي يضمن أفضل الممارسات في مجال المراجعة الداخلية (Iovu, 2018, p25)، وتؤكد معايير المراجعة الداخلية في كل إصدار على التطور في مفهوم ووظائف المراجعة الداخلية، ويتولى معهد المراجعين الداخليين (IIA) في الولايات المتحدة الأمريكية مسئولية تنظيم مهنة المراجعة الداخلية من خلال إصدار النشرات والمواثيق والمعايير والتي من شأنها تنظيم مهنة المراجعة الداخلية، حيث يوفر المعهد لجميع العاملين في مجال المراجعة الداخلية في شتى أنحاء العالم إرشادات رسمية، نظمت فيها ما يعرف بالممارسات المهنية الدولية للمراجعة الداخلية (عبدالجواد، ٢٠١٨، صـ٢١).

وتهدف المعايير إلى تحديد المبادئ الأساسية التي تمثل ممارسة المراجعة الداخلية، وتوفير إطار لتنفيذ وتدعيم مجموعة واسعة من خدمات المراجعة الداخلية ذات القيمة المضافة للشركات، ووضع أساس لتقييم أداء خدمات المراجعة الداخلية، وتحسين وتفعيل العمليات التنظيمية والتشغيلية (IIA, 2016 ,p2).

وقد احتوى الاطار العام لمعايير المراجعة الداخلية التي وضعها معهد المراجعين الداخليين (IIA) عام ١٩٧٨ والتي عدلت عام ١٩٩٣ على خمسة معايير عامة هي : الحياد والاستقلالية، والكفاءة المهنية، ومجال عمل المراجعة الداخلية، وأسس أداء عملية المراجعة الداخلية، وأسس إدارة نشاط المراجعة الداخلية (هيكل،٢٠١٢، صـ٧٥٧)، واستمرت تلك المعايير إلى أن تم إصدار مجموعة من المعايير المهنية الجديدة عام ٢٠٠٢، وتحديد مجموعة من المتطلبات الرئيسية التي يجب أن يلتزم بها المراجعون الداخليون عند تطبيق هذه المعايير، وهذه المتطلبات الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA)عام ٢٠٠٢ والمعدلة عام ٢٠٠٤، وعام ٢٠١١، وعام ٢٠١٦، تتضمن مجموعتين رئيسيتين كما يلي: (متولي، ٢٠١٨، صـ٣٢)

أولاً: المجموعة الأولى وتختص بمعايير الصفات:

تناولت هذه المجموعة النظام الأساسي والخصائص التي يجب توافرها في المنشآت والأفراد الذين يؤدون خدمات المراجعة الداخلية، وتأخذ هذه المجموعة مسلسل أرقام ١٠٠٠ كما يلي وفقاً (IIA, 2016):

١- **معيار الغرض والسلطة والمسئولية:**

تضمن المعيار رقم رقم ١٠٠٠ بعنوان (الغرض والسلطة والمسئولية) تحديد الغرض والسلطة والمسئولية الخاصة بوظيفة المراجعة الداخلية بشكل رسمي في ميثاق المراجعة الداخلية، في شكل يتوافق مع لائحة المراجعة الداخلية، كما يجب على المدير التنفيذي لإدارة المراجعة الداخلية فحص هذه اللائحة بشكل دوري، ويقدمها للإدارة العليا للموافقة عليها.

٢- **معيار الاستقلال والموضوعية:**

يشير المعيار رقم ١١٠٠ بعنوان (الاستقلال والموضوعية) إلى ضرورة أن تكون أنشطة المراجعة الداخلية مستقلة، كما يجب على المراجع الداخلي أن يكون موضوعي في أداء مهامه وعدم وجود أي تحيز، ويجب عليه تجنب وجود تعارض في الاهتمامات والمصالح [١]، ويجب على المدير التنفيذي لإدارة المراجعة الداخلية التقرير وتوصيل نتائج مهام المراجعة الداخلية بصورة مباشرة لمجلس الإدارة.

٣- **معيار الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة:**

يشير معيار رقم ١٢٠٠ بعنوان (الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة) إلى ضرورة أداء مهام المراجعة الداخلية بكفاءة ومهارة وعناية مهنية مناسبة، ويجب أن يطبق المراجعون الداخليون العناية والخبرة اللازمة لمراجع داخلي له كفاءة وخبرة معقولة، ويجب عليهم أن يكونوا حذرين بشأن المخاطر الجوهرية التي تؤثر على الأهداف والموارد والعمليات، كما يجب عليهم تدعيم خبراتهم ومهاراتهم وكفاءاتهم من خلال التطوير المهني المستمر.

---

(١) تضارب او تعارض المصالح هو: الوضع أو الموقف الذي يكون فيه الفرد أو المنشأة، متورط في مصالح شخصية أو مالية، أو أي مصالح أخرى تؤثر على نزاهة اتخاذ القرارات في الشركة التي يعمل فيها، مما يتسبب في فساد مالي أو إداري في هذه الشركة.

٤- **معيار (ضمان الجودة وبرامج التحسين):**

يشير معيار رقم ١٣٠٠ بعنوان (ضمان الجودة وبرامج التحسين) إلى ضرورة قيام المدير التنفيذي للمراجعة الداخلية بتطوير برنامج ضمان الجودة والتحسين، وهذا البرنامج تم تصميمه لمساعدة نشاط المراجعة الداخلية على تحسين أعمال المنشأة، بالإضافة إلى توفير تأكيد بأن نشاط المراجعة الداخلية يتطابق مع المعايير ودليل السلوك الأخلاقي، ويجب أن يغطى هذا البرنامج كافة جوانب أنشطة المراجعة الداخلية، كما يجب أن يصمم هذا البرنامج ليساعد أنشطة المراجعة الداخلية في إضافة قيمة لعمليات المنشأة.

ثانياً: المجموعة الثانية وتتعلق بمعايير الأداء:

تتضمن تلك المجموعة سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المراجعين الداخليين (IIA) والتي تتناول وصف طبيعة خدمات المراجع الداخلي، وتحديد معايير الجودة التي يتم على أساسها قياس الأداء لهذه الخدمات، وتأخذ هذه المجموعة مسلسل أرقام ٢٠٠٠ وفقاً (IIA,2016) كما يلي:

١- معيار إدارة نشاط المراجعة الداخلية

يشير معيار رقم ٢٠٠٠ بعنوان (إدارة نشاط المراجعة الداخلية) الى ضرورة قيام مدير المراجعة الداخلية بإدارة نشاط المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية، ليتحقق من أن النشاط يضيف قيمة للمنشأة، وذلك من خلال توافق نشاط المراجعة الداخلية مع متطلبات تعريف المراجعة الداخلية، كما يجب أن يقوم مدير المراجعة الداخلية بوضع خطط مبنية على الخطر، وذلك لتحديد أولويات أنشطة المراجعة الداخلية بما يتسق مع أهداف المنشأة ككل، كما يقوم المدير التنفيذي للمراجعة الداخلية بتوصيل خطط وأنشطة المراجعة الداخلية والموارد المطلوبة بصورة دورية للإدارة العليا، ولمجلس الإدارة لفحصها واعتمادها، كما يجب عليه التقرير بصورة دورية عن أهداف أنشطة المراجعة الداخلية، وسلطاته، والأداء الخاص بخطط المراجعة الداخلية.

٢- معيار طبيعة عمل المراجعة الداخلية:

تضمن معيار رقم ٢١٠٠ بعنوان (طبيعة عمل المراجعة الداخلية) قيام نشاط المراجعة الداخلية بالتقييم والمشاركة في تحسين إدارة المخاطر ونظم الرقابة والحوكمة، وذلك من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم.

٣- معيار تخطيط مهام المراجعة الداخلية:

يشير معيار رقم ٢٢٠٠ بعنوان (تخطيط مهام المراجعة الداخلية) إلى ضرورة أن يطور ويوثق المراجعون الداخليون خطة عمل لكل مهمة من مهام المراجعة الداخلية، على أن تتضمن تلك الخطة الأهداف والنطاق والمجال الزمني والموارد المخصصة للمهمة.

٤- **معيار أداء مهام المراجعة الداخلية:**

يشير معيار رقم ٢٣٠٠ بعنوان (أداء مهام المراجعة الداخلية) إلى قيام المراجعين الداخليين بتحديد وتحليل وتقييم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يقومون بتأديتها، كما يجب على المدير التنفيذي للمراجعة الداخلية بتوفير إشراف ملائم على فريق المراجعة الداخلية، وذلك للتأكد من تحقيق أهداف المراجعة الداخلية وضمان جودتها وتوافر فريق مراجعة داخلية ملائم.

٥- **معيار توصيل النتائج:**

تضمن معيار رقم ٢٤٠٠ بعنوان (توصيل النتائج) قيام المراجعين الداخليين بتوصيل نتائج أداء المهمة، والآراء والتوصيات بشكل مناسب، ويجب أن يكون التوصيل دقيقا وموضوعياً وواضحاً وموجزاً وشاملاً وخالياً من أي تحريفات، وفي الوقت المناسب.

٦- **معيار متابعة التقدم:**

تضمن معيار رقم ٢٥٠٠ بعنوان (متابعة التقدم) أن يضع ويحتفظ مدير المراجعة الداخلية بنظام لمتابعة التصرف في النتائج التي تم توصيلها للإدارة.

٧- **معيار قبول الإدارة للمخاطر:**

يشير معيار رقم ٢٦٠٠ بعنوان قبول الإدارة للمخاطر إلى قيام المدير التنفيذي للمراجعة الداخلية بالتأكد من قبول الإدارة لمستوى مخاطر أعلى من المستوى الذي تتحمله المنشأة، وهنا يجب عليه مناقشة هذا الأمر مع الإدارة للوصول إلى حل مقبول، وأن لم يتم الاتفاق والتوصل إلى حل مقبول، يقوم كل من المدير التنفيذي للمراجعة الداخلية والإدارة العليا برفع الأمر لمجلس الإدارة.

٢/٣/٢: عوامل تدعيم جودة المراجعة الداخلية

يمكن من خلال استقراء المعايير والدراسات السابقة المتعلقة بفعالية المراجعة الداخلية استنباط أهم العوامل التي تساهم في تحقيق فعالية المراجعة الداخلية وتتمثل فيما يلي:

- الاستقلال والموضوعية
- الكفاءة المهنية
- جودة تنفيذ المهام
- الإسناد الخارجي لخدمات المراجعة الداخلية

ويمكن تناولها بشيء من التفصيل كما يلي:

١/٢/٣/٢ الاستقلال والموضوعية

يقصد بالموضوعية تمتع قسم المراجعة الداخلية بحرية كاملة في ممارسة مهامه دون خوف أو حرج من المستويات الإدارية العليا ودون تحيز، وتعتبر الموضوعية من المتغيرات الهامة لتحديد مقدرة المراجعة الداخلية على لعب دور فعال في حوكمة الشركات والتأثير على جودة التقارير المالية للمنشأة، فكلما اتصفت

المراجعة الداخلية بالموضوعية، كلما كان لديها المقدرة على اكتشاف ممارسات الإدارة الخاصة بالتلاعب في التقارير المالية والحد منها (مبارك، ٢٠٠٩، صـ٦١٥).

وتعد الموضوعية موقف عقلي غير متحيز يتيح للمراجع الداخلي أداء مهامه المكلف بها، ويؤمن بصدق النتائج التي توصل إليها(أحمد،٢٠٢١، صـ٦٧٩)، كما أن توافرها لأنشطة المراجعة الداخلية سوف يجعل الإدارة غير قادرة على منع المراجعين الداخليين من العمل في المناطق التي تمارس فيها الإدارة التلاعب في التقارير المالية، كما يمكن القول إنه كلما زادت الموضوعية لقسم المراجعة الداخلية، كلما انخفضت فرص الإدارة لتطبيق ممارسات إدارة الأرباح (مبارك، ٢٠١١، صـ١٨٢)، ويجب أن تتوافر صفة الموضوعية في المراجع الداخلي لكي يكون مستقل في أفكاره وآراءه وأحكامه (شابون، ٢٠١٦، صـ٩٤).

ويشير الاستقلال إلى التحرر من الشروط والظروف التي تهدد قدرة نشاط المراجعة الداخلية على الاضطلاع بمسئولياته على نحو غير متحيز، ويعني الاستقلال " قيام المراجعة الداخلية بأداء عملها دون تدخل أو تأثير من أحد"؛ ويعتبر الاستقلال والموضوعية العامل الأهم من بين محددات فعالية وجودة المراجعة الداخلية، ويرى الباحثون أن المحدد الرئيسي لاستقلال المراجعة الداخلية يتمثل في تبعيتها التنظيمية (عبد الوهاب، ٢٠١٧، صـ ٢٣٩) (عبدالهادي، ٢٠٠٦، صـ٤٧٦)، فكلما كان المراجع الداخلي موضوعياً ويعمل تحت مظلة قسم مستقل، كلما ساهم ذلك في أداء المراجعة الداخلية لمهامها بفعالية أكبر (علي، ٢٠١٧، صـ٦١)، وتفقد تقارير المراجعة الداخلية قيمتها وثقة المستثمرين والمقرضين إذا لم تتوافر الاستقلالية للمراجعين الداخليين (غريب، ٢٠٢٠، صـ١٦٤٤)، ويمكن الحكم على مدى استقلال وموضوعية المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين من خلال مجموعة من المقومات يمكن استعراضها فيما يلي:

أولاً: الاستقلال التنظيمي:

يواجه المراجع الداخلي صعوبات كبيرة عند قيامه بالدور الرقابي أكبر من الصعوبات التي يواجهها المراجع الخارجي، وذلك لأن إدارة المراجعة الداخلية إدارة مهنية تعمل داخل منظمة غير مهنية أوسع (مجاهد، ٢٠٠٤، صـ٢٠٥)، حيث يعتبر استقلال المراجعة الداخلية أهم المتغيرات المؤثرة في جودة خدماتها، ويتوقف استقلالها على الوضع التنظيمي لها، وحسب ما ورد بالمعايير الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA)، فإن الوضع التنظيمي للمراجعة الداخلية يركز على الجهة التي يجب على رئيس ادارة المراجعة الداخلية تقديم التقارير إليها (مبارك، ٢٠١١، صـ١٨٦)، ولكي تؤدي المراجعة الداخلية أعمال الفحص والتقويم للإدارات والأقسام الأخرى دون خوف أو حرج، يجب أن تكون تابعة لأعلى مستوى إداري داخل الشركة، ومن المتعارف عليه أن المراجعة الداخلية تقدم تقاريرها إلى المسئول الأول بالشركة أو إلى لجنة المراجعة (مبارك، ٢٠٠٩، صـ٦١٥).

ويختلف مفهوم استقلال المراجع الداخلي عنه بالنسبة لمراقب الحسابات، فمعايير المراجعة المتعارف عليها (Generally Accepted Auditing Standards (GAAS ، تطلبت أن يكون مراقب الحسابات

مستقلاً شكلاً وموضوعاً عن عميل المراجعة، بصفته نائباً عن أصحاب المصالح في الشركة، وهذا الاستقلال ضروري لدعم ثقة المتعاملين في رأي مراقب الحسابات عن القوائم المالية، بينما المراجع الداخلي لا يكون مستقلاً بالشكل الكامل عن الشركة لأنه موظف بها، وهناك من يتحكم بتعيينه وبقاءه وعزله من الشركة، وأيضاً تحديد رواتبه ومكافآته (شابون، ٢٠١٦، صـ٨٢).

ومما لا شك فيه أن رفع المراجعة الداخلية تقاريرها إلى مجلس الإدارة مباشرة، أو إلى لجنة المراجعة سيدعم كثيراً الاستقلال والموضوعية، حيث يتعزز الاستقلال عندما يعتمد مجلس الادارة تعيين أو عزل مدير إدارة المراجعة الداخلية (مجاهد،٢٠١٥، صـ٦٣١)، لذلك يعتبر من الأفضل أن تكون تبعية إدارة المراجعة الداخلية من الناحية التنظيمية لمجلس الإدارة، وتبعيتها من الناحية الفنية تكون للجنة المراجعة، من خلال رفع التقارير والتشاور معها في الأمور الفنية بالمنشأة (أحمد، ٢٠٢١، صـ٦٧٨؛ عبد الواحد، ٢٠١٨، صـ٩٤).

كما أن الاتفاق على الوضع التنظيمي هو مقياس لاستقلال المراجعة الداخلية، ويرجع إلى أن هذا الوضع إذا لم يتحدد بدقة وبشكل يتناسب مع دورها كجهة رقابية، سيترتب على ذلك صراع مهني تنظيمي[1]، ويحدث هذا الصراع عندما تنظم المراجعة الداخلية إدارياً بشكل يؤثر على الاستقلال المهني لها (عبد الله، ٢٠١٣، صـ٥٩).

ثانياً: عدم الاشتراك في الأعمال التنفيذية:

يؤدي اشتراك المراجعين الداخليين في أعمال تنفيذية إلى افتقادهم إلى الحياد المطلوب عند قيامهم بمهام المراجعة، لذلك فإن ابتعاد المراجعين الداخليين عن العمليات التنفيذية خاصة تلك التي ينعكس أثرها على القوائم المالية سوف يدعم قدرتهم عن التقرير بموضوعية وحياد عن أي ممارسات قد تتخذها الإدارة للتلاعب في رقم الأرباح (مبارك، ٢٠١١، صـ١٨٦)، ولا شك أن عمل المراجع الداخلي هو عمل رقابي في المقام الأول وله أن يقوم بأعمال استشارية، أما الأعمال التنفيذية فيقتصر دور المراجعة الداخلية على تقييمها وتقديم الاستشارة فيما يتعلق بها، وإذا اقتضت الحاجة إلى قيام المراجع الداخلي بأي أعمال تنفيذية فيجب ألا يقوم هذا المراجع بتقييم تلك الأعمال، لكي لا يقع في وضعية تضارب المصالح (علي، ٢٠٢١، صـ٦٧٨؛ علي، ٢٠١٧، صـ٦٢:٦٣)، حيث تتطلب موضوعية المراجع الداخلي استقلاله عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها (مليجي، ٢٠١٧، صـ٣٤).

ثالثاً: تعيين وعزل المراجعين الداخليين

تزداد جودة المراجعة الداخلية كلما توافر للمراجع الداخلي الاستقلال من حيث التعيين وتحديد الأتعاب والعزل من جانب لجنة المراجعة وليست الإدارة، وكلما كان تقرير المراجع الداخلي يرفع إلى لجنة المراجعة

---

(١) يقصد بالصراع المهني التنظيمي: عدم التو افق بين الأهداف التنظيمية والأهداف المهنية، أي اختلاف الهدف الذي بدأت من أجله المهنة عن الهدف منها كوظيفة ضمن التنظيم.

وليس إلى مجلس الإدارة (عبد الهادي، ٢٠٠٨، صـ ٢٧٠)، ولا شك في أن حيادية الجهة التي بيدها اتخاذ قرار تعيين وعزل المراجع الداخلي وتحديد راتبه ومكافآته، سينعكس على حيادية وموضوعية المراجع الداخلي عند القيام بمهامه، فيجب أن يرتفع المستوى التنظيمي للجهة التي بيدها قرار عزل وتعيين المراجعين الداخليين، لأنه من الخطأ أن تكون الجهة التي بيدها هذا القرار هي الجهة التي يقوم المراجع الداخلي بتقييم أداءها (علي،٢٠١٧، صـ٦٢).

رابعاً: فرض القيود والتدخل في عمل المراجعة الداخلية:

يهدد تدخل الإدارة في عمل المراجعة الداخلية الموضوعية والحيادية في عملها، حيث أنها تقوم بتقييم الأعمال التنفيذية التي تقع تحت مسئولية الإدارة، لذا فمن الخطأ أن تتدخل الجهة الخاضعة للتقييم والرقابة في الآليات والإجراءات التي سيتم من خلالها عملية التقييم والمراجعة (عبدالواحد،٢٠١٨ ، صـ٦٢)، كما أن فرض القيود على أعمال المراجعة الداخلية داخل الشركة يمثل عائق أمام تحقيق الموضوعية والحياد، فقيام المراجع الداخلي بممارسة عمله بحرية والسماح له بالدخول إلى كل أجزاء الشركة ومساعدته في الحصول على البيانات التي يتطلبها عمله، يمثل عاملاً ضرورياً في تحقيق استقلاليتها وموضوعيتها (علي، ٢٠١٧، صـ٦٢).

٢/٢/٣/٢ الكفاءة المهنية:

أكد معهد المراجعين الداخليين (IIA) على ضرورة توافر المعرفة والمهارات والمقدرة المهنية لدى المراجعين الداخليين لإنجاز مسئولياتهم الشخصية (Abdulai, et al., 2021, p4)، حيث يجب أن يحافظ المراجعون الداخليون على كفاءتهم الفنية من خلال التعليم المستمر (مجاهد، ٢٠١٥، صـ ٦٣٩)، فكلما زادت المقدرة المهنية للمراجعين الداخليين كلما زادت قدرتهم على اكتشاف أساليب الإدارة المستخدمة في إدارة الأرباح (مبارك، ٢٠١١، صـ١٨١)، وكلما اكتسبت نتائج أعمال المراجعين الداخليين ثقة الأطراف المهتمة بها (غريب، ٢٠٢٠، صـ١٦٤٥)، وبالتالي يجب على المراجعين الداخليين أن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية للقيام بمهامهم وبمسئولياتهم، وتعتبر الكفاءة المهنية من أهم عوامل تحقيق فعالية المراجعة الداخلية، فعامل الاستقلال والموضوعية فقط ليس كافياً لتحقيق فاعلية المراجعة الداخلية، ولكن يجب على المراجعين الداخليين أن يتمتعوا بقدرٍ كافٍ من الكفاءة المهنية، والتي تمكنهم من القيام بمهامهم على الوجه الأمثل (علي،٢٠١٧، صـ٦٣) (محمد،٢٠١٩، صـ٣٤٢).

وتعرف الكفاءة المهنية بأنها " قدرة المراجعين الداخليين على القيام بالمهام الموكلة إليهم بفاعلية "، وتعمل الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين على أداء المراجعة من خلال مدخل منظم ومنضبط، مما يساعد على تحسين فعالية المراجعة الداخلية" (Baharud-din, 2014, p128)، كما تعرف الكفاءة المهنية أيضاً بأنها " جملة الخبرات والمؤهلات والمهارات التي تؤهل المراجع الداخلي للقيام بعملية المراجعة، بما

يساهم في أداء مهام العمل بمستوى من الجودة والكفاءة، وبالتالي خلق قيمة لأصحاب المصالح وللمنشأة" (شابون، ٢٠١٦، صـ٨٩).

ويمكن من خلال استقراء الدراسات السابقة استخلاص مجموعة من العوامل التي تؤثر في مساهمة الكفاءة المهنية للمراجعة الداخلية في تحقيق فعاليتها، وتتمثل فيما يلي:

أولاً: المؤهلات العلمية:

تعتبر المؤهلات العلمية للمراجعيين الداخليين من العوامل الأساسية المحددة للكفاءة المهنية(Oladejo, et al., 2021, p414) (Abdulai, et al., 2021, p4) (مبارك، ٢٠٠٩، صـ٦١٠)، فالتأهيل العلمي للمراجع الداخلي يعتبر المطلب الأول والأساسي لخلق مراجع داخلي مؤهل، يتميز بالمقدرة المهنية على إكتشاف المخالفات، فالمؤهلات العلمية التي يتم تدعيمها بالخبرة والتدريب والشهادات المهنية، تساهم في وجود مراجعين داخليين متميزين (أحمد،٦٧٨، صـ٦٧٨) (مبارك، ٢٠١١، صـ١٨٣).

ثانياً: الشهادات المهنية:

لا شك أن المقدرة المهنية على تنفيذ مهام المراجعة الداخلية بجودة عالية، سوف تكون أعلى لدى المراجعين الحاصلين على شهادات مهنية أكثر من غيرهم (Abdulai, et al., 2021, p4)(مبارك، ٢٠١١، صـ١٨٣)، ويعتبر التأهيل العملي بجانب التأهيل العلمي من المقومات الضرورية لدعم وتنمية الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين (Oladejo, et al., 2021, p414) ، لذلك فقد سار معهد المراجعين الداخليين (IIA) على نفس النهج الخاص بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، فقام بربط عضوية المعهد بالتأهيل العلمي والعملي للمراجع، وذلك من خلال الامتحانات التأهيلية للحصول على الشهادات المهنية مثل (CIA)، فالتأهيل المهني للمراجع الداخلي لا يقل أهمية عن التأهيل المهني للمراجع الخارجي، فالشهادات المهنية التي يحصل عليها المراجع الداخلي هي مؤشر على جودة المراجعة الداخلية (شابون ، ٢٠١٦، صـ٧٢).

وتعد من الأمور الجيدة في أي شركة، سعي العاملين بالمراجعة الداخلية بها نحو الحصول على شهادات مهنية يستطيعون من خلالها زيادة تأهيلهم المهني، بما ينعكس على جودة أداءهم المهني، وبالتالي جودة خدمات المراجعة الداخلية (مبارك، ٢٠٠٩، صـ٦١١)، كما ان توافر التأهيل العلمي والعملي الكافي والمستمر للمراجع الداخلي سوف يزيد من ثقة المراجع الخارجي في عمله (سعدالدين، ٢٠٠٩، صـ١٦٦) (أحمد، ٢٠٢١، صـ٦٧٨).

ثالثاً: التدريب المهني المستمر :

يعتبر التدريب إحدى الوسائل الجيدة لتنمية الكفاءة والقدرة المهنية للمراجعين الداخليين، وإكسابهم الخبرات النظرية والعملية وإطلاعهم على الأمور الحديثة ذات العلاقة بالمهنة، وتزداد قدرتهم على تنفيذ مهام المراجعة الداخلية بشكل جيد مما يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء والممارسات التي قد تهدف إلى التلاعب

في الأرباح (Abdulai, et al., 2021, p4)(مبارك، ٢٠١١، صـ١٨٤)، ويتم ذلك من خلال حضور المؤتمرات، وورش العمل، والدورات التدريبية المتخصصة، لتنمية القدرة المهنية للمراجع الداخلي واكسابه الخبرات النظرية والعملية، واطلاعه على التطور في معايير وإجراءات المراجعة الداخلية، كما يجب أن يكون التدريب في إطار خطة سنوية للوقوف على المهارات التي يجب أن يتسم بها المراجع الداخلي في ضوء ما تواجهه المنشأة من من مستجدات (مليجي، ٢٠١٧، صـ٣٤).

ويحتاج المراجع الداخلي بعد حصوله على المؤهل العلمي إلى قدرٍ كافٍ من التدريب، ليمكنه من ممارسة الحياة العملية في بيئة العمل، فالتدريب يمثل أحد المقومات الهامة التي تؤثر على الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي، فكلما زاد مستوى التدريب الذي يتلقاه، كلما زادت كفاءته المهنية (علي،٢٠١٧ ، صـ٦٤)، ويجب الأَّ تقل ساعات التدريب التي يحصل عليها عن أربعين ساعة تدريب سنوياًعلى كل الجوانب المتعلقة بالوظيفة (عبدالهادي، ٢٠٠٨، صـ ٢٧٠).

رابعاً: الخبرة في مجال المراجعة الداخلية :

تعتبر الخبرة من العوامل الهامة والتي تدعم المقدرة والكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين .,Oladejo) et al., 2021, p414) (Abdulai, et al., 2021, p4)، وبالتالي زيادة قدرتهم على إكتشاف الممارسات التي تقوم بها الإدارة للتأثير على رقم الأرباح (مبارك، ٢٠١١، صـ١٨٤) وتشير الخبرة الى عدد السنوات التي قضاها المراجع الداخلي في مجال المراجعة الداخلية (أحمد، ٢٠٢١، صـ٦٨٢)، حيث يحتاج المراجع الداخلي إلى فهم صحيح لطبيعة عمله وللإجراءات التي يحتاجها للقيام بمهامه ومسئولياته، وهذا الفهم يعتبر من الدعامات التي يعتمد عليها المراجع الداخلي لبناء إستنتاجاته وآراءه، ولا يمكن اكتساب هذا الفهم إلا من خلال الخبرة العملية (شابون، ٢٠١٦، صـ٧٢).

ويمكن للمراجعين الداخليين الحصول على المعلومات الخاصة بأداء مهامهم بشكل أفضل من أولئك الذين يمتلكون خبرة قليلة، وذلك لقدرتهم على استخدام الكثير من المفاهيم المتراكمة في ذاكرتهم، والتي تقودهم نحو الحصول على المزيد من المعلومات الملائمة (Shamki and Alhajri, 2017, p145).

وتعتبر الخبرة شكلاً من أشكال التدريب والذي يطلق عليه التدريب على رأس العمل، ويعني التدريب على رأس العمل " الاستفادة من الخبرات التي يكتسبها المراجع الداخلي بنفسه وأثناء تنفيذ عمله"، فعندما يقوم المراجع الداخلي بأداء مهامه وممارسة دوره في الواقع العملي، يقوم بإكتساب معرفة، وتتطور لديه مهارات جديدة ذات علاقة بوظيفته (مبارك، ٢٠٠٩، صـ٦١٣)، وكلما زادت السنوات التي قضاها المراجع الداخلي في وظيفة المراجعة الداخلية، كلما زادت كفاءته المهنية وقدرته على اكتشاف التلاعب الموجود في التقارير المالية ويجب ألا تقل هذه الخبرة عن ثلاث سنوات (عبد الهادي، ٢٠٠٨، صـ ٢٦٩).

خامساً: المعرفة بعمليات الشركة :

تزداد فاعلية الدور الذي تقوم به المراجعة الداخلية عندما يمتلك المراجعون الداخليون إلماماً بالجوانب الفنية لعمليات الشركة، فقد أمتدت مهام المراجعة الداخلية لتشمل الجوانب الفنية وتقويم الأداء، ولم تعد تقتصر على الجوانب المالية فقط، كما أن عدم إلمام المراجع الداخلي بالنواحي الفنية، يقلل من قدرته على القيام بالمراجعة التشغيلية وتقويم الأداء، لذلك يجب عليه أن يمتلك القدرة على فحص الأصول وتقدير حالتها وتقييم مختلف النظم التي تتبعها الشركة، ويجب أن تمتد معرفته الى النواحي الإدارية، ولا تقتصر معرفته على المعرفة المحاسبية فقط، لكي يصبح قادراً على تنفيذ دوره بفاعلية، وقد يكون من الصعب توافر المعرفة المتخصصة للمراجع الداخلي ولكن يمكن توافر المعرفة الفنية بجانب المعرفة المحاسبية للمراجعة الداخلية من خلال إحدى الوسائل الآتية: تزويد قسم المراجعة بمجموعة من المراجعين الذين تلقوا محاضرات نظرية عن النواحي الفنية بجانب تطبيق عملي في الإدارات والأقسام الأخرى؛ أو تزويده بمجموعة من المحاسبين فقط على أن تطلب المعرفة الفنية من المتخصصين سواء من داخل الشركة أو من جهات خارجية عند الحاجة إلى خبرتهم؛ أو تزويده بمجموعة من الفنيين المتخصصين إلى جانب مجموعة المحاسبين وإن كان هذا الاتجاه سوف يحافظ على استقلال نشاط المراجعة الداخلية، الاَّ أنه قد يكون له تكاليف مرتفعة (مبارك، ٢٠٠٩، ص٦١٤).

٣/٢/٣/٢ جودة تنفيذ المهام :

يجب على المراجعين الداخليين القيام بمهامهم بمستوى عالٍ من الجودة لتحقيق أهداف المراجعة الداخلية، فالإستقلال والموضوعية وتمتع المراجعين بالكفاءة المهنية، غير كافٍ لتحقيق جودة المراجعة الداخلية إذا لم يقم المراجعون الداخليون بأداء المهام الموكلة إليهم بمستوى عالي من الجودة، ولذلك حددت المعايير المهنية مجموعة من الإرشادات التي تساعد في أعمال المراجعة الداخلية بفعالية، وقد قامت العديد من الدراسات باختبار بعض المقومات التي من شأنها ضمان جودة أداء مهام المراجعة الداخلية ومن أهمها: (علي، ٢٠١٧، صـ٦٥)

أولاً: وجود ميثاق للمراجعة الداخلية:

يتضمن ميثاق المراجعة الداخلية الإجراءات والسياسات الواجب إتباعها أثناء ممارسة المراجعة الداخلية لأعمالها، ولأن مضمون الميثاق يعتمد بصفة رئيسية على المعايير العالمية المتعارف عليها في ممارسة مهنة المراجعة الداخلية المصدرة من قبل معهد المراجعين الداخليين (IIA)، فإن وجود ميثاق للمراجعة الداخلية بالشركة يدل على أن المراجعة الداخلية تعمل وفق محددات وأسس معهد المراجعين الداخليين (IIA)، وهذا ما يدعم قدرة المراجعين الداخليين على اكتشاف الممارسات التي قد تتخذها الإدارة للتلاعب في رقم الأرباح (مبارك، ٢٠١١، صـ١٨٦).

حيث أن وجود ميثاق للمراجعة الداخلية يكون دليلاً للمراجعين الداخليين ومتضمناً كافة الجوانب المتعلقة بالمراجعة الداخلية وكيفية إعداد تقاريرها(أحمد، ٢٠٢١، صـ٦٧٩)، ويعتبر هذا الميثاق بمثابة وثيقة رسمية تحدد أهداف وصلاحيات ومسئوليات المراجعة الداخلية، وكذلك يوضح هذا الميثاق المعايير المهنية والأخلاقيات التي يجب الإلتزام بها عند تنفيذ مهام المراجعة الداخلية، ويتضمن ميثاق المراجعة الداخلية عناصر رئيسية مثل مجال عمل المراجعة الداخلية، ومسئوليات مدير المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين، وسلطات المراجعين الداخليين، واستقلالية المراجعة الداخلية، ومعايير تنفيذ مهام المراجعة الداخلية ، ويعتبر وجود ميثاق للمراجعة الداخلية بالشركة دليل على مدى إهتمام الشركة بتحقيق فعالية وجودة المراجعة الداخلية، ودليل على عزم الشركة على الالتزام بما ينص عليه هذا الميثاق، ومن ثم الضغط على قسم المراجعة الداخلية وتوجيهه نحو الالتزام بهذا الميثاق (علي، ٢٠١٧، صـ٦٥ : ٦٦).

ولا شك في أن التزام المراجعة الداخلية بما نص عليه هذا الميثاق عند أداء مهام المراجعة الداخلية سيزيد من جودة العمل المؤدى، وبالتالي سيزيد من فعالية المراجعة الداخلية (عبد الواحد، ٢٠١٨، صـ١٠١).

ثانياً: اختيار فريق العمل المناسب:

يعتبر الاختيار المناسب لفريق عمل المراجعة الداخلية من أهم العوامل المؤثرة على جودة أداء مهامها، ويجب على مدير المراجعة الداخلية تخصيص المراجعين على المهام المختلفة، وذلك طبقاً لطبيعة كل مهمة وما تطلبه من خبرات ومهارات، وذلك نظراً لإختلاف قدرات المراجعين الداخليين بالشركة، كما أن اختيار الحجم المناسب لفريق العمل سوف يؤدي إلى جودة أداء المهمة التي يقومون بها، وهناك علاقة طردية بين حجم فريق العمل وفعالية المراجعة الداخلية، أي أن إختيار فريق عمل كبير الحجم لأداء مهام المراجعة الداخلية، سوف يزيد من فعاليتها (علي، ٢٠١٧، صـ٦٦).

ثالثاً: تخطيط مهام المراجعة الداخلية:

يجب على مدير إدارة المراجعة الداخلية القيام بوضع الخطط لكيفية تنفيذ مهامها، وأن تكون تلك الخطط مبنية على المخاطر، وذلك لتحديد أولوية أنشطتها، من حيث علاقتها بأهداف المنشأة، وبما ينسجم مع أهداف الشركة، وعليه أيضاً التشاور مع الإدرة العليا ومجلس الإدارة وبالتنسيق مع مدير كل مهمة، وأن يكون على دراية وفهم لإستراتيجيات الشركة وأهداف العمل الأساسية، ويجب عليه تعديل تلك الخطط حسب الظروف التي تمر بها الشركة، وذلك كاستجابة للتغيرات في أعمال ومخاطر وعمليات وبرامج ونظم والضوابط الرقابية في المنشأة، ولا شك في أن التخطيط الجيد للمهمة لن ينجح في تحقيق أهدافه، إلا إذا تم الالتزام بما جاء في الخطة عند تنفيذ المهمة، لذا فأن التخطيط الجيد لمهام المراجعة الداخلية والالتزام بما جاء في الخطط عند تنفيذ المهام، سيزيد من جودة أداء عمل المراجعة الداخلية ومن ثم يزيد من فعاليتها في تحقيق أهدافها(عبدالواحد، ٢٠١٨، صـ١٠١)(علي، ٢٠١٧، صـ٦٦).

رابعاً: رقابة جودة أداء أنشطة المراجعة الداخلية :

تعني جودة الأداء تنفيذ مهام المراجعة الداخلية بما يتفق مع معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA)، وتعني رقابة جودة الأداء العمل على ضمان الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية، والسياسات المرسومة لقسم المراجعة الداخلية، وكذلك برامج المراجعة المخططة، ولتحقيق ذلك يجب أن يكون هناك عمليات تقويم مستمرة لعمل أقسام المراجعة الداخلية وسياساتها وبرامجها؛ ومما لا شك فيه أن وجود سياسة لمراقبة جودة الأداء سوف يؤدي إلى ضمان جودة تنفيذ مهام المراجعة الداخلية وبالتالي تزداد المقدرة على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، ويمكن أن يقوم بدور رقابة الجودة إدارة مستقلة داخل قسم المراجعة الداخلية، تكون مهمتها إدارة وضبط الجودة عن طريق إنشاء ومتابعة برنامج ضبط الجودة، وذلك لتقويم أداء المراجعة الداخلية في مختلف الأنشطة، كما يمكن أن تتم عملية رقابة الجودة عن طريق التقويم الخارجي للمراجعة الداخلية، والذي يعني عمل تقويم للمراجعة الداخلية من جانب جهة خارجية علي فترات متباعدة، كل ثلاث سنوات على سبيل المثال، ولا شك أن وجود تقويم لجودة أداء قسم المراجعة الداخلية سوف يخلق الحرص لدى المراجعين الداخليين على تنفيذ المهام التي يقومون بها بجودة عالية، نظراً لمعرفتهم بأن عملهم سوف يخضع للتقويم، لذلك فإن وجود خطة معلومة لمراقبة جودة الأداء، يدعم مقدرة المراجعين الداخليين في اكتشاف الممارسات التي قد تتخذها الإدارة للتلاعب في الأرباح (مبارك، ٢٠١١، صـ١٨٧).

وقد نصت المعايير على ضرورة أن يعد ويحافظ الرئيس التنفيذي على برنامج ضمان وتحسين الجودة، بحيث تغطي كافة جوانب المراجعة الداخلية، ويعتبر وجود مثل هذا البرنامج بمثابة مقوماً أساسياً من مقومات تحقيق جودة أداء المهام، لأنه يعتبر ضمان لالتزام المراجعين بأداء مهامهم كما هو مخطط لها وبالجودة المطلوبة (علي، ٢٠١٧، صـ٦٦– ٦٧).

٤/٢/٣/٢ الإسناد الخارجي لخدمات المراجعة الداخلية :

لاقى الإتجاه الخاص بإسناد المراجعة الداخلية إلى مصدر خارجي، الكثير من التأييد، واتجهت الكثير من المنشآت نحو الحصول على الخدمات التي تتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية من خلال الاستعانة بمراجعين خارجيين للحصول على الخدمات التي تتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية مما يؤدي إلى تحسين جودة الأداء لوظائف المراجعة الداخلية، كما يؤدي إلى تقليل التكاليف بالمنشآت (سيد وآخرون، ٢٠٢٠، صـ٦٨٠) (هريدي وأخرون، ٢٠٢٠، صـ ٢٤١) (غنيم، ٢٠١٦، صـ٢١٥)(فراج،٢٠١٤، صـ١٦٦)، وتزيد استقلالية المراجعين الداخليين عندما يتم أداء مهام المراجعة الداخلية بواسطة مصدر خارجي، كما يؤدي ذللك ايضاً الى زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في تلك القوائم (عبد الهادي، ٢٠٠٨، صـ ٢٦٥).

ولذا يمكن للباحث القول بأن زيادة جودة خدمات المراجعة الداخلية يتحقق مع إسنادها لمصدر خارجي، بخلاف المراجع الخارجي لكي لا يتعرض إلى ضغوط تؤثر على استقلاليته، خاصةً إذا كان المراجع الخارجي يعتمد على مثل هذه الأتعاب كمصدر رئيسي.

ومما سبق يمكن للباحث تصور العوامل المحددة لجودة المراجعة الداخلية من خلال الشكل رقم (٢/٢):

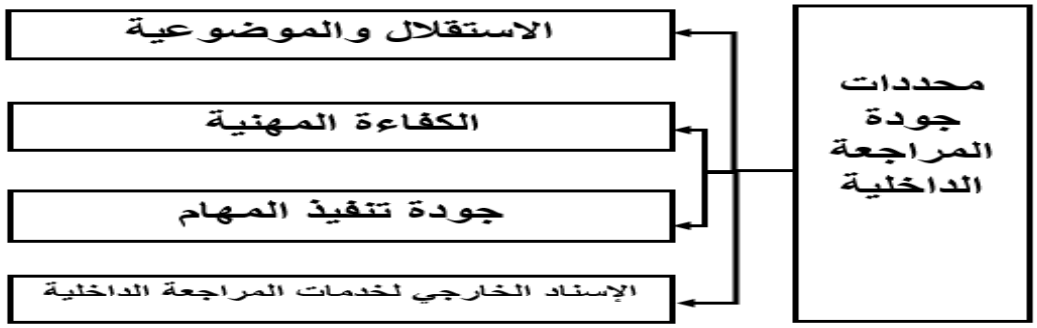

الشكل رقم (٢/٢): العوامل المحددة لجودة المراجعة الداخلية

المصدر: إعداد الباحث.

وبذلك يمكن تصور العوامل الداعمة لجودة المراجعة الداخلية من خلال الجدول رقم (٢/٢):

جدول (٢/٢) العوامل الداعمة لجودة المراجعة الداخلية

الاستقلال والموضوعية	الكفاءة المهنية	جودة تنفيذ المهام	الإسناد الخارجي للمراجعة الداخلية
- الاستقلال التنظيمي - عدم الاشتراك في الاعمال التنفيذية - تعيين وعزل المراجعين الداخليين - فرض القيود والتدخل في عمل المراجعين الداخليين	- المؤهلات العلمية - الشهادات المهنية - التدريب المهني المستمر - الخبرة في مجال المراجعة الداخلية - المعرفة بعمليات الشركة	- وجود ميثاق للمراجعة الداخلية - اختيار فريق العمل المناسب - تخطيط مهام المراجعة الداخلية - رقابة جودة أداء أنشطة المراجعة الداخلية	- تقليل التكاليف - زيادة الاستقلالية - تحسين الجودة

المصدر: إعداد الباحث.

والجدير بالذكر أنه من الضروري أن يتبنى المراجعون الداخليون لأساليب مراجعة مرنة وأكثر تطوراً خاصةً في ظل جائحة كورونا (COVID-19) (عبدالقادر، ٢٠٢١، صـ١١٤)، حيث تطلب (COVID-19) إعادة ترتيب الأولويات للاستجابة لضرورة المرونة المتعلقة بالجائحة، وسعت المؤسسات إلى المزيد من الحلول الرقمية للتعامل مع العملاء والموظفين (Martinelli, et al., 2020, p60)، وقد أثرت الجائحة أيضاً على عمل المراجعين الداخليين والذين لم يعد بإمكانهم القيام بأداء وظيفتهم بالطرق التقليدية، حيث أصبحت عملية المراجعة تتم عن بعد، ومن موقع مختلف عن الجهة الخاضعة للمراجعة، وذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Eulerich, et al., 2021, p1)، وتعتبر المراجعة

عن بعد من أهم الأساليب الحديثة التي اتبعها المراجعون الداخليون في ظل الجائحة، والتي تؤدي إلى أداء الأدوار المنوطة بهم، وتلبية احتياجات أصحاب المصلحة من جهة، والتغلب على التحديات التي تواجه المراجعة الداخلية من جهة أخرى في ظل إنتشار هذا الوباء (Serag and Daoud, 2021, p240).

ويعتقد الباحث أن قدرة المراجع الداخلي على دمج تكنولوجيا المعلومات في أداء مهامه بشكل عام يجعل المهمة سهلة نسبياً عند مراجعة السجلات الضخمة والمستندات الخاصة بعمليات المنشأة.

٤/٢: أخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية:

أشار معهد المراجعين الداخليين (IIA)لأربعة مبادئ لأخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية وقواعد السلوك الأخلاقي تتمثل في النزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة كما يلي:

- **النزاهة:**

تؤدي نزاهة المراجعين الداخليين إلى إرساء أسس الثقة واللازمة لكي يتم الاعتماد على أحكامهم وآرائهم، حيث يجب عليهم القيام بعملهم بعناية ونزاهة وإحساس بالمسئولية، مع التزامهم بالقوانين والمعايير والكشف عن المعلومات في الحدود المسموح بها قانونياً، وعدم القيام بالمهام التي قد تضر بسمعتهم وسمعة مؤسساتهم ومهنتهم، وإلاَّ يصبح طرفاً في نشاط غير قانوني بشكل متعمد، وهو عليه أن يساهم في تحقيق الأهداف المشروعة للمؤسسة التي يعمل بها(Rahahle, 2017, p42).

- **الموضوعية:**

يجب على المراجعين الداخليين الأخذ في الحسبان أعلى مستويات الموضوعية في جمع وتقييم والإبلاغ عن أي معلومات ذات صلة بالعمل الذي يقومون بفحصه، مع مراعاة التقييم الموضوعي لجميع الظروف المرتبطة بعملهم، وعدم التأثر اثناء اعطاء آرائهم وعدم تعارض مصالحهم الشخصية مع الآراء التي يقومون بتقديمها، كما يجب عليهم عدم المشاركة في المهام التي تؤثر على تقييمهم المحايد، وعدم المشاركة في المهام التي تتعارض مع مصالح المنشأة التي يعملون بها وكذلك عدم قبول الأشياء التي قد تؤدي إلى سوء تقديرهم المهني والكشف عن المعلومات المالية والتي إذا لم يتم الكشف عنها يؤدي الى تشويه تقاريرهم عن الأنشطة التي يقومون بفحصها ومراجعتها (Tsegaye, 2018, p15).

- **السرية:**

يجب على المراجعين الداخليين احترام قيمة وخصوصية المعلومات التي تقع تحت أيديهم، وعليهم عدم الكشف عنها دون إذن أو تصريح مناسب الاَّ في حالات الربط القانوني والكشف المهني، ويحظر عليهم استخدام تلك المعلومات للحصول على مزايا شخصية بطريقة غير شرعية، قد تضر بشرعية وأخلاقيات المؤسسة (البحيري، ٢٠١٦، صـ٣٧).

- **الكفاءة المهنية والعملية:**

يجب على المراجعين الداخليين استخدام المهارات والمعارف والخبرات اللازمة عند القيام بخدمات المراجعة الداخلية، ويجب على المراجعين الداخليين اتباع المعايير المهنية الدولية للمراجعة الداخلية، والعمل على تحسين وتطوير مهاراتهم وجوده خدماتهم وفاعليتهم، وقد شهد القرن الحادي والعشرين إخفاقات أخلاقية كثيرة مما يثير مسألة الدور الذي تلعبه الأخلاق، وقد أظهرت التجربة أن الأخلاقيات تعمل على التحكم في ردود الفعل للحصول على نتائج دائمة (Bishop, 2013, p3).

ويجب الاَّ يقتصر دور الأخلاقيات على مجرد التنبؤ بوقوع إخفاقات أخلاقية، ثم العمل على تصحيح تلك الإخفاقات بعد وقوعها، ولكن يجب أن يكون الهدف من الأخلاقيات هو تحديد المسار الصحيح لعمل الأفراد والمنظمات للوقاية من وقوع مثل هذه الأحداث في المستقبل، ويلاحظ من دراسة المعايير المهنية الدولية للمراجعة الداخلية أن هناك علاقة وثيقة وتكامل بينها وبين مبادئ وقواعد الأخلاق في تشكيل إطار الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (Rahahle, 2017, p44).

٢/٥ واقع مهنة المراجعة الداخلية في ظل البيئة المصرية:

يتضح من خلال الممارسة العملية للمراجعة الداخلية كمهنة، أن مصر ليست لديها هيئة أو مؤسسة مستقلة خاصة بالمراجعة الداخلية (El-Tahan, 2016 ,p27)، وأنه لا يوجد بمصر حتى الآن تنظيم للمراجعة الداخلية يحدد شروط مزاولتها، ويمنح ترخيص مزاولة المهنة للمراجع الداخلي؛ بمعنى أن المراجعة الداخلية في مصر مجرد وظيفة وليست مهنة، وقد أدى عدم وجود تنظيم مهني للمراجعة الداخلية في مصر إلى التقليل من أهمية دور المراجعة الداخلية وعدم تحقيقها لأهدافها، خاصة الأهداف غير التقليدية لها (محمد، ٢٠١٩، صـ٣٢٣).

وفيما يتعلق بالوضع التنظيمي لوظيفة المراجعة الداخلية في مصر فإن معظم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ليس لديها إدارة مستقلة تنظيمياً للمراجعة الداخلية، وبعض الشركات تكون فيها إدارة المراجعة الداخلية تابعة للمدير المالي أو لرئيس الحسابات، وفي شركات أخرى تكون تابعة إلى لجنة المراجعة، ويرجع هذا الاختلاف إلى عدم وجود تنظيم مهني يحدد الوضع التنظيمي الأمثل لإدارة المراجعة الداخلية بما يحقق لها الموضوعية والاستقلال (شحاته، ٢٠١٣، صـ٦٤١-٦٤٢)، كما لا تحتوي القوانين التي تنظم الشركات في مصر على مواد تلزم الشركات بالحفاظ على وظيفة المراجعة الداخلية، كما أن الحفاظ على وظيفة المراجعة الداخلية ما زال طوعاً وليس إلزامياً، ومن ثم فإن التركيز على هذه الوظيفة في مصر ما زال ضعيفاً(El-Sayed Ebaid,2011,pp. 115-116) .

كما أن عدم وجود جهة مهنية مسئولة تعمل على تنظيم عمل المراجعة الداخلية وما ترتب عليه من عدم وجود معايير وإرشادات ودستور أخلاقيات يلتزم به المراجعون الداخليون عند القيام بأعمال المراجعة

الداخلية في مصر، أدى إلى انخفاض الاهتمام بالمراجعة الداخلية وضعف الوعي بأهمية دورها في ضبط أداء الشركات في بيئة الأعمال المصرية، وعلى الرغم من عدم وجود إلزام صريح للشركات المصرية بتكوين إدارات مستقلة للمراجعة الداخلية فيها، إلاَّ أن هناك بعض المحاولات القليلة من قبل بعض الجهات المسئولة عن تنظيم وضبط أداء الشركات المصرية، لنشر الوعي بأهمية دور المراجعة الداخلية في ضبط أداء الشركات، والحفاظ على مصالح أصحاب المصلحة المختلفين، ومن أهم تلك المحاولات ما يلي: (عبدالوهاب ، ٢٠١٧، صـ ٢٣١)

- **الدليل المصري لحوكمة الشركات:**

هو دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية ٢٠٠٥ والمعدل عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٦، والذي ينص على أهمية دور المراجعة الداخلية كأحد آليات حوكمة الشركات المصرية، وركزت القواعد الخاصة بالمراجعة الداخلية على ما يلي: (سليمان، ٢٠١٤، صـ ١١٨:١١٩)

- يتولى مسئول متفرغ إدارة المراجعة الداخلية، على أن يكون من القيادات الإدارية بها، ويتبع إدارياً العضو المنتدب، وتكون تبعيته في التقرير إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة.
- يجب أن يكون تعيين وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وكذلك معاملته المادية بقرار من العضو المنتدب بعد موافقة لجنة المراجعة، ولا يجوز تغيير معاملته المالية أو أية مزايا أخرى يحصل عليها دون موافقة لجنة المراجعة.
- يجب أن تكون لمدير إدارة المراجعة الداخلية كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بعمله على أكمل وجه.
- ضرورة دعوة مدير إدارة المراجعة الداخلية لاجتماعات لجنة المراجعة، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، كما يتوجب عليه القيام بالتقرير بشكل ربع سنوي إلى لجنة المراجعة، أو إلى مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بأحكام القانون وقواعد الحوكمة داخل الشركة.
- ضرورة تحديد أهداف ومهام وصلاحيات مدير إدارة المراجعة الداخلية، وأسماء مديرها ومن يعاونوه، على أن يكون قرار واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة الشركة.
- تتضمن مهام إدارة المراجعة الداخلية تقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر في الشركة، والتأكد من سلامة تطبيق قواعد الحوكمة بها بطريقة سليمة.
- يتم وضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية بناءً على تصور دراسة للمخاطر التي تواجه الشركة، وأن يتم تحديث ومتابعة وتقييم تلك المخاطر بشكل دوري.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن قواعد وإرشادات الدليل المصري لحوكمة الشركات غير إلزامية على الشركات ولكنها اختيارية (عبدالله، ٢٠٢٠، صـ٢٨٩)، فقد ورد في الدليل المصري لحوكمة الشركات أن تلك القواعد والإرشادات لا تمثل نصوصاً قانونية آمرة، ولا يوجد إلزام قانوني بها، ولكنها تعتبر تنظيم وبيان للسلوك الجيد في إدارة الشركات وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، بما يحقق توازناً بين مصالح الأطراف المختلفة (عبد الواحد، ٢٠١٨، صـ٨٧).

- **دليل تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والمقيدة بالبورصة المصرية:**

أُصدر الدليل بقرار رقم ٦٢ لعام ٢٠٠٧ من قبل الهيئة العامة لسوق المال، وقد توسع في الحث على أهمية وجود إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية في الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، حيث أشار الدليل في ملحق خاص بنظام الرقابة الداخلية وإدارة المراجعة الداخلية، إلى أن المعايير الواجب توافرها في إدارة المراجعة الداخلية، والمتمثلة في الاستقلال التنظيمي، والموضوعية والتأهيل المهني، وبذل العناية المهنية المناسبة ، ومراقبة جودة عملية المراجعة الداخلية ؛ كما أشار إلى الأدوار الرئيسية للمراجعة الداخلية والمتمثلة في تقييم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية ، وتقييم جودة الأداء وتقييم عملية الحوكمة في الوحدة محل المراجعة ؛ ويلاحظ أن الدليل أعتمد عند تحديد خصائص إدارة المراجعة الداخلية على المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA) (علي، ٢٠١٧، صـ٧١).

- **معيار المراجعة المصري الخاص بدراسة عمل المراجعة الداخلية**

المعيار رقم (٦١٠) بعنوان (**دراسة عمل المراجعة الداخلية**) والذ تم اصداره ضمن إصدار وزارة الاستثمار للمعايير المصرية للمراجعة بقرار وزاري ١٦٦ لعام ٢٠٠٨، وأكد ذلك المعيار على ضرورة أن يقوم المراجع الخارجي بتقييم عمل المراجعة الداخلية بالشركة محل المراجعة، لاتخاذ قرار بشأن مدى إمكانية اعتماده على أنشطة المراجعة الداخلية عند عمل تقييم للمخاطر، ومن ثم إمكانية تعديل طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الخارجية؛ ويتم دراسة عمل المراجعة الداخلية وفقاً لهذا المعيار من خلال تقييم مراقب الحسابات للوضع التنظيمي للمراجعة الداخلية، ونطاق عملها، والكفاءة المهنية، العناية المهنية الواجبة (أحمد، ٢٠٢١، صـ٦٨١) ، وهنا تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه لم يشترط القيد في البورصة المصرية بوجود إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية في الشركات الراغبة في القيد، فلم يوجد أي شرط ينص على ضرورة تكوين إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية (عبد الوهاب، ٢٠١٧، صـ ٢٣١).

وبذلك يمكن الوقوف على واقع المراجعة الداخلية في البيئة المصرية فيما يلي:

- عدم وجود إطار لتنظيم مهني للمراجعة الداخلية في مصر لينظم ويراقب مهام المراجعة الداخلية وأدوارها المختلفة، على غرار معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA)؛ وبالتالي يوجد ما يسمى بفجوة التنظيم المهني (شحاته، ٢٠١٣، صـ٦٤٧).
- عدم وجود شروط لمهنة المراجعة الداخلية أو ترخيص لمزاولة مهنة المراجع الداخلي، فلا توجد معايير مهنية مصرية ملزمة، وكذلك لا يوجد ميثاق للأخلاقيات يرشد المراجعين الداخليين أثناء القيام بمهامهم (محمد،٢٠١٩، صـ٣٢٣).

- عدم وجود إلزام صريح للشركات المصرية بضرورة إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية، كما لا يوجد إلزام للمراجعين الداخليين بالشركات المصرية بمتطلبات المراجعة الداخلية الدولية، مما يؤثر على كفاءتهم المهنية وفعالية دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات المصرية.
- عدم الاهتمام بالمراجعة الداخلية أدى إلى معاناة المراجعة الداخلية من العديد من المشكلات، ووجود صعوبات تواجه تلك المهنة في الشركات المصرية، كما أدى إلى انخفاض فعالية المراجعة الداخلية وعدم القدرة على تحقيق أهدافها في البيئة المصرية (سليمان، ٢٠١٤، صـ١٤٣:١٤٤).
- ضعف مستوى الاستقلال التنظيمي و مستوى دعم الإدارة العليا، ومستوى تأهيل فريق لمراجعة، وضعف التعاون بين المراجعة الداخلية والخارجية، وعدم وجود ميثاق عمل يساعد المراجعين الداخليين على أداء مهامهم، وعدم اهتمام القائمين على المراجعة الداخلية بالأدوار الحديثة لها(محمود، ٢٠٢٠، صـ٦).
- تركز المراجعة الداخلية في الشركات المصرية على أداء الأدوار التقليدية (المراجعة المالية، مراجعة مدى الالتزام باللوائح والقوانين المنظمة)، دون الانخراط في الأدوار الحديثة (إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية).
- عدم فعالية المراجعة الداخلية في الشركات المصرية فيما يتعلق بدورها في إدارة المخاطر، وقد أوضحت الدراسة أن الأسباب الكامنة وراء ذلك تتمثل في ضعف التأهيل المهني للمراجعين الداخليين، وضعف الدعم الإداري والتسهيلات والإمكانيات المتاحة لإدارات المراجعة الداخلية، وكذلك عدم وجود ميثاق عمل يساعد المراجعين الداخليين على أداء مهامهم (سمرة، ٢٠١١، صـ٣٨٧).

مما سبق يخلص الباحث إلى هناك قصور في تطبيق حوكمة الشركات في مصر، وذلك لوجود قصور في الاهتمام بالمراجعة الداخلية والتي تعد أحد آليات حوكمة الشركات، كما أن ذلك القصور سوف يقوض أي مجهودات يتم القيام بها لمكافحة الفساد المالي والإداري في مصر.

الفصل الثالث:

ماهية جودة التقارير المالية ومؤشراتها ونماذج قياسها

مــقـدمــة

تمثل التقارير المالية أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها الأطراف المرتبطة وغير المرتبطة بالشركات، في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها في اتخاذ قراراتهم (ALBAWWAT, et al., 2021, P797)، وعلى الرغم من أهمية تلك التقارير إلاَّ أن الانهيارات التي حدثت للعديد من الشركات العالمية العملاقة في نهاية القرن العشرين أدت إلى اهتزاز الثقة في تلك التقارير، وتعد أوقات الصعوبات الاقتصادية لحظات مهمة للاهتمام بتنظيم عملية المحاسبة (Bertomeu and Magee, 2011, p209)، ومع تزايد حاجة مستخدمي التقارير المالية إلى معلومات محاسبية جيدة تساعدهم في اتخاذ قراراتهم بشكل سليم(Oladejo, et al., 2021, p414).

ومع تزايد النمو الاقتصادي في السوق العالمي بشكل كبير، والتقدم التكنولوجي، وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات، وعولمة أسواق رأس المال، الأمر الذي أدى إلى تزايد المطالبات بشأن توفير تقارير مالية تتصف بالجودة، وتعززت أهمية وجود تلك التقارير التي تعكس بدقة المركز المالي للشركة، وأداء أعمالها، ومساعدة مستخدمي تلك التقارير في اتخاذ قرارات رشيدة، وفي سبيل ذلك زاد الاهتمام بجودة التقارير المالية والتي تؤدي إلى تقليص فجوة المعلومات، مما يساعد أصحاب المصالح في تقييم أداء الشركة بشكل موضوعي، ونالت اهتماما كبيراً من الباحثين والمعنيين، سواءً على المستوى الفردي أو على مستوى المنظمات المهنية مثل: مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standards Board (FASB)[(١)]، ومجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB)[(٢)]، وذلك لدراسة وتحديد ماهية جودة التقارير المالية، والخصائص المطلوب توافرها في المعلومات لتحقيق تلك الجودة، ومحاولة إيجاد مؤشرات يمكن من خلالها الاستدلال على جودة التقارير المالية، ودراسة وتحليل كل ما من شأنه تحسين جودة التقارير المالية.

---

(١) (FASB) هو اختصار (Financial Accounting Standards Board) مجلس مَعايير المُحاسبة المالية، وهو مُنظمة خاصة غير ربحية تَهدف بشكلٍ رئيسي إلى إنشاء وتطوير المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً Generally Accepted Accounting) (Principles داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) (IASB) هو اختصار (International Accounting Standard Board) مجلس معايير المحاسبة الدولية، وهو عبارة عن مجلس تابع لمؤسسة هيئة معايير المحاسبة الدولية وهي مؤسسة غير حكوميةومستقلة وغير ربحية، تعمل للصالح العام وأهدافها الرئيسية هي:

- تطوير مجموعة واحدة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بحيث تكون عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتطبيق ومقبولة عالمياً من خلال هيئة وضع المعايير التابعة لها مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتشجيع الاستخدام والتطبيق الصارم لهذه المعايير.
- الأخذ بعين الاعتبار حاجات التقارير المالية للاقتصادات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(SMEs) .
- تحقيق تقارب بين معايير المحاسبة المحلية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لإيجاد حلول ذات جودة عالية.

وفي ضوء ما سبق يتناول الباحث في هذا الفصل النقاط التالية:

- ١/٣ ماهية جودة التقارير المالية
- ٢/٣ معايير جودة التقارير المالية
- ٣/٣ العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية
- ٤/٣ مؤشرات جودة التقارير المالية
- ٥/٣ نماذج تقيم جودة التقارير المالية

١/٣: ماهية جودة التقارير المالية:

١/١/٣: مفهوم جودة التقارير المالية:

يمكن التعبير عن جودة التقارير المالية من خلال جودة صياغة التقرير أو محتوى التقرير أو جودة عرض التقرير، وقد تعددت مداخل تقييم جودة التقارير المالية فمنها ما يعتمد على مدخل احتياجات المستخدم، ومنها ما يعتمد على مدخل حماية المستثمر، ومنها ما يعتمد على مدخل ثقة الطرف الثالث في التقارير المالية (يوسف وإبراهيم، ٢٠١٦، صـ١٠٨٦)، كما يشير مفهوم جودة التقارير المالية إلى درجة الدقة التي تجعل التقارير المالية ذات قدرة على نقل المعلومات عن عمليات الشركة إلى مستخدمي تلك التقارير وخاصةً المستثمرين، بالشكل الذي يمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة (Biddle ,2009 ,p3)، كما أنها ترتبط بشكل رئيسي بمدى قدرة المعلومات المفصح عنها في إحداث فرق في قرارات مستخدمي تلك التقارير (الحربي، ٢٠٢١، صـ ٢٣٦) (الجرف، ٢٠١٧، صـ٧٧).

ويمكن أن تتمثل في إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقارير المطبق، وتوصيل محتوى تلك التقارير لمستخدميها في الوقت المناسب وبشكل ملائم، مع تجنب وجود تحريفات جوهرية في هذا المحتوى، حتى تعبر تلك التقارير بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة خلال فترة زمنية معينة (الصيرفي، ٢٠١٥، صـ ٢٩)، ويمكن تعريف جودة التقارير المالية بأنها مدى صدق تمثيل الأرباح المعلنة للوضع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة (شتيوي، ٢٠١٢، صـ٩)، كما يتم تعريفها بأنها المنتج الذي يتم تقديمه لأصحاب المصالح والذي يساعدهم في تحقيق أهدافهم وتوفير قدر كبير من الرضا لديهم، ولا بد لتلك التقارير أن تمتلك القدرة على أن تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية للشركة، ولا بد من الالتزام بالمعايير المحاسبية وتخفيض عمليات إدارة الأرباح عند القيام بإعدادها (ريشو، ٢٠١٣، صـ١٥٧)، كما يشار إليها بأنها الاداة الملائمة لاكتشاف إدارة الأرباح والتي تقوم بتحديد المنشآت التي تقوم بمثل هذه الممارسات والرقابة عليها (صالح، ٢٠١٠، صـ٣٩٣)، كما أنها تشير إلى المعلومات المتوافرة حول الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة والذي يؤثر على سياسة توزيع الأرباح (Koo, et

(al., 2017, p754، ويمكن القول بأن التقارير المالية جيدة إذا كانت تلك التقارير تعكس بشكل جيد الأداء المالي الحقيقي للمنشأة، وتمكن من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، على أن تكون تلك التقارير متكاملة وموضوعية وخالية من الاخطاء (Önce and Çavuş, 2019, p386)، وتشير التقارير المالية الجيدة إلى المعلومات المالية الكاملة التي تتسم بالشفافية والتي تهدف إلى افادة المستخدمين وعدم تضليلهم (Moses, 2019, p39)، كما أنها تتمثل في قدرة المعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير المالية على تحقيق منفعة لمستخدميها تنعكس على قراراتهم، وتتحقق تلك الجودة كلما توافرت بهذه المعلومات الخصائص النوعية التي تعظم اهميتها لديهم (محمد، ٢٠١٥، صـ٢٩).

كما يشار إليها بأنها الوضع الذي تقوم فيه التقارير المالية بعرض الوضع الاقتصادي للشركة خلال فترة زمنية محددة بصدق وشفافية (Mahdavikhou,2011, 2093)، كما أن جودة التقارير المالية ترتكز على تطبيق المعايير المحاسبية لتقديم معلومات تتوافر بها خصائص الجودة ويتم الافصاح عن كافة المعلومات بشفافية وفقاً لنظام إفصاح يتصف بالجودة والذي يُمكِّن مستخدمي تلك التقارير من الثقة فيها، وبالتالي إمكانية الاعتماد على تلك التقارير عند اتخاذ قراراتهم (الرشيدي، ٢٠١٢، صـ٨).

ويلاحظ عدم وجود تعريف متفق عليه لجودة التقارير المالية (شحاته، ٢٠٢١، صـ٨)، حيث غالباً ما يتم تقييم جودة التقارير المالية من خلال تقييم جودة المعلومات المحاسبية الواردة بها، وبالتالي يختلف مفهوم الجودة باختلاف كلاً من احتياجات مستخدمي هذه التقارير ووجهات نظر منتجي هذه التقارير (عبد القادر،٢٠١٧، صـ٧٠٦)، فمن الصعب الاتفاق على تعريف محدد يصف ويعرف جودة التقارير المالية تعريفاً شاملاً وقاطعاً، فقد عرفها البعض بأنها جودة الافصاح وعرفها البعض الآخر بأنها جودة المعلومات المحاسبية، ولكن الفكر الحديث يشير إلى التركيز على مفهوم مرونة الاستخدام، لأن جودة التقارير المالية تتوقف على وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية، فالمستخدم النهائي هو الفيصل في الحكم على مدى جودة تلك التقارير (المدبولي ،٢٠١٦، صـ٧٩٩).

مما سبق يمكن للباحث القول بأن اختلاف الباحثين حول مفهوم جودة التقارير المالية لا يعتبر تعارض في الاتجاهات، ولكن هي تعريفات جزئية يمكنها أن تكون مفهوم شامل لجودة التقارير المالية، كما أن هذا الاختلاف يعتبر أمر طبيعي، لأن جودة التقارير يتم تقييمها بمدى قدرتها على تحقيق فائدة للمستخدمين ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالشركة.

٢/١/٣: أهداف التقارير المالية:

يتمثل الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المالية فيما يلي:

- توفير المعلومات والبيانات المالية بجودة عالية، مما يؤثر ايجابياً على كفاءة الأسواق المالية وقرارات الاستثمار والائتمان وتخصيص الموارد، ولا شك أن هذا يصب في مصلحة المستثمرين وغيرهم من الأطراف المرتبطة بالمنشأة (Oladejo, et al., 2021, pp. 414:415) (يوسف، ابراهيم، ٢٠١٦، صـ١٠٨٦).
- تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين في أسواق رأس المال وتزويدهم بمعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، ويتم تقديمها إلى المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من اصحاب المصالح لتمكنهم من اتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بالاستثمار وغيره من القرارات الأخرى (Mahdavikhou and Khotanlou, 2011, p2093).
- توفير معلومات مالية وغير مالية عن الوضع المالي ونتائج الأعمال، كما تظهر تلك البيانات نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها (الشريف، ٢٠١٧، صـ١٤).
- تهدف ايضاً إلى توفير معلومات توضح مكانة الشركة بين الشركات المنافسة، وتوضيح مدى قدرة الشركة على سداد الفوائد والتوزيعات التي تؤثر على الأسعار السوقية لأسهم الشركة وسنداتها (قاسم، ٢٠١٧، صـ١١٢).
- أشارت معايير المحاسبة المصرية إلى أن الهدف العام من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو توفير معلومات مالية عن المنشأة تكون مفيدة للمستخدمين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين في اتخاذ قرارات بشأن توفير الموارد للمنشأة، وتشمل تلك القرارات شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأدوات حقوق الملكية وأدوات الدين، ومنح أو تسوية القروض وغيرها من أشكال الائتمان (Kaawaase, 2021, p348) (جريدة الوقائع المصرية، إطار اعداد وعرض القوائم المالية، ٢٠١٥، ج١).

٣/١/٣: أهمية جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية:

تنبع أهمية المعلومات الواردة بالتقارير المالية من الآتي:

- تمثل أداة الاتصال الرئيسية بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية، حيث يمكن للمستخدمين من خلالها معرفة الموقف المالي للشركة ومقدار التغير فيه، وكذلك تقوم بتوضيح مصادر التمويل، مما يساعد في تقييم انشطة الشركة المتعلقة بالتمويل والاستثمار وطريقة استغلال الموارد الخاصة بها.

- توضح حجم الالتزامات ومدى إمكانية الوفاء بها حيث تقوم بتوفير المعلومات التي توضح قيمة الأصول والالتزامات الناتجة عن النشاط التشغيلي، وكذلك توفير المعلومات عن حجم الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة، وتوفير المعلومات الهامة حول صافي التدفقات النقدية التشغيلية (محمد، ٢٠١٦، صـ٨٦).
- تساعد المستثمرون الحاليون والمرتقبون في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتفاظ بالأسهم أو بيعها أو مبادلتها بأوراق مالية أخرى أو استثمار المزيد من الأموال في الشركة (سعدالدين، ٢٠١٤، صـ٣٠٢).
- تؤدي جودة المعلومات المحاسبية إلى تسهيل التخصيص الفعال لرأس المال وتحسين القرارات الاستثمارية للشركة (Chen, et al., 2011, p1257)
- تعمل على تعزيز الكفاءة الكلية للسوق المالية، وتزيد من قدرة المستثمرين على معرفة الحالة الحقيقية للاقتصاد في الوقت المناسب لتجنب حدوث تأخر الاستجابة وحدوث حالة من الركود (Bertomeu and Magee, 2011, p211)
- تؤدي إلى توقع حدوث الأزمات المالية من خلال حصر المخاطر والعمل على تجنب وقوعها، كما أنها تمكن أعضاء مجلس الإدارة من تحسين القيمة للمساهمين وبالتالي إلتقاء المصالح بين المديرين والمستثمرين (على، ٢٠١٣، صـ٦٠).
- تزداد أهمية جودة التقارير المالية عند حدوث أزمات مالية أو انهيارات لشركات كبرى حول العالم من أجل استعادة ثقة مستخدمي تلك التقارير المالية وكلما تفجرت أزمة مالية أو تواجد مؤشرات تدل على حدوثها، فالتقارير المالية ذات الجودة العالية تعمل على تحقيق كفاءة الأسواق المالية وبالتالي الوصول إلى الأسعار الحقيقية لأسعار الأسهم وزيادة حجم العمليات في الأسواق، وانخفاض مخاطر التوقع ومخاطر التقدير، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من تشتت توقعات المحللين الماليين في سوق الأوراق المالية.
- تؤدى إلى زيادة استثمارات الشركة بشكل ملحوظ (قرابيل، ٢٠١٨، صـ١٨٩)، وتؤدى إلى تخفيض تكلفة رأس المال [١] (Bertomeu and Magee, 2011, p211)، وتخفيض معدل العائد المطلوب من قبل المستثمرين والمقرضين وتحسين درجة جدارتها الائتمانية [٢]، فهي تؤدي إلى بناء علاقات طويلة الأجل معهم عن طريق زيادة الثقة وتخفيض عدم التأكد حول مخاطر

---

(١) تعرف تكلفة رأس المال بأنها تكلفة الأموال التي تحصل عليها الشركة عن طريق الإقتراض أو إصدار الأسهم أو احتجاز الأرباح لاستخدامها في تمويل استثماراتها، ويقوم المستثمرون عادةً بتوقع حد أدنى للعائد الذي يحققه هذا المشروع، ولن يقبلوا بأقل منه، ولو كان العائد أقل من تكلفة رأس المال فسيقرر المستثمرون تخفيض استثماراتهم في المشروع أو الانسحاب الكامل منه، ويعرف الحد الأدنى الذي يتوقعه المساهمون "بتكلفة حقوق الملكية"، أما الحد الأدنى الذي يتوقعه الدائنون فيدعي بتكلفة الديون.

(٢) الجدارة الائتمانية عبارة عن مقياس لتقدير مدى قدرة الجهة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها في مواجهة المقرضين.

المستقبل، كما أنها تساعد الإدارة نفسها في تحسين كفاءة تخصيص الموارد الرأسمالية والذي يلعب دوراً هاماً في النجاح الاقتصادي لأي دولة (على، ٢٠١٧، صـ٣٢:٣٣).

- تؤدي أيضاً إلى تحسين كفاءة الاستثمار من خلال الكفاءة التي تدار بها الأصول القائمة، عن طريق تشجيع الاستثمارات في المشاريع ذات العائد المرتفع، كما انها تعتبر مصدراً هاماً يُمكِّن حملة الأسهم من مراقبة أعمال الشركة مما يساعد في ايجاد دور إشرافي على سوق المال بالشكل الذي يساهم في تخفيض مشاكل الوكالة بين حملة الاسهم والإدارة (كريم،٢٠١٧، صـ٤٨).
- تعتبر مهمة لجميع الأطراف وتعمل على زيادة الشفافية بشكل كبير (Lisic, et al., 2019, p36)، وتكون الشركات ذات التقارير المالية ذات الجودة المرتفعة أكثر قدرة على الحصول على التمويل الخارجي المناسب مما ينعكس على كفاءة القرارات الاستثمارية لديها (الصايغ وحميده، ٢٠١٥، صـ٤٣).

ولكي تتحقق جودة التقارير المالية لا بد من تحقيق التالي: (حسن، ٢٠١٧، صـ١٦)

- **جودة صياغة التقرير:** ويقصد به توصيف البيانات المدرجة بالتقارير بشكل جيد حيث تكون الكلمات المختارة لوصف البيان واضحة ومفهومة ومعبرة بدقة عن البيان، ويتطلب ذلك توافر خاصية الوضوح.
- **جودة محتوى التقرير:** ويقصد بها دقة البيانات وتوافر القيم الصحيحة وخلوها من الأخطاء الجوهرية، ويتطلب ذلك توافر كلاً من الدقة والاكتمال والشمول.
- **جودة عرض التقرير:** ويقصد بها الحصول على التقرير في الوقت المناسب أو عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة ومتسقة بطريقة لا تحتاج للمزيد من التفسير والتوضيح عند استخدامها، ويتطلب هذا توافر أربع خصائص هي الاتساق أو الثبات، والحياد، والتوقيت المناسب، والشفافية.

٢/٣ معايير جودة التقارير المالية

وُضعت معايير جودة التقارير المالية لتحكم العلاقة بين المنشآت وأصحاب المصالح والمستفيدين، عن طريق تطبيق مبادئ محاسبية عديدة والتي تلزم المنشآت بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل وأداءه ضمن نظام محاسبي محدد، واستناداً إلى ذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار، ويمكن تحقيق جودة التقارير المالية من خلال توافر بعض المعايير كما يلي: (قاسم، ٢٠١٧، صـ١١٧:١١٦)

- **معايير قانونية:** حيث تسعى المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن التشريعات والقوانين الواضحة والمنظمة لعمل المنشآت، وتوفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط الأداء في المنشآت بما يتوافق مع المتطلبات القانونية.

- **معايير رقابية:** يعتبر عنصر الرقابة أحد عناصر ومكونات العملية الإدارية، والتي يرتكز عليها مجلس الإدارة والمستثمرين، ولابد من تواجد رقابة فعالة تحدد دور لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية، للتأكد من أن سياساتها واجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية.
- **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على الاستثمارات، والذي أدى إلى ظهور الحاجة إلى تقارير مالية تعكس الوضع الاقتصادي ونتائج أعمال المنشأة بشكل دقيق.
- **معايير فنية:** يؤدي توافر معايير فنية إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، مما يحسن من جودتها، ويزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدى إلى رفع وزيادة كفاءة الاستثمار، وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار معايير عديدة تساهم في ضبط وتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المطلوب إدراجها في التقارير المالية.

٣/٣: العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية:

يوجد العديد من العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية، ولكن في البداية يمكن استعراض بعض العوامل التي تؤثر سلباً على جودة التقارير المالية كما يلي: (قاسم، ٢٠١٧، صـ١١٩)، (الطويل، ٢٠١٦، صـ٣٠٢:٣٠٣)

- عدم التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية والتي من شأنها تحسين والحفاظ على جودة التقارير المالية، فهناك ممارسات تمثل خروجاً عن التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية، فقد يتم الاعتراف المبكر بالإيراد والتلاعب بالمصروفات بغرض تخفيضها أو تعظيمها لإظهار الأرباح على غير حقيقتها، وكذلك تبويب الأصول والالتزامات في القوائم المالية على غير حقيقتها مما يؤثر على نتائج التحليل المالي، وقد تتضمن كذلك تقارير بعض مراقبي الحسابات بعض الممارسات الخاطئة وبما لا يتفق مع معايير المراجعة المصرية أو الدولية.
- توافر العديد من البدائل المحاسبية لمعالجة بعض الأحداث الاقتصادية وعمل بعض التقديرات المحاسبية وهو ما يؤثر على جودة عملية المراجعة الخارجية (Elshawarby, 2019, p21)، وقد يستهدف ذلك توفير المرونة في المعالجات المحاسبية، الاَّ أنه قد يتم استغلال تلك المرونة بصورة غير أخلاقية واستخدام البديل المحاسبي غير الملائم لتحقيق مصالح شخصية وإشباع رغبات المديرين، مما يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية.

- عدم تخزين السجلات والمستندات المالية من قبل المسئولين والاحتفاظ بها بشكل غير سليم وسهولة وصول العاملين إليها وقدرتهم على التلاعب في المعلومات، وبالتالي إنتاج تقارير مالية غير كافية لمتطلبات واحتياجات مستخدميها في عملية اتخاذ القرار، وغير معبرة بشكل صحيح وحقيقي عن الوضع المالي للشركة، وكذلك القيام بإهمال قواعد الحفاظ على سرية المعلومات المحاسبية وما يجب الافصاح عنه وما يجب أن يحفظ بسرية، ونقص الخبرة في التعامل المناسب مع المعلومات السرية، مما يؤدي إلى استخدام المعلومات السرية في غايات غير أخلاقية وغير قانونية بهدف خدمة فئة معينة على حساب الفئات الأخرى.
- قيام الإدارة بتعيين الأشخاص غير المؤهلين وإسناد مسئولية إعداد التقارير المالية إليهم، ولا تأخذ عامل الكفاء أو الخبرة المهنية كأساس للتعيين، مما يفقد التقارير المالية النزاهة والمصداقية في إيصال المعلومات بصورة منصفة.
- تدني السلوك الأخلاقي داخل الشركة وضعف مستوى فعالية إشراف مجلس الإدارة ونقص الخبرة لدى أعضاء لجنة المراجعة، وقصور عملية المراجعة الخارجية (فراج،٢٠١٠، صـ١٣٧)

وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث القول بأن جودة التقارير المالية تعتمد بشكل كبير على خلو التقارير من التحريفات الجوهرية، والتي تحدث نتيجة الخطأ أو الغش، كما يجب ضبط التقديرات المحاسبية والبعد عن التحيز اثناء إعدادها.

وهنا يمكن توضيح العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية كما يلي:

١/٣/٣: المعايير المحاسبية المطبقة في الشركات:

تعتبر معايير المحاسبة المطبقة من أهم العوامل التي تؤثر في جودة التقارير المالية (الجزار وآخرون، ٢٠٢٠، صـ٣٤٤) (قرابيل، ٢٠١٨، صـ١٩١). فالمعايير هي التي تحدد القواعد التي تتم بها عمليات القياس والعرض والافصاح لعمليات الشركة وللأحداث المالية ولأدائها ومركزها المالي، فأي قصور في تلك المعايير سوف يؤدي إلى قصور في جودة التقارير المالية، ولذلك فإن تطبيق المعايير المحاسبية ذات الجودة العالية تؤدي إلى انتاج تقارير مالية تقيس وتفصح عن الأحداث المالية بكل صدق، وتكون معبرة بشكل دقيق عن الأحداث المالية وعن المركز المالي للشركة (علي، ٢٠١٣، صـ٧٩).

كما أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) قد تحد من ممارسات إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات بشكل أكبر من المعايير المحاسبية الدولية أو المحلية الأخرى (الطويل،٢٠١٦، صـ٢٩٧)، لأن البيانات المالية للشركات التي تطبق (IFRS) أكثر جودة من تلك الشركات التي تطبق المعايير المحلية (محمد، ٢٠٢٠، صـ٥)(Obradović, et al., 2018, p49).

وهناك اهتمام كبير من جانب الجهات التي تقوم بوضع معايير المحاسبة بهدف تحسين جودة التقارير المالية، فقد قام (FASB) و(IASB) بتوقيع مذكرة تفاهم عام ٢٠٠٢ بغرض الوصول إلى معايير عالية الجودة ينتج عنها تقارير مالية جيدة، وكذلك إصدار مسودة الاطار الفكري المشترك بينهما عام ٢٠٠٦، واصدار مسودة أخرى عام ٢٠٠٨، وفيما يتعلق بأفضلية تبني معايير معينة، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن التقارير المالية الخاصة بالدول التي تتبع معايير المحاسبة الدولية تتمتع بجودة أعلى من التقارير المالية الخاصة بالدول التي تتبع معايير المحاسبة الأمريكية، حيث أن المعايير المحاسبية الدولية تتميز بإتاحة قدر من المرونة للإدارة للاختيار من بين البدائل المحاسبية مما ينتج عنه تقارير مالية ذات جودة عالية تسمح بالمقارنة بين الشركات بصرف النظر عن الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات (الرشيدي، ٢٠١٢، صـ٩).

كما يؤدي تطبيق(IFRS)[١] إلى تحسين جودة الأداء المحاسبي بما يوفر معلومات ذات خصائص نوعية أكثر جودة، كما إنها ذات قوة تفسيرية أكبر تمكن المستثمرين من تصور رؤيتهم المستقبلية لبقاء واستمرار الشركة، كما انها تعمل على الحد من عدم تماثل المعلومات وتعمل ايضاً على تحسين شفافية الإفصاح، مما يُمكِّن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بشكل صحيح، وتعمل على توفير قراءة موحدة للتقارير المالية مما يضفي المصداقية على المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وتعمل على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة من خلال تضييق مجال الاختيار بين البدائل المحاسبية، وتهدف إلى توضيح حقيقة الواقع الاقتصادي للشركة، وتوفر معلومات لحملة الأسهم حول الخسائر وحالات الفشل المالي والأحداث المالية غير الملائمة (مليجي، ٢٠١٢، صـ١٢:١٣)، ويرجع التحسن في جودة التقارير المالية إلى ثلاثة أسباب رئيسية وهي: (Chen, et al., 2010, p223)

١- تطبيق (IFRS) ذات جودة أعلى من معايير المحاسبة المحلية، كما أنها تقلل من فرص استغلال البدائل المحاسبية المختلفة من قبل الإدارة، وبذلك حتى لو توافرت الرغبة لدى المديرين للتلاعب في التقارير المالية فستنخفض الفرص المتاحة لديهم للقيام بذلك.

٢- معايير المحاسبة الدولية (IFRS) أقل غموضاً وأكثر سهولة من حيث التفسير والتطبيق بالمقارنة بمعايير المحاسبة المحلية، وهذا سوف يؤدي إلى تقليل استغلال فرصة الغموض في ممارسة التلاعب في التقارير المالية.

٣- معرفة المستثمرين على المستوى الدولي بتلك التقارير، وبالتالي سيكون من السهل لديهم مراقبة

---

(١) المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) هي مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية توضح كيفية إظهار عن أنواع معينة من المعاملات والأحداث في القوائم المالية، ويتم إعداد وإصدار المعايير الدولية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وهي تحدد بدقة كيفية قيام المحاسبين بالحفاظ على حساباتهم وطرق التسجيل، وتم وضع المعايير الدولية من أجل الحصول على لغة محاسبية موحدة، بحيث يمكن فهم الأعمال والمحاسبة من شركة إلى شركة ومن دولة إلى دولة أخرى.

المديرين وتقييم أدائهم، وهو ما يمثل وسيلة ضغط على المديرين ليقوموا بالعرض العادل لأدائهم.

وتعمل مصر على الإندماج في الأسواق المالية العالمية، ولتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية بهدف دعم الاقتصاد المصري، فقامت الدولة بتطوير وتحسين معايير المحاسبة المصرية وهو ما ظهر بقوة من خلال صدور قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، والذي يقضي بأن تحل المعايير المحاسبية المرفقة بهذا القرار وعددها ٣٩ معيار، مع إلغاء العمل بالمعايير المصدرة عام ٢٠٠٦، ويعمل بها من يناير ٢٠١٦، حيث أعدت معايير المحاسبة المصرية الحديثة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (محمد، ٢٠٢٠، صـ ٦).

٢/٣/٣: العوامل النظامية:

يتأثر التطبيق الفعلي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) إلى حد كبير بالعوامل النظامية الموجودة في الدولة المطبقة لهذه المعايير، فتلك العوامل النظامية هي التي تحكم النشاط الاقتصادي في كل دولة، وقد يؤدي ذلك إلى إختلاف تطبيق تلك المعايير من دولة لأخرى (الجزار وآخرون، ٢٠٢٠، صـ٣٤٤)، وينتج عن تلك الإختلافات تباين في جودة التقارير المالية لكل دولة، فهذه العوامل النظامية هي التي تحدد بشكل كبير مسئوليات معدي التقارير المالية ومسئوليات المراجعين تجاه الأطراف المستفيدة من هذه التقارير (على، ٢٠١٣، صـ٨١).

كما أن تطبيق الدول للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والتزامها بتلك المعايير جاء تماشياً مع ظروف اقتصادية وسياسية ومتطلبات محلية ودولية، ورأت معظم الدول أن تسعى إلى تطبيقها، وترتب على ذلك إدخال تلك المعايير على بيئات قانونية واقتصادية وسياسية مختلفة من دولة لأخرى، وعلى نظم محاسبية سادت لفترات كبيرة والتي قد لا تتوافق مع تطبيق تلك المعايير (على،٢٠١٦، صـ٧٢)، ومن العوامل النظامية المؤثرة على جودة التقارير المالية ما يلي:

أولاً: البيئة القانونية

تصنف البيئة القانونية للدول إلى نظامين هما: نظام القانون الخاص ونظام القانون العام (الرشيدي، ٢٠١٢، صـ١٠).

- **نظام القانون العام:** طبقاً لهذا النظام لا يوجد قواعد قانونية منفصلة ومحددة تحكم سلوك أو ممارسة معينة كالمحاسبة أو المراجعة، أو تحكم تنظيم السوق المالية أو الشركات، لذلك فالقوانين تنبع من قواعد ومعايير تشمل كافة الاحداث والممارسات دون تحديد، فالأفراد والمؤسسات هم المعنيون باتخاذ إجراءات المسائلة والتقاضي، ويختص القضاء في فصل أي نزاعات تحدث، وتقع في ظل هذا القانون مسئولية مدينة في حالة إثبات خطأ أو إضرار بمصالح الأخرين.

- **نظام القانون الخاص:** يقوم هذا النظام بوضع قواعد تفصيلية محددة تحكم الممارسات أو السلوك أو النشاط الذي صدر بشأنه القانون، ولذلك فأن هذه النوعية من القوانين يتم إجراء التعديلات عليها كلما ظهرت مستجدات في التطبيق العملي أو تطورات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، فهناك قواعد قانونية محددة في ظل هذا النظام تحكم عمل الممارسات كالمحاسبة والمراجعة، وتحكم أيضاً التنظيمات كالأسوق المالية أو الشركات، وتعتبر التقارير المالية ذات جودة عالية في الدول التي تسودها قواعد نظام القانون العام عن تلك التي تطبق قواعد النظام الخاص لتضمنها معلومات تفي باحتياجات مستخدمي المعلومات (على، ٢٠١٣، صـ٨٢).

وبالنسبة لجمهورية مصر العربية فأنه يوجد قانونان أساسيان بشأن تنظيم عمل الشركات هما القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ (قانون شركات قطاع الاعمال العام)، والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (قانون الشركات المساهمة)، ويحتوي القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ على الكثير من القواعد القانونية التي تجعله أقرب إلى نظام القانون الخاص، ولكن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته يحتوى على الكثير من المبادئ العامة والقواعد المرنة والتي تجعله أقرب إلى نظام القانون العام(أبوالخير، ٢٠٠٧، صـ٣٥:٣٦).

ثانياً: النظم المحاسبية

يظل التطبيق الفعلي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومراقبة تطبيقها من العوامل المهمة لرفع جودة التقارير المالية، فهناك دول تستخدم هذه المعايير كواجهة ظاهرية دون أن تحدث تغييرات جذرية في النظم المحاسبية الموجودة لديها، لتتوافق فعلياً مع تلك المعايير، من أجل جذب الاستثمارات أو غيره، وهناك العديد من الدول التي قامت بتطبيق تلك المعايير بصورة فعلية وقامت بتعديلات جذرية في النظم المحاسبية الموجودة لديها تماشياً مع متطلبات هذه المعايير، كجزء من التزامها بتحسين عملية التقرير المالي لديها، وسمحت لنفسها بفترة انتقالية لتوفيق أوضاعها وتحديث نظم المحاسبة والمراجعة الخاصة بها، لذلك فإن التقارير المالية أكثر جودة في الدول التي قامت بالتطبيق الفعلي لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) من تلك التي قامت بالتطبيق الظاهري فقط لتلك المعايير (على، ٢٠١٣، صـ٨٣).

٣/٣/٣: دوافع الإدارة:

لوحظ أن معظم الفضائح المالية وعمليات الاحتيال والتلاعب التي يتم إرتكابها في البيانات المحاسبية تتم من قبل الإدارة، واستخدموا لإرتكاب هذه الافعال العديد من الطرق وقدموا معلومات مضللة (Rahman and Hasan, 2019, p13) ، وتعد المرونة في استخدام البدائل المحاسبية، والتقديرات المحاسبية المتاحة، وهيكلة العمليات لاتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية

فرص متاحة أمام الإدارة لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها وأهدافها الشخصية على حساب أصحاب المصالح، وهو ما يقلل من جودة التقارير المالية (مليجي، ٢٠١٤، صـ٩)، فالدوافع الإدارية عامل مهم ومؤثر في جودة التقارير المالية (الجزار وآخرون، ٢٠٢٠، صـ٣٤٤)، والإدارة ترغب في المقام الأول إلى تعظيم منافعها الشخصية (محمد، ٢٠١٦، صـ٩٠).

كما أن المديرون يتمتعون بحرية استخدام الأساليب والتقديرات المحاسبية، ويمكنهم التأثير على جودة التقارير المالية، فهم على وعي وفهم كامل لظروف العمل داخل الشركة، ومن المتوقع أن يقوموا بإعداد المعلومات بطريقة تعكس أفضل حالة للشركة (Shoorvarzy, 2011, p3391)، والدوافع الإدارية ليست متماثلة تماماً في كل الشركات، وليست متماثلة عبر الزمن على مستوى الشركة الواحدة، فهناك هدف أو أكثر تسعى الإدارة على تحقيقه مثل تعظيم سعر السهم الخاص بالشركة، خاصةً إذا كانت مكافآت الإدارة ترتبط بأسعار الأسهم في السوق، وتمهيد الأرباح بين الفترات المحاسبية للحفاظ على مستوى متوازن من تقييم السوق للشركة، ومقابلة توقعات المحللين أو تنبؤات الإدارة نفسها لمنع التقلبات الحادة في أسعار أسهم الشركة (الرشيدي، ٢٠١٢، صـ١١)، ولذلك فأن الدوافع الإدارية الموجودة وقت إعداد التقارير المالية هي التي تؤثر على جودة التقارير المالية (على، ٢٠١٧، صـ٣٠).

٤/٣/٣: المراجعة الخارجية:

لا بد من التحقق من صحة التقارير المالية المعدة بواسطة الإدارة وتقييم مدى صدقها وتعبيرها عن الواقع الاقتصادي ونتائج الأعمال والمركز المالي للشركة بشكل سليم، ويتم هذا التحقق عن طريق الاستعانة بالمراجع الخارجي لما يمتلكه من خبرات ومهارات تمكنه من القيام بهذه المهمة (محمد، ٢٠١٨، صـ١٩٢)، حيث أن جودة عملية المراجعة وكفاءة واستقلال المراجع الخارجي تحد من التلاعب في التقارير المالية (الجزار وآخرون، ٢٠٢٠، صـ٣٤٥)، كما تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي، وهو ما ينعكس إيجابياً على جودة التقارير المالية (قاسم، ٢٠١٧، صـ١١٩)، حيث تبث عملية المراجعة الثقة في التقارير المالية التي تعدها إدارة الشركة الخاضعة للمراجعة من خلال اعتماد مصداقية تلك التقارير والتأكد من خلوها من الأخطاء الجوهرية (Alzoubi, 2018, p2) ، لذلك يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، كما انها تحد من مقدرة الإدارة على التلاعب في الأرباح، وتجدر الإشارة إلى أن مراقبي الحسابات لا يقدمون تأكيدات تامة على سلامة التقارير المالية وخلوها من الأخطاء والغش ولكن يقومون بتوفير تأكيدات معقولة بأن تلك المعلومات المالية خالية من أي تحريفات جوهرية (على، ٢٠١٧، صـ٢٦).

٣/٣/٥: الحوكمة:

إن تفعيل الحوكمة يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وزيادة ثقة الجمهور بها (فراج، ٢٠١٠، صـ١٥٤)، كما أن الالتزام بتطبيق ضوابط ومعايير حوكمة الشركات سوف يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية (ملو العين، مليجي، ٢٠١٢، صـ١٣٥) (الجزار وآخرون، ٢٠٢٠، صـ٣٤٥)، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن هناك تأثيراً ايجابياً لآليات الحوكمة[١]على زيادة وتحسين جودة المعلومات المحاسبية (الطويل، ٢٠١٦، صـ٢٩٨)، حيث أن حوكمة الشركات تسعى إلى تحقيق توزيع في السلطات والمسئوليات بين الأطراف ذوي العلاقة والأطراف الأخرى التي تزاول أعمالها من خلال المنشأة، في محاولة لمنع التجاوزات ، وذلك بوضع الضوابط التي تحكم أداء كل طرف داخل الوحدة الاقتصادية الواحدة، وإن أحد أهداف تطبيق حوكمة الشركات هو زيادة جودة التقارير المالية (على، ٢٠١٦، صـ٧٣)، وتعمل أيضاً على الاستخدام الكفء للموارد والحد من قدرة المديرين على التلاعب في المعلومات المالية(Habbash, 2019, p4).

ونظراً لأهمية الدور المحاسبي في حوكمة الشركات، فقد أشارت إرشادات الحوكمة إلى أهمية الافصاح والشفافية كأحد مقومات الحوكمة الجيدة، وذلك من خلال التركيز على الافصاح الدقيق والشامل عن كل الجوانب المتعلقة بالشركة، وبطريقة دقيقة وعادلة بين جميع أصحاب المصالح، فهناك علاقة تبادلية بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، حيث أن المعلومات المحاسبية الجيدة تستخدم كمدخلات للحوكمة عند تقييم كفاءة الإدارة، التي تقدم بالشركة وبطريقة دقيقة وعادلة بين جميع الأطراف، فهناك علاقة تبادلية بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، حيث أن المعلومات المحاسبية الجيدة تستخدم كمدخلات للحوكمة عند تقييم كفاءة إدارة الشركة التي تقدم التقارير المالية، كما أن تلك المعلومات المحاسبية هي نتاج تطبيق حوكمة جيدة، لذلك فإن إعداد تقارير مالية تتصف بالجودة هي أحد دعائم حوكمة الشركات (الرشيدي، ٢٠١٢، صـ١٤).

٣/٣/٦: هيكل الملكية:

أن طبيعة ملكية الشركات في الوقت الراهن وخاصة الشركات المساهمة والتي يكون بها انفصال في الملكية عن الإدارة، أدت إلى ظهور مشاكل عديدة يطلق عليها مشاكل الوكالة، تلك المشاكل تتركز في أن الإدارة تسعى إلى تحقيق مصالحها ولو على حساب الملاك وحملة الاسهم، حيث تستخدم صلاحيتها في تحقيق منفعتها الشخصية (على، ٢٠١٦، صـ٧٢).

واختلفت وجهات النظر حول تأثير الملكية الإدارية على جودة التقارير المالية، وترى بأن إمتلاك المديرين لأسهم الشركة يؤدى إلى عدم وجود خلافات بين حملة الأسهم والإدارة مما يحد من السلوك الانتهازي للإدارة وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية (المليجي، ٢٠١٠، صـ١٦)، ووجهة النظر

---

(١) تتمثل آليات حوكمة الشركات في كلاً من: مجلس الإدارة، والمراجعة الخارجية، والمراجعة الداخلية، ولجنة المراجعة.

الأخرى تشير إلى أن إمتلاك الإدارة لجزء من أسهم الشركة قد يؤدي إلى انخفاض الضغوط التي يواجهوها من أصحاب المصالح المختلفة للإقرار بمصداقية عن الوضع الاقتصادي للشركة، وبالتالي يعطي الإدارة مجالاً أكبر لممارسة السلوك الانتهازي، مما يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية (على، ٢٠١٧، صـ٢٧). كما أنه في حالة تعدد المستثمرين يكون من السهل التلاعب في التقارير المالية، بينما في حالة تركز الملكية في أيدي مجموعة صغيرة من المستثمرين فان ذلك يحد من ممارسات الإدارة للتلاعب في التقارير المالية، نظراً لإمتلاكهم القوة والدافع لمراقبة أداء الإدارة (محمد،٢٠١٦، صـ٩٢)، فعندما تفرق ملكية الشركة على نطاق واسع، فهذا سوف يحد من قدرة المستثمرين على مراقبة ما تقوم به الإدارة (Dou, 2018, p7) .

٧/٣/٣: أخلاقيات الأعمال:

في العقود الماضية كانت أخلاقيات الأعمال أكثر المصطلحات تعارضاً، حيث كان المفهوم الشائع أن الأعمال التجارية لا يمكن أن تكون أخلاقية ، وإذا كانت الأعمال أخلاقية فلا يمكن أن تكون أعمالاً تجارية، مما يعني أن العمل التجاري يحقق الأرباح فقط من خلال الطرق والوسائل غير الأخلاقية، الاَّ أنه مع مرور الزمن أصبحت الصلة بين الأخلاقيات ونجاح الأعمال أكثر وضوحاً، حيث تم إدراك أن الشركات يجب أن تتماشى مع اهتمامات المجتمع (المسئولية الاجتماعية) إذا ارادت النجاح في مواجهة المنافسة والاستمرار في النمو والأزدهار، فالشركات الناجحة تعمل على دمج أخلاقيات الأعمال في عملية صنع القرارات وجميع الجوانب الاستراتيجية الالتزام الأخلاقي ضروري لاستمرار الأعمال التجارية، كما أن الشركات ذات المستوى العالي من الالتزام الأخلاقي تعكس تدفقات نقدية تشغيلية مستقبلية أفضل، كما تعكس جودة التقارير المالية المفصح عنها (خليل، ٢٠١٨، صـ٣٤).

كم أن الإجراءات غير الأخلاقية التي تقوم بها الإدارة غالباً لا تؤدي إلى انتهاك القوانين، فعادةً ما يسمح القانون بمستوى معين من المرونة عند القيام بعملية إعداد التقارير المالية، وهذه هي الفرصة المتاحة أمام الإدارة لإرتكاب الأعمال غير الأخلاقية، وتعول الشركات هنا على الجانب الأخلاقي، فالالتزام الاخلاقي يؤثر على الطريقة التي تدار بها الشركة (Choi and Pae, 2011, p405).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن العوامل السابقة تؤثر في جودة التقارير المالية مجتمعة أو منفردة، كما أن التقارير المالية ذات الجودة العالية هي منتج ذو أهمية لكافة الأطراف، ولن يتحقق الاَّ بتضافر جهود كل الأطراف المعنية بتلك التقارير.

٣/٤: مؤشرات جودة التقارير المالية:

٣/٤/١: منفعة المعلومات المحاسبية

تتمثل مخرجات النظام المحاسبي في المعلومات المحاسبية والتي لها أهمية كبيرة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويجب أن تتسم تلك المعلومات بعدة سمات حتى تكون صالحة لاتخاذ القرارات (عبد الحكيم، ٢٠١٥، صـ٢٠)، وحيث أن جودة التقارير المالية تتحقق بمدى قدرتها على تحقيق أقصى منفعة لمستخدميها، فإن توافر عدة خصائص يمكن أن يساعد في تحسين جودة هذه التقارير ومن ثم يساهم في تحقيق الهدف منها (محمد، ٢٠١٥، صـ٥٧)، ولقد اهتمت المنظمات والهيئات الحكومية المهنية الدولية والمحلية بوضع مداخل ومعايير يمكن من خلالها الاستدلال على مدى جودة المعلومات المحاسبية والذي يمكن توضيحه في الجدول رقم (١/٣) كما يلي:

جدول رقم (١/٣) : دور الهيئات والمنظمات المهنية في تحديد خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

اسم الهيئة	خصائص جودة المعلومات المحاسبية
• **جمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Association (A.A.A)**	أكدت الجمعية على أهمية الأخذ بخاصية منفعة المعلومات لمستخدمي التقارير المالية كخاصية عامة يتم على أساسها بناء المعايير الاساسية لتقييم جودة المعلومات المحاسبية والتي من أهمها : الملائمة، وعدم التحيز ، والقابلية للتحقق والقياس.
• **المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)**	حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين مجموعة من الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى يمكن الاستدلال على جودتها منها : الثبات، والملائمة، والموضوعية، والجوهر ، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم.
• **مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standards Board (FASB)**	أصدر المجلس خمسة عشر عنصراً للاستدلال على جودة المعلومات المحاسبية وهي الموثوقية، والقابلية للفهم، والدقة، والصدق، والتكامل، والقيمة التنبؤية، والتوقيت المناسب، والقابلية للمقارنة، والأهمية النسبية، والصلاحية، والحياد، وإمكانية التحق، كما اكدد (FASB) على ضرورة أن تتصف المعلومات المحاسبية بخاصية العرض الصادق والعادل، حتى تتسم بالجودة بدلاً من خاصية إمكانية الاعتماد، وقد وصف خاصية العرض الصادق بأن تكون المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية وتخصيص الموارد، كما أشار إلى أن خاصية العرض العادل والصادق تتضمن القابلية للتحقق، والحيادية، وعدم التحيز، والإكتمال (ملو العين، مليجي، ٢٠١٢، صـ١٠٤:١٠٥) .

• **لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC)**	حددت اللجنة عدة خصائص يمكن من خلالها الاستدلال على جودة المعلومات المحاسبية من أهمها الملائمة، والثقة، والقابلية للمقارنة، والأهمية النسبية.
لجنة وضع المعايير المحاسبية البريطانية Accounting Standards Steering Committee (ASSC)	أشارت هذه اللجنة إلى مداخل الاستدلال على جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في توافر عدة خصائص وهي الملائمة، والقابلية للفهم، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والإكتمال.
• **الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين**	أشارت الهيئة إلى أن جودة المعلومات المحاسبية يمكن الاستدلال عليها من توافر خصائص المعلومات المحاسبية التالية: الملائمة، والثقة، والحياد، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، والأهمية النسبية (على، ٢٠١٧، صـ١٤)
• **معايير المحاسبة المصرية المصدرة عام ٢٠١٥**	تضمن الجزء الثالث من هذه المعايير الخصائص النوعية للمعلومات المفيدة والتي يمكن على أساسها الحكم على جودة الإفصاح المحاسبي، وقد أشارت إلى أنه للحكم على المعلومات المحاسبية بأنها مفيدة فلا بد أن تتسم بالخصائص النوعية الأساسية والتي تتمثل في الملائمة، والتمثيل الصادق، بالإضافة إلى تحسين المعلومات الملائمة والمعروضة بمصداقية بأن تتسم بالخصائص النوعية الثانوية والتي تتمثل في القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والقابلية للفهم، والتوقيت الملائم (عبدالعظيم، ٢٠١٧، صـ١٨).

(إعداد الباحث).

ويخلص الباحث إلى وجود اهتمام من الهيئات والمنظمات المهنية والباحثين بمجموعة الخصائص النوعية، وهناك اتفاقاً على تقسيم هذه الخصائص إلى خصائص أساسية وخصائص ثانوية.

ويمكن عرض أهم الخصائص التي أُتفق عليها من جانب الهيئات المهنية كما يلي:

- **أولاً: الخصائص الاساسية**

تنقسم الخصائص الأساسية إلى خاصيتين كما يلي:

١- الملائمة Relevance

وتعني قدرة المعلومات على إحداث تغيير في قرارات المستخدمين بالمساعدة في تقييم البدائل التي تخص الشركة، وبالتالي مساعدتهم في اتخاذ قرارات مناسبة (المليجي، ٢٠١٩، صـ١٠٧٧) (حسونه، ٢٠٢٠، صـ٦٢٢) (كريم، ٢٠١٧، ص٥٨)، وتعتبر المعلومات المالية ملائمة إذا كانت ذات علاقة

قوية بالغرض الذي أعدت من أجله (عبد الحكيم، ٢٠١٥، صـ٢٠)، وعندما تكون لديها قدرة تنبؤية عالية، ويتم قياسها عن طريق حصر عدد المعلومات المستقبلية الموجودة بالتقارير المالية بالنسبة لإجمالي المعلومات، وكذلك مدى توفير معلومات غير مالية داخل التقارير المالية (محمد،٢٠١٦، ص٩٤).

وتكون المعلومات المالية ملائمة عندما تكون ذات قيمة تنبؤيه أو قيمة تأكيدية أو كلاهما معاً، وتكون ذات قيمة تنبؤية عندما تساعد المستخدمين على تقييم التأثيرات المحتملة للصفقات أو الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية على التدفقات النقدية، بينما تكون ذات قيمة تأكيدية عندما تساعد المستخدمين على تأكيد أو تغيير التقييمات السابقة (عبد السيد، ٢٠١٧، صـ١٧).

٢- المصداقية Credibility

تتصف المعلومات بالمصداقية عندما يتم انتاج معلومات محاسبية تمتاز بالحيادية والصدق في التعبير، حيث يمكن الاعتماد عليها، وأن تكون قابلة للتحقق، مما يساعد على نقل المعلومات كما هي بدون تشويه (حسونه، ٢٠٢٠، صـ٦٢٣) (عبد الحكيم، ٢٠١٥، صـ٢٠).

وأوضحت معايير المحاسبة المصرية أن المعلومات المحاسبية يجب أن تعبر عن حقيقة العمليات المالية والأحداث الأخرى بصورة معقولة حتى تتصف بالمصداقية، ويجب أن تعبر بصدق عن حقيقة مركزها المالي ونتائج أدائها الاقتصادي وتدفقاتها النقدية (محمد، ٢٠١٥، صـ٦٥)، ويجب أن تتميز هذه المعلومات بالاكتمال والذي يعني اشتمالها على كافة البيانات الضرورية والهامة واللازمة للتعبير الصادق عن عمليات الشركة، كما يجب أن تتميز بالحيادية والتي تعني خلوها من التحيز، أي عدم تأثيرها على سلوك المستخدمين في اتجاه معين، ويجب أن تتميز أيضاً بخلوها من الأخطاء الجوهرية، ووجود مستوى عالي من الدقة (كريم، ٢٠١٧، صـ٥٩).

- **ثانياً: الخصائص الثانوية**

على الرغم من أهمية الخصائص الاساسية الاَ أن الخصائص الثانوية لها أهمية كبيرة في تحسين وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية (Azar, et al.,2019, p5)، وتنقسم الخصائص الثانوية إلى أربع خصائص كما يلي:

١- القابلية للمقارنة Comparability

لقد اوضح مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن المعلومات المحاسبية تزداد أهمية عندما تمكن مستخدميها من إجراء المقارنات بين منشأة وأخرى أو بين منشأة وعدة منشآت أخرى، أو مقارنة نتائج عدة سنوات للمنشأة نفسها (عبد الحكيم، ٢٠١٥، صـ٢٢).

حيث يجب أن تساعد المستخدمين في تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين أو أكثر من الظواهر الاقتصادية، ولتحقيق قابلية المعلومات للمقارنة يجب حدوث الاتساق فيما بين القوائم المالية (كريم، ٢٠١٧، ص٥٩)، والذي يشير إلى استخدام نفس الإجراءات والسياسات المحاسبية من فترة لأخرى داخل نفس الشركة، او خلال نفس الفترة على مستوى اكثر من شركة، وان كان الالتزام بالمعايير لا يمنع من تغيير الطرق التي تستخدمها من فترة إلى أخرى إذا ثبت أفضليتها وملائمتها، بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وتأثيره على القوائم المالية (عبد السيد، ٢٠١٧، صـ١٩).

٢- القابلية للتحقق Verifiability

وتعني إمكانية وقدرة المستخدمين من التحقق من صحة هذه المعلومات والتأكد من أنها تعكس صورة دقيقة عن الوضع المالي والاقتصادي للشركة(حسونه، ٢٠٢٠، صـ٦٢٣) ، من خلال فحص البيانات والعمليات المحاسبية وفحص المستندات المتعلقة بهذه المعلومات (الطويل، ٢٠١٦، صـ٢٩٦).

وتعتبر المعلومات الكمية أكثر قابلية للتحقق من المعلومات الوصفية، وبالتالي كلما زادت نسبة المعلومات الكمية يدل ذلك على جودة أعلى للتقارير المالية (الرشيدي، ٢٠١٢، صـ١٧).

٣- التوقيت المناسبTimeliness

يجب أن تصل المعلومات إلى متخذي القرار في الوقت المناسب، فلا فائدة من المعلومات إذا توافرت في وقت متأخر، حيث يعتبر التوقيت عنصراً مهماً من عناصر النجاح في عملية اتخاذ القرار (حسونه، ٢٠٢٠، صـ٦٢٣) (قاسم، ٢٠١٧، صـ١١٥).

٤- القابلية للفهم Understandability

تُعد المعلومات غير المفهومة غير مفيدة للمستخدمين، فيجب الاَّ تكون المعلومات معقدة أو صعبة، ويجب تسهيل المعلومات من خلال التصنيف والتمييز والعرض بوضوح وإيجاز، فالمعلومات المفصح عنها بشكل واضح ودقيق تساعد المستخدمين على فهمها (حسونه، ٢٠٢٠، صـ٦٢٣) (على، ٢٠١٧، صـ٤١).

وبِناءً على ما سبق يمكن تصور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تم الاتفاق عليها من جانب غالبية الهيئات المهنية في الشكل رقم (١/٣).

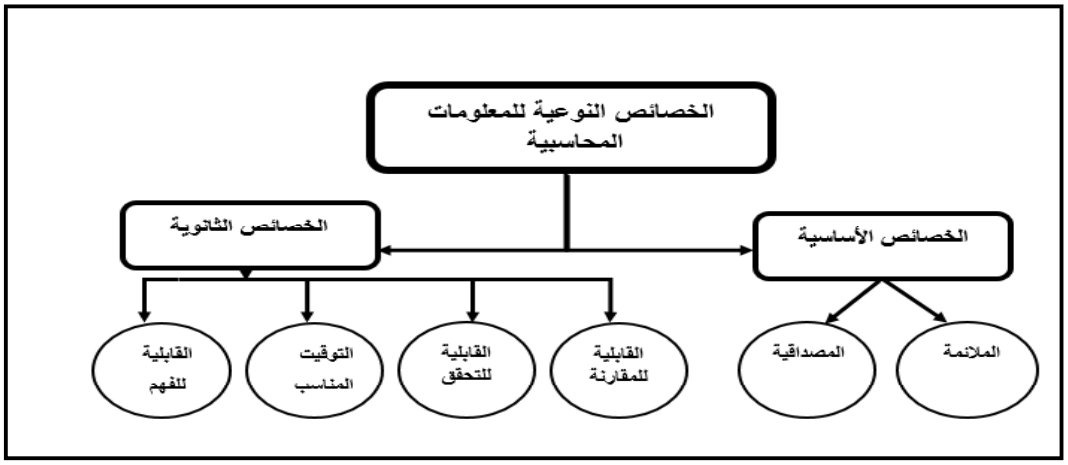

الشكل رقم (١/٣) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

المصدر: إعداد الباحث.

٢/٤/٣: جودة الأرباح:

يهتم المستثمرون والمستخدمون بتحقيق جودة عالية من المعلومات المالية، ويمكن أن تستمد تلك الجودة من الأرباح والتي تعتبر أحد أهم مؤشرات كفاءة سوق رأس المال، وهناك إجماع بين الباحثين على أن جودة التقارير المالية تبدأ من جودة الربح، فالعديد منهم قام باستخدام مقاييس مرتبطة بجودة الربح لقياس جودة التقارير المالية، فجودة الأرباح هي مفهوم محدد لمفهوم أكبر وهو جودة التقارير المالية (على، ٢٠١٣، صـ٩١).

وأحتل مفهوم جودة الأرباح مكانة كبيرة في الفكر المحاسبي لأنه معيار ذو أهمية كبيرة في الحكم على صدق وواقعية الأرباح الموجودة في التقارير المالية الخاصة بالشركات (حسن، ٢٠٢٠، صـ ٢١)، ولجأ إليه الكثير من الباحثين خاصةً بعد إصدار قانون (SOX) عام ٢٠٠٢، بسبب النمو المرتفع في ممارسات إدارة الأرباح، وتطوير وتنفيذ مجموعة من المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً والتي حولت اهتمام الباحثين إلى القضايا المتعلقة بجودة الأرباح المحاسبية، بالإضافة إلى ظهور نموذج قياس الاستحقاق لجونز (عبد الحكيم، ٢٠١٥، صـ٢٣).

وبالرغم من ذلك لا يوجد تعريف واحد متفق عليه من قبل الباحثين لجودة الأرباح (محمد،٢٠١٥، صـ٧٧)، وذلك بسبب اختلاف اهداف ووجهات نظر المستخدمين، فواضعي المعايير المحاسبية والمشرعين والمراجعين يعتقدون أن جودة الأرباح تتحقق عندما يتم الإفصاح عنها طبقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، بينما يرى المساهمون أنها تعكس قدرة الأرباح في التعبير عن الربح الحقيقي للمنشأة بشكل صادق، ويرى الدائنون أنها تتعلق بالقدرة على تحويلها إلى تدفقات نقدية كافية لتغطية إلتزامات الشركة تجاههم (المدبولي، ٢٠١٦، صـ٨٠٨).

وترجع أهمية مقياس جودة الربح في قياس جودة التقارير المالية إلى الاسباب الاتية:

- يُعبر الربح عن مدى نجاح الإدارة في استخدام وتخصيص الموارد المتاحة، كما أنه يعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة (محمد، ٢٠١٦، صـ٩٨).
- الربح هو محصلة التغيرات في الاصول والالتزامات، كما أنه أكثر المعلومات المحاسبية أهمية لمعظم المستخدمين (مليجي، ٢٠١٤، صـ١٠).
- تلعب الأرباح المحاسبية دوراً هاماً في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، فالمساهمون ينظرون اليها كمقياس لأداء المديرين ومنحهم المكافآت، والمقرضين يعتمدون عليها لاتخاذ القرارات الائتمانية، أما المستثمرون فانهم يعتمدون على الأرباح لتقييم استثماراتهم الحالية والتنبؤ باستمرار الأرباح في الفترات القادمة (المدبولي، ٢٠١٦، صـ٨٠٧).
- إدارة الأرباح عبارة عن سلوك تمارسه الإدارة بأساليب متعددة للتأثير على رقم الأرباح الحالية، للوصول إلى قيمة معينة ترغب الإدارة في التقرير عنه (Chung, et al.,2019, p4)، الأمر الذي يؤدي إلى التقرير عن قيمة لا تعكس الوضع الحقيقي للشركة (الرشيدي، ٢٠١٢، صـ٣٦).

وقد قامت الدراسات باستخدام العديد من المقاييس للحكم على جودة الأرباح المحاسبية من أهمها: تمهيد الأرباح، واستمرار الأرباح، والقدرة التنبؤية، جودة الاستحقاقات، والتي سوف يتم تناولها كما يلي:

أولاً تمهيد الأرباح:

تمهيد الأرباح يقصد به التأثير على رقم الأرباح ليكون أكثر استقراراً وأقل تقلباً بين الفترات المحاسبية وبما تسمح به المعايير المحاسبية المطبقة (شحاته، ٢٠٢١، صـ٨)، حتى يتم التوصل إلى سلسلة من الدخل على مدار عدة سنوات، وذلك لتقليل مستوى التقلبات في الأرباح من عام لآخر (عبدالسيد،٢٠١٧، صـ٣١)، وتسعى الإدارة من وراء ذلك إلى توجيه إشارات إلى مستخدمي التقارير المالية بانخفاض درجة مخاطر الاستثمار في المنشأة بغرض التأثير في قراراتهم، وقد يتم ذلك من خلال التأثير على توقيت الاعتراف بالإيرادات أو المصروفات، أو بالإقرار أو عدم الاقرار عن أحداث اقتصادية معينة، أو عن طريق اتباع بديل محاسبي معين من بين عدة بدائل متاحة ومسموح باستخدامها (محمد،٢٠١٥،صـ٨٢).

ثانياً استمرارية الأرباح:

تعتبر الاستمرارية أحد مقاييس جودة الأرباح والتي تقيس مدى استدامة واستمرارية الأرباح، ونظراً إلى أن الأرباح الحالية يتم الاعتماد عليها في التنبؤ بالأرباح في المستقبل فإن استمرارية الأرباح تكون ذات قيمة للمستخدمين ومؤشراً على زيادة جودتها (حسن، ٢٠٢٠، صـ٢٨)، فالأرباح الأكثر

استمرارية تكون أكثر جودة مقارنة بالأرباح الأقل استمرارية (قرابيل، ٢٠١٨، صـ١٩١)، وتعد استمرارية الأرباح من الأمور المرغوب فيها من قبل المحللين الماليين، وتقاس الاستمرارية من خلال معامل انحدار الأرباح الحالية على الأرباح السابقة (على،٢٠١٧، صـ٣٦).

ثالثاً القدرة التنبؤية للأرباح:

تشير إلى قدرة الأرباح الحالية على تحسين قدرة مستخدميها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فكلما زادت مقدرة المستخدمين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية بالاعتماد على الأرباح الحالية، كان هذا مؤشراً على ارتفاع جودة التقارير المالية (المدبولي، ٢٠١٦، صـ٨١٢).

رابعاً جودة الاستحقاقات:

ينقسم الربح المحاسبي وفقاً لأساس الاستحقاق إلى جزئين، الجزء الأول يعبر عن التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية، والجزء الثاني يعبر عن حساب الاستحقاق والذي ينقسم إلى استحقاقات اختيارية واستحقاقات غير اختيارية، وتتسم الاستحقاقات الاختيارية بوجود عدة بدائل لقياسها، لذلك يكون لدى الإدارة الحرية في الاختيار فيما بين البدائل، مما يؤدي إلى وجود فرص لإدارة الأرباح ومن أمثلتها " طرق الإهلاك، ومخصصات الديون، ونفقات البحوث والتطوير"، بينما المستحقات غير الاختيارية لا يوجد بدائل لقياسها، لأنها تنتج من أنشطة الشركة الطبيعية ولا يوجد بها مسألة التقدير الشخصي أو التدخل من قبل الإدارة مثل حسابات الأصول والالتزامات، والتي يمكن تحديد قيمتها من خلال إتفاقيات تعاقدية (محمد، ٢٠١٦، صـ١٠٠).

ويقصد بجودة الاستحقاقات مدى خلوها من التضليل والذي ينتج عن التقديرات والافتراضات المحاسبية غير الصحيحة، فكلما ارتفعت جودة الاستحقاقات كلما تمكن المستخدمون من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (عبد السيد، ٢٠١٧، صـ٣٣)، وقد يتم استخدام مقاييس لجودة التقارير المالية بالاعتماد على جودة الاستحقاقات ومقاييس تعتمد على الاستحقاقات الاختيارية، حيث تلعب الاستحقاقات دوراً مهماً في تحويل أو تعديل الاعتراف بالتدفقات النقدية عبر الزمن، مما يؤدي إلى قياس الأداء بشكل أفضل (الشعراوي، ٢٠١٧، صـ٣١).

تعليقاً على ما سبق، يمكن للباحث القول بأن إدارة الأرباح تمثل تدخل في عملية إعداد التقارير المالية، من أجل الوصول برقم الأرباح إلى المستوى المرغوب به، من خلال استخدام البدائل المحاسبية المتاحة، مع البقاء ضمن الحدود التي وضعتها المعايير المحاسبية المقبولة عموماً، لتحقيق أغراض خاصة، وبالتالي التأثير سلبياً على جودة التقارير المالية، ويعتقد الباحث ضرورة التصدي لهذه الظاهرة للقضاء على تضليل مستخدمي التقارير المالية، والوصول إلى تقارير عالية الجودة يمكن لكافة الأطراف الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشركة.

٣/٤/٣: الافصاح المحاسبي:

تعد مشكلة عدم تماثل المعلومات[١] من العوامل التي تؤثر سلبياً على جودة التقارير المالية، ويقصد بها أن أحد أطراف التعاملات المالية يمتلك معلومات أكثر وأكبر من المعلومات المتاحة للأطراف الأخرى، وأطراف عدم تماثل المعلومات هي أطراف تستخدم التقارير المالية، فقد تحدث هذه المشكلة بين الأطراف الداخلية والخارجية او بين الأطراف الخارجية بعضها البعض، وقد أدت الأثار السلبية لهذه الظاهرة إلى وجود دوافع نحو التوسع في كمية المعلومات ونوعيتها، وذلك من خلال تحسين قدرة الإفصاح المحاسبي على إحداث تغيير أو تعديل في المعلومات الخاصة والعامة، وتعميم المعلومات الخاصة من خلال إتاحتها لكل المستخدمين في الوقت المناسب (الرشيدي، ٢٠١٢، صـ٣٩).

ويمثل الافصاح أحد مؤشرات جودة التقارير المالية (محمد،٢٠١٦، صـ٩٥)، ويعد من الأدوات المهمة للتواصل بين الشركة والأطراف الأخرى، ويشتمل الإفصاح على معلومات توضح وضع المنشأة الحقيقي، فالمستثمرون كأحد الأطراف المرتبطة بالشركة، يجب أن يتوافر لديهم المعلومات ذات المصداقية حتى يستطيع أن يبني قراره على أسس سليمة، لذلك فالإفصاح يساعد على أن تكون المعلومات المقدمة لكافة الأطراف صحيحة وغير مضللة وتساعدهم في اتخاذ قراراتهم (عبد الحكيم، ٢٠١٥، صـ٢٤).

٤/٤/٣: التحفظ المحاسبي:

التحفظ المحاسبي يمثل اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تتوافق مع المعايير المحاسبية للتقرير عن القيم الأقل للأصول والايرادات، والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات مما ينتج عنه انخفاض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية، وهذا لا يعني إظهار قيمة الأصول بأقل من قيمتها الفعلية ولكن تقديرها بأقل قيمة ممكنة (سعدالدين،٢٠١٣، صـ٣١١).

كما يشير التحفظ المحاسبي إلى الاعتراف بالأخبار السيئة في التوقيت المناسب، وتأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة ويعتبر التحفظ المحاسبي أحد الوسائل الهامة لتخفيف والحد من آثار مشكلة الانهيار الاخلاقي[٢] والناتج عن عدم تماثل المعلومات، حيث يحد من قدرة الإدارة على التصرف بشكل انتهازي لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب باقي الأطراف، مما ينعكس إيجابياً على جودة التقارير المالية (عبدالحليم، ٢٠١٨، صـ٥٥١)، ومن ثم فوجود تحفظ محاسبي غير متشدد عند

---

(١) عدم تماثل المعلومات هو الحالة التي تتو افر فيها معلومات معينة لدى طرف معين، وقد لا تكون متو افرة لدى طرف آخر، أي حيازة أحد أطراف التعاملات التجارية لمعلومات إما غير متوفرة أو أفضل، أو أكثر تفصيلاً عن معلومات الأطراف الأخرى، ويؤدى ذلك إلى ظهور مشكلة الانهيار الأخلاقي.

(٢) مشكلة الانهيار الأخلاقي هي مشكلة تنشأ نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة، ورغبة الإدارة في تحقيق مصالحها على حساب مصلحة الأطراف الأخرى.

الاعتراف بالأرباح ضرورة لتحسين جودة التقارير المالية، لذلك تستخدم مقاييس التحفظ للإشارة إلى جودة التقارير المالية (محمد، ٢٠١٥، ص٨٣).

٣/٤/٥: تنبؤات المحللين الماليين:

يعد المحللون الماليون أحد أهم وسطاء المعلومات داخل أسواق الأوراق المالية، لما لهم من دور أساسي في توجيه المستثمرين نحو اتخاذ القرارات الاستثمارية (محمد، ٢٠٢٠، صـ ٧)، ومن ثم تنشيط أسواق المال والتأثير في كفاءتها، وعادة ما يعتمد هؤلاء المحللون على التقارير المالية للشركات كأحد المصادر الاساسية لتجميع المعلومات وتحليلها، وصولاً إلى التوصيات التي يقدمونها للأطراف المختلفة، وتوصلت الدراسات إلى أن مستوى الافصاح المحاسبي في التقارير المالية وزيادة جودته من الممكن أن يؤثر على خصائص تنبؤات المحللين في ثلاث جوانب أساسية وهي: (الرشيدي، ٢٠١٢، صـ٣٨)

- **دقة تنبؤات المحللين:** يقصد بها تطابق تنبؤات المحللين مع البيانات الفعلية، حيث من المفترض أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين جودة الإفصاح ومن ثم جودة التقارير المالية، وبين دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح، فهي أمراً مهماً يعتمد عليه المحللون في الحصول على معلوماتهم (Saastamoinen, et al., 2018, p1).
- **الإختلاف في تعديل تنبؤات المحللين:** لعل الإختلافات في التعديلات التي تطرأ على تنبؤات الأرباح خلال الفترة المالية، تتوقف على جودة الإفصاح ومن ثم جودة التقارير المالية.
- **التطابق بين تنبؤات المحللين :** يقصد بذلك إتفاق تنبؤات مجموعة المحللين مع بعضها البعض أو وجود إختلافات طفيفة بينها، وفي هذه الحالة يفترض أن جودة التقارير المالية سوف يترتب عليها شبه تطابق بين تنبؤات المحللين الماليين.

يخلص الباحث مما سبق إلى أنه لا يوجد مقياس لجودة التقارير المالية متفق عليه، فهناك العديد من المؤشرات لجودة التقارير المالية وبالتالي العديد من نماذج القياس التي يتم استخدامها، ويمكن تلخيص العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية ومؤشرات قياسها في الشكل رقم (٣/٣).

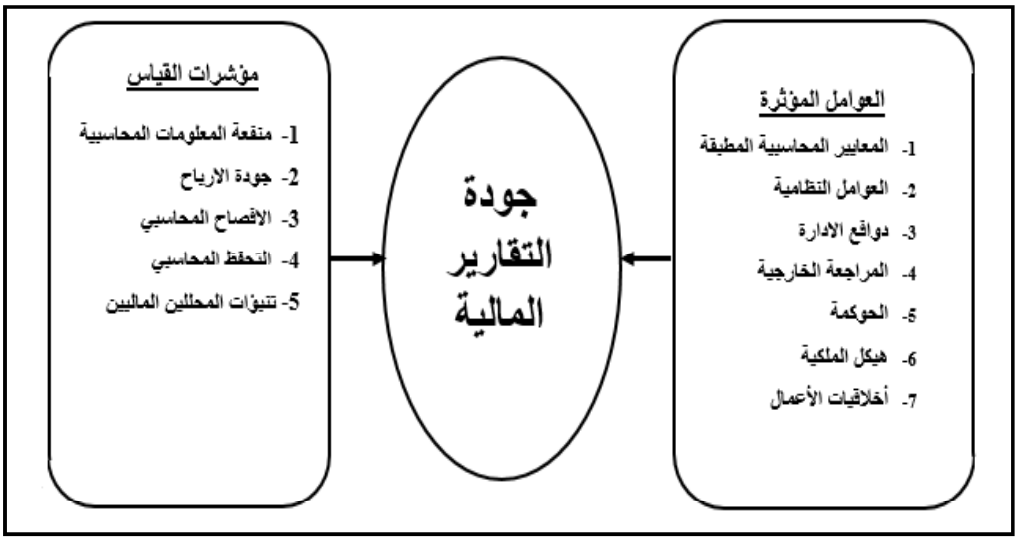

شكل رقم (٢/٣) العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية ومؤشرات قياسها

المصدر: إعداد الباحث.

٣/٥: نماذج تقييم جودة التقارير المالية:

يتم استخدام العديد من النماذج لتقييم جودة التقارير المالية وسيقوم الباحث بعرض أكثر النماذج شيوعاً كما يلي:

(١) نموذج (, Jones)

على افتراض أن هناك تغيرات في مستوى الاستحقاق غير الاختياري من فترة لأخرى(شحاته، ٢٠٢١، ص١١)، بالإضافة إلى محاولة التحكم في أثر التغيرات في الظروف الاقتصادية للشركة على الاستحقاق غير الاختياري، حيث يتم قياس إجمالي الاستحقاقات خلال السنة، من خلال الفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي. وبعد ذلك يتم تحديد الاستحقاقات غير الاختيارية، من خلال استبعاد الاستحقاقات الاختيارية المرتبطة بالأصول والالتزامات ونصيبها من مصاريف الاهلاك والاستنفاذ، والمتبقي يكون عبارة عن الاستحقاقات غير الاختيارية. (Rahman & Yammeesri ,2010, p24).

(٢) نموذج النقاط المعيارية Standardized scores

يعتمد هذا النموذج على حساب نقاط قياسية للخصائص النوعية الأساسية لجودة المعلومات، وذلك من خلال إعطاء أوزان نسبية للخصائص النوعية الأساسية (الملائمة، والتمثيل الصادق)، وكذلك الخصائص النوعية الثانوية (القابلية للمقارنة ، والقابلية للفهم، التوقيت المناسب)، ويتميز هذا النموذج

بطريقة فريدة في قياس جودة التقارير المالية، حيث يعتبر أداة مركبة لتقييم جودة المعلومات المالية وغير المالية في التقارير السنوية بشكل شامل، كما ينظر هذا النموذج إلى جميع جوانب مدخل منفعة القرار[1] Decision- Usefulness Approach (Herath & Albarqi,2017, pp.11:12).

(٣) نموذج جودة الاستحقاق Accrual Quality

يعتبر أحد النماذج الهامة والمستخدمة في قياس جودة التقارير المالية، ويعتمد على أساس الاستحقاق في المحاسبة، حيث الإعتراف بالإيرادات والمصروفات بشكل مستقل عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، ومن الناحية النظرية يجب أن تتطابق التدفقات النقدية للشركة مع الإيرادات والمصروفات المستحقة خلال دورة تشغيل واحدة قبل أو بعد الاستحقاق، ولكن في الواقع العملي تختلف التطابقات الفعلية بين التدفقات النقدية والمستحقات بين الشركات وعبر الزمن، أي أنه قد تتجاوز الإيرادات والمصروفات المستحقة مبالغ التدفق النقدي الفعلي المحصل أو المدفوع من قبل الشركة، ويركز نموذج جودة الاستحقاق على درجة عدم اليقين في التطابق بين التدفقات النقدية والمبالغ المستحقة، فكلما زاد التغير في التطابق بين مستحقات الشركة وبين التدفقات النقدية خلال دورة التشغيل كلما انخفض مستوى جودة الاستحقاق، ومن ثم انخفض مستوى جودة التقارير المالية للشركة (الفرارجي، ٢٠١٧، صـ٢٣٣:٢٣٢).

(٤) نموذج "Beneish "M-Score

هو نموذج احصائي تم إنشاؤه بواسطة Messod Beneish عام ١٩٩٩، والذي يعتمد على استخدام ثماني متغيرات لها صلة بالنسب المالية وتعتمد على مقاييس محاسبية كمية بهدف التحقق مما إذا كانت إدارة الشركة تقوم بالتلاعب في التقارير والقوائم المالية، وتحدد (M-Score) مستوى هذا التلاعب، ويعتبر هذا النموذج من النماذج الاحتمالية، ويكون لدى الشركات التي لها مجموع أعلى من نقاط (M) ميل أكبر لممارسة الاحتيال والتلاعب (Anh & Linh , 2016, p16) (Herawati, 2015, p926),

(٥) نماذج درجات المؤشر (مجموع النقاط) Indexes (Scores)

غالباً ما يستخدم الباحثون هذه الطريقة لقياس وجود العناصر في التقارير المالية للشركات، ومن ثم الحكم على جودتها من خلال الإفصاح بالتقارير المالية لكل شركة، ومن تلك النماذج (الرشيدي، ٢٠١٢، صـ ٢٨:٢٤).

---

(١) يفيد مدخل منفعة القرار في إعداد التقارير المالية بأن ماهية المعلومات التي يجب أن توفرها التقارير المالية تعتمد على احتياجات هؤلاء الذين من أجلهم تم إعداد المعلومات، كما يعني قدرة المعلومات المحاسبية المالية على مساعدة المستخدمين في اتخاذ قرارات جيدة.

- **نموذج (AIMR) جمعية إدارة الاستثمار والبحوث Association of Investment Management and Research**

حيث قامت هذه الجمعية بإنشاء قائمة مستقلة للبيانات التي يجب الإفصاح عنها للمستثمرين اعتماداً على آراء المحللين الماليين من خلال تغطية ٢٧ صناعة أمريكية – ومن خلال فحص التقارير المالية تقوم بإعطاء درجة معينة لكل شركة، ثم يتم ترتيب الشركات تنازلياً على حسب جودة الإفصاح بكل شركة، وبالتالي جودة التقارير المالية، وينقسم نموذج (AIMR) إلى ثلاثة أقسام هي: المعلومات المنشورة سنوياً، والمعلومات الفترية والمعلومات الجوهرية، وعلاقات المحللين.

- **نموذج (CIFAR): المركز الدولي للبحث والتحليل Center for international Analysis and research**

حيث قام هذا المركز بتقديم نموذج لفحص جودة الافصاح بالتقارير المالية للشركات بالاعتماد على فحص التقارير المالية للشركات في (٤٢) دولة حول العالم، وينقسم هذا النموذج إلى سبعة أقسام تتمثل في: معلومات عامة، قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية، معلومات عن المساهمين، المعلومات التكميلية.

- **نموج مؤسسة (S & P) الأمريكية Standard and Poor**

حيث قدمت تلك المؤسسة الأمريكية نموذجاً للحكم على شفافية وجودة التقارير المالية للشركات في أسواق رأس المال العالمية، ويتكون هذا النموذج من ٨٤ بنداً أو معلومة يتم الافصاح عنها في التقارير المالية، ويتم إعطاء وزن نسبي بالنقاط لكل معلومة حسب أهميتها ليكون مجموع النقاط ٩٨ نقطة، وتم تقسيم هذا النموذج إلى ثلاث مجموعات رئيسية تتمثل في: هيكل الملكية وحقوق المساهمين، الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات، هيكل وعمليات مجلس الإدارة.

ويستخلص الباحث عدم وجود مقياس مقبول عالمياً لجودة التقارير المالية، كما أن استخدام مقياس واحد لا يغطى كافة أبعاد جودة التقارير المالية، كما أن استخدام أكثر من مقياس يساعد على زيادة امكانية تعميم النتائج كما أنه على الرغم من اختلاف المقاييس المستخدمة للتعبير عن جودة التقارير المالية، إلاَّ أنه لا توجد أفضلية لأي منها على الآخر ولكن كل أسلوب له ما يميزه وما يعيبه.

الفصل الرابع:

دراسة العلاقة بين إدارة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية وأثر ذلك على كفاءة القرارات الاستثمارية

مقدمة:

يُعد الاستثمار من أهم ركائز الاقتصاد في أي دولة، لما له من آثار إيجابية متعددة، حيث يقوم بدعم الاقتصاد الوطني ليستطيع أن يواجه التحديات والمشكلات التي تعاني منها معظم الدول النامية، لذلك لا بد من تشجيع الاستثمار لدعم الشركات لمواجهة التحديات المختلفة التي تؤثر على أدائها وتعزيز قدرتها التنافسية واستمراريتها في بيئة الأعمال، كما أنه عاملاً مهماً في استمرار نمو تلك الشركات، حيث تقوم هذه الشركات بدراسة وتقييم الفرص الاستثمارية البديلة المتاحة لتصل إلى أفضل الاستثمارات التي تحقق أكبر عائد وبالتالي تحقيق كفاءة الاستثمار لرؤوس أموالها (أبو العلا، ٢٠١٨، صـ ٥).

أيضاً تلعب الأسواق المالية دوراً هاماً وحيوياً في بناء إقصاد الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتوجيه المستثمرين نحو الأنشطة الاقتصادية التي تحقق وتدعم التنمية المستدامة بتلك الدول، ولكي تؤدي هذا الدور بشكل جيد يجب أن تتصف بالكفاءة، بحيث تعكس المعلومات المرتبطة بأسعار الأسهم قيمتها الحقيقية وتعبر عنها بصورة صادقة، وعلى العكس من ذلك وعند انخفاض مستوى كفاءة الأسواق المالية تتحول استراتيجية المستثمرين من استراتيجية شراء الأسهم إلى استراتيجية المضاربة، مما يؤثر سلباً على درجة استقرار تلك الأسواق، وعلى ذلك تعتبر كفاءة الأسواق المالية حاجة أساسية لكل مستثمر، ويمثل أحد أوجه الطلب على المعلومات المحاسبية التي تتسم بالجودة (أحمد،٢٠١٨، صـ١٢).

كذلك تعتبر القرارات الاستثمارية قرارات استراتيجية كونها تتعلق بتحقيق أهداف الشركة في الأجل الطويل، وتمر بالكثير من الخطوات الضرورية لتقييم البدائل المختلفة للقرار الاستثماري بالشكل الذي يعظم العائد المحقق عن هذا الاستثمار في ضوء المستوى المقبول من المخاطر (الصايغ وعبد المجيد، ٢٠١٥، صـ٣).

١/٤: ماهية القرارات الاستثمارية:

يعتبر الاستثمار أحد العوامل الهامة التي تؤدي إلى نمو الشركات، وتسهم الاستثمارات التي تتم من خلال تلك الشركات في زيادة معدلات النمو الاقتصادي على مستوى الدولة وتخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة فرص العمل، وتسعى الشركات إلى الحصول على التمويل اللازم لكل المشروعات التي تحقق قيمة حالية موجبة حتى يتساوى العائد من الاستثمار مع التكلفة الحدية له، ويعرف الاستثمار بأنه عملية تقديم الموارد ورأس المال في الوقت الحالي على أمل الحصول على الأرباح في المستقبل(شحاته، ٢٠٢١، ص١١)(Pristiwantiyasih and Setyawan, 2020, p 389) .

بالإضافة إلى أن المستثمرون يهدفون إلى تحقيق العائد المناسب، حيث يزداد العائد المتوقع من الاستثمار بزيادة درجة المخاطرة، ويطمحون أيضاً إلى توظيف أموالهم وتحقيق عائد مناسب بأقل درجة مخاطرة ممكنة لضمان استمرارية النشاط، كما يعملون على المحافظة على رأس المال واستمرار الدخل وزيادته وضمان توافر السيولة اللازمة، وتنبع أهمية الاستثمار من كونه يضيف إلى الموارد المتاحة ويساهم في حدوث التطور التكنولوجي وتحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع ككل، عن طريق إقامة المشروعات الاستثمارية التي تقدم السلع والخدمات ، كما أنه يدعم الموارد المالية الخاصة بالدولة ويقوم بتوظيف أموال المستثمرين والمدخرين بشكل شرعي في مشروعات لديها فرص استثمارية وتحتاج إلى التمويل اللازم ومن ثم جني العوائد المناسبة (الصايغ وعبدالمجيد، ٢٠١٥، صـ٦:٧).

كما يوجد بعض العوامل التي تساعد على نجاح الاستثمار، ومنها توافر الوعي الاستثماري وتوافر المناخ القانوني والاجتماعي والسياسي المناسب للاستثمار، وكذلك توافر سوق مالي فعال، يوفر العديد من فرص الاستثمار، ويتيح لكل مستثمر اختيار المجال المناسب من حيث التكلفة والعائد والمخاطرة، ولا بد من أن يتسم السوق المالي بالعمق والاتساع والديناميكية وسرعة الاستجابة للأحداث والمعلومات، حيث تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم وأصعب القرارات التي تتخذها الإدارة في الشركات، فهذه القرارات تهدف إلى تحديد الهيكل الأمثل لحجم الاستثمار كما تؤثر على بقاء واستمرارية تلك الشركات، وعلى الإدارة أن يكون لديها العديد من الخيارات الاستثمارية المتعددة وذلك لاكتساب المرونة في اتخاذ القرار الاستثماري وبالتالي اتخاذ القرار الصحيح، كما يمكن اختيار المشروع الاستثماري الذي يتوافق مع الإمكانيات المالية للشركة، وكذلك تنويع أدوات الاستثمار وبالتالي تقليل المخاطر بحيث يتم تعويض الخسارة في أداة ما بالربح في أداة أخرى (Abdulshakour, 2020, p10).

وتشير كفاءة الاستثمار إلى الحالة التي تنخفض فيها درجة الإفراط أو المغالاة في الفرص أو المشروعات الاستثمارية والتي تكون ذات جدوى منخفضة أو ذات قيمة حالية سالبة(محمد، ٢٠٢٠، صـ٨) ، وتشير أيضاً إلى الحالة التي تنخفض فيها درجة فقد أو عدم تنفيذ الفرص أو المشروعات الاستثمارية ذات الجدوى المرتفعة والتي تكون ذات قيمة حالية موجبة، (Naeem and Lie, 2019, p4) (Chen, et.al, 2017, p464)، كما تتحقق كفاءة الاستثمار عندما لا يكون هناك انحراف عن المستوى الأمثل للاستثمار(شحاته، ٢٠٢١، صـ١١)، لذلك يقال أن الشركات التي تستثمر فوق المستوى الأمثل تفرط في الاستثمار، في حين يقال أن الشركات التي تستثمر بشكل محدود في مشروعات استثمارية مربحة، أضاعت فرصاً استثمارية (Ullah, et al., 2020, p1111).

٢/٤: أثر المعلومات المحاسبية وعدم تماثل المعلومات على كفاءة القرارات الاستثمارية:

تعد جودة التقارير المالية محدداً مهماً لكفاءة القرارات الاستثمارية (محمد، ٢٠٢٠، صـ٣)، كما أن انخفاض المعلومات المتاحة لدى الأطراف الخارجية حول أداء الشركات قد يجعل الإدارة تتخلى عن بعض المشروعات التي تحقق قيمة حالية موجبة نتيجة ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي، أو تنفيذ بعض المشروعات التي تحقق قيمة حالية سالبة لتحقيق مصالحها الخاصة، حيث يساهم عدم تماثل المعلومات في زيادة المشكلات المرتبطة بانخفاض الاستثمار أو الإفراط في الاستثمار، كما يؤدي إلى صعوبة الحصول على التمويل اللازم بالنسبة للشركات، وعلى العكس من ذلك فان الشركات قد تسعى إلى الإفراط في الاستثمار نتيجة عدم توافر رقابة كافية على أداء الإدارة، و توجد العديد من الأسباب التي تؤدي إلى عدم تحقيق الشركات للمستوى الأمثل للاستثمار، أهمها الانهيار الأخلاقي للمديرين والاختيار العكسي، واللذان ينتجان عن حدوث عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة ومقدمي رأس المال إلى الشركة، مما يترتب عليه انخفاض كفاءة القرارات الاستثمارية، وتشير الممارسات غير الأخلاقية للمديرين إلى سعي المديرين إلى تعظيم أرباحهم الشخصية، مما يؤدي إلى ميلهم إلى اتخاذ بعض القرارات الاستثمارية التي قد لا تعود بأفضل المنافع أو العوائد على المستثمرين، حيث يتم الاستثمار في مشروعات ذات صافي قيمة حالية سالبة عندما يوجد اختلاف بين دوافع كل من المستثمرين والإدارة، وبالتالي فأن الممارسات غير الأخلاقية للمديرين تؤدي إلى زيادة الاستثمار أو نقص الاستثمار اعتماداً على درجة توافر رأس المال (الصايغ وعبدالمجيد، ٢٠١٥، صـ٦:٧).

وقد تلجأ الإدارة أيضاً إلى الإفصاح عن معلومات متحيزة لدعم خططها الاستثمارية والتأثير في تصورات المتعاملين في السوق فيما يتعلق بفرص النمو أو الميزة التنافسية في القطاع الذي ترغب في الاستثمار فيه، بمعنى أن عدم القدرة على رقابة قرارات الإدارة يوفر لها الفرصة لتنفيذ المشروعات التي تحقق مصالحها الخاصة على حساب صالح المستثمرين (صالح، ٢٠١٨، صـ١٥).

وتعرف مشكلة الاختيار العكسي بأنها عدم مقدرة الأصيل على التقييم الدقيق لقدرات الوكيل، وتؤثر هذه المشكلة بشكل عام على مقدرة المديرين على الحصول على التمويل اللازم للفرص الاستثمارية، حيث أن عدم إمداد المستثمرين بالمعلومات الكاملة عن الشركات التي تبحث عن التمويل لمشروعاتها الاستثمارية ، قد يؤدي إلى عدم مقدرة المستثمرين على التمييز بين الشركات ذات الأداء الجيد والشركات ذات الأداء السيئ، الأمر الذي قد يفترض معه المستثمر أن جميع الشركات ذات أداء متوسط، مما يجعله مستعداً لشراء أسهم زيادة راس المال بسعر متوسط وهو ما قد ترفضه الشركات الجيدة، أو قد يؤدي ذلك إلى انسحاب المستثمر وهو ما قد يترتب عليه في النهاية عدم استغلال الشركة لمشروعات ذات صافي

قيمة حالية موجبة، بسبب ارتفاع زيادة رأس المال، وبالتالي فأن مشكلة الاختيار المعاكس تؤدي إلى استثمار أقل من اللازم (عبيد، ٢٠٠٨، صـ ٢٥٠).

كما يلاحظ أن زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتحسين جودتها يسهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات، ومن ثم تحسين كفاءة قرارات الاستثمار المرتبطة بالشركة، فهي تسهم في تقييد ورقابة السلوك الانتهازي للإدارة، مما يساعد على تحقيق الكفاءة في تخصيص رأس المال كما أنها تؤثر على قرارات الانتاج والاستثمار والتمويل المرتبطة بالشركات (Zhai and wang, 2016, p253).

تساعد أيضاً المعلومات المحاسبية كل من الإدارة والمستثمرين في تحديد المشروعات الجيدة والمشروعات غير الجيدة من خلال تحديد فرص توليد القيمة، فعلى سبيل المثال تستطيع الإدارة استخدام هامش الربح المرتفع الذي تفصح عنه الشركات الأخرى لتحديد الفرص الاستثمارية الجيدة، وفي نفس الوقت تعد المعلومات المحاسبية آلية هامة للرقابة على أداء الإدارة، مما يجعلها تسعى إلى توجيه الموارد نحو المشروعات الجيدة وتجاهل المشروعات غير الجيدة والحد من تحويل الثروة من المستثمرين، كما أن زيادة مستوى الشفافية الذي يرتبط بالشركات يسهم في زيادة معدلات النمو للصناعة باعتبار أن المستثمر يكون أكثر قدرة على توجيه الموارد نحو الصناعات التي تحقق معدلات نمو منخفضة، وعلى العكس من ذلك فان انخفاض الشفافية يجعل الشركات أكثر قدرة على الاستجابة لفرص النمو الخاصة بالصناعة، نظرا لأن المشكلات المرتبطة بالمعلومات تحول دون تدفق رؤوس الاموال إلى فرص الاستثمار الجيدة حتى في ظل وجود مؤسسات مالية متطورة (Rad, et al., 2016, p6).

ومما لا شك فيه أن تأثير المعلومات المحاسبية على كفاءة الاستثمار يختلف طبقاً لمصدر التمويل الذي تعتمد عليه الشركة، حيث يكون هذا التأثير أكثر وضوحاً عندما تمثل سوق الأوراق المالية المصدر الرئيسي للحصول على التمويل، باعتبار أن قرارات المتعاملين في السوق تعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وعلى العكس فأنه يمكن الحد من المشكلات المرتبطة بالمعلومات عندما تمثل البنوك المصدر الرئيسي للتمويل، حيث تستطيع البنوك الحصول على المعلومات من خلال قنوات خاصة مما يسهم في تخفيض مشكلة الاختيار العكسي، كما أن تلك المعلومات تجعلها في وضع أفضل للرقابة على أداء الإدارة بمجرد توفير التمويل وهذا بدوره يسهم في تخفيض مشكلة الخلخل الأخلاقي (صالح، ٢٠١٨، صـ١٦).

٣/٤: عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة:

يتناول هذا الجزء عرض مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية والتي اهتمت بموضوع الدراسة، وذلك للتعرف على أهم المتغيرات البحثية والنتائج والتوصيات الخاصة بتلك الدراسات، وذلك للاستفادة منها في اشتقاق فروض الدراسة واعداد متغيرات وإطار الدراسة الميدانية، والتي سوف يقوم الباحث بإعدادها في الفصل الخامس، بالإضافة إلى سعي الباحث نحو الوصول إلى الفجوة البحثية والتي تظهر من خلال عرض تلك الدراسات، وفي ضوء ما سبق يمكن تقسيم هذا الجزء إلى ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي:

٣/٤ /١: أولاً: دراسات تناولت العلاقة بين إدارة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية:

نصت المعايير المهنية للمراجعة الداخلية على ضرورة قيام المراجعة الداخلية بدورها في إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وذلك بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنشأة، وموثوقية ومصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية، وفعالية وكفاية العمليات والبرامج، وحماية الأصول، والالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات والعقود (IIA, 2012, P12)، ومن ثم فالحد من اتخاذ قرارات انتهازية تؤثر سلباً في كل من قدرة الشركة على تحقيق أهدافها، وموثوقية ومصداقية البيانات والمعلومات المالية والتشغيلية، وفعالية العمليات، وحماية الأصول، هو من صميم مهام المراجعة الداخلية (Abdulai, et al., 2021, p3) (غنيم، ٢٠١٦، صـ ٢١٢).

كما تعد المراجعة الداخلية أداة من أدوات ومكونات هيكل الرقابة الداخلية الفعالة وأهم عناصرها، ونظاماً فرعياً تمارس من خلالها مهامها وتحقق أهدافها بكفاءة وفعالية، وتعتمد عليها في دقة الفحص الانتقادي، والتحقق والتقويم الموضوعي والتأكيد الإيجابي من جودة وشفافية التقارير المالية، ولأهميتها داخل الشركات، ودورها الحيوي وموقعها المتميز وإلمامها بكافة الأحداث والمعاملات المالية، واهتمامها المتزايد برفع كفاءة وفعالية آليات هيكل الرقابة الداخلية لزيادة جودة وشفافية التقارير المالية (Abdulai, et al., 2021, p2) (أبو جبل، ٢٠١٦، صـ ٦٢).

ونظراً للدور المحوري الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تحقيق نجاح المنظمات كأحد آليات حوكمة الشركات، بالإضافة إلى أن إدارة المراجعة الداخلية أصبحت مؤشراً لشفافية الإدارة، بما تحققه من رقابة مستمرة تجعل أي تلاعب من جانب الإدارة عرضة للاكتشاف، فقد أخذ موضوع قياس وتقييم فعالية المراجعة الداخلية في تحقيق أهدافها قدراً كبيراً من اهتمام الباحثين، ويعتبر الهدف من استعراض تلك الدراسات هو التعرف على كيفية تأثير جودة المراجعة الداخلية على كفاءة الاستثمار في الشركات.

- **١/١/٣/٤ تناولت دراسة (مبارك، ٢٠١١)** العلاقة بين جودة أنشطة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح في شركات المساهمة السعودية، بهدف اختبار ما إذا كان لجودة أنشطة المراجعة الداخلية تأثير عكسي على ممارسات إدارة الأرباح، والمتغير التابع في هذه العلاقة هو إدارة الأرباح، بينما المتغير المستقل (جودة أنشطة المراجعة الداخلية) فقد عبر عنه الباحث باستخدام أحد عشر متغيراً ، ولتجميع البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية اعتمد الباحث على مصدرين، المصدر الأول هو موقع تداول[١] ، وقد اعتمد الباحث على هذا المصدر للحصول على البيانات اللازمة عن المتغير التابع، أما المصدر الثاني فهو الاستبيانات التي يتم توزيعها على مدراء أقسام المراجعة الداخلية من خلال مقابلات شخصية أو عن طريق البريد الإلكتروني، ويختص هذا المصدر بتوفير البيانات اللازمة عن المتغيرات المستقلة، حيث تضمن الاستبيان عدداً من الأسئلة تغطي المتغيرات المستقلة المستخدمة، وتوفر الإجابة عليها مؤشراً عن حالة كل متغير من المتغيرات المستقلة.

وأشارت نتائج التحليل الإحصائي في النهاية إلى وجود علاقة عكسية ذات تأثير غير معنوي بين جودة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، واشارت أيضاً إلى أن حجم عمل المراجعة الداخلية المرتبط بعملية إعداد وعرض التقارير المالية هو المتغير الوحيد الذي له علاقة عكسية ذات تأثير معنوي على إدارة الأرباح، وقد اعتبر الباحث النتيجة السابقة نتيجة منطقية، نظراً لأن ممارسات إدارة الأرباح غالباً يتم تطبيقها في مرحلة إعداد وعرض التقارير المالية، لذلك كلما كانت المراجعة الداخلية تمارس أنشطتها في هذه المرحلة لما ساعدت في كشف ممارسات إدارة الأرباح والعمل على الحد منها.

-٢/١/٣/٤ هدفت دراسة (Lin, 2011) إلى اختبار العلاقة بين جودة وظيفة المراجعة الداخلية ومستوى الإفصاح بالقوائم المالية وفقاً للفقرة ٤٠٤ من قانون Sarbanes-Oxley، وقد تمت الدراسة من خلال استخدام عينة مكونة من ٢١٤ شركة تم جمع بياناتها، وتوصلت الدراسة إلى أن طبيعة ونطاق أنشطة المراجعة الداخلية ترتبط بشكل أكبر بالإفصاح بالقوائم المالية، وذلك بالمقارنة بخصائص المراجعة المتعلقة بالكفاءة والموضوعية والاستثمار فيها، وأن المستوى التعليمي للمراجعين الداخليين يتم اعتباره من أهم العوامل التي تتعلق بقوة الإفصاح في القوائم المالية، كما أن استخدام تقنية ضمان الجودة في مجال العمل والأنشطة الخاصة بالمراجعة الداخلية والمرتبطة بالتقارير المالية يرتبط سلبياً مع ضعف الإفصاح بالقوائم المالية، وأن أنشطة المراجعة الداخلية أكثر قدرة على منع الأخطاء بالقوائم المالية، وذلك بالمقارنة

---

(١) موقع تداول هو الموقع الرسمي لسوق الأسهم السعودية، ويتوافر في هذا الموقع التقارير المالية المنشورة عن الشركات المسجلة في السوق.

بقدرتها على اكتشافها، وأن هناك علاقة إيجابية بين جودة وظيفة المراجعة الداخلية وجودة الأرباح، كما أن قدرة المراجعين الخارجيين في الكشف عن الأخطاء في القوائم المالية تزيد عندما يتم تنسيق جهودهم مع إدارة المراجعة الداخلية.

- **٣/١/٣/٤ سعت دراسة (Al-Shetwi, et al., 2011)** إلى معرفة تأثير المراجعة الداخلية كجزء لا يتجزأ من حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة بسوق المال السعودي، وقد تمت الدراسة بالتطبيق على جميع الشركات السعودية الموجودة على موقع تداول، وذلك لاستخدام القوائم المالية الخاصة بتلك الشركات في قياس المتغير التابع (جودة التقارير المالية)، وتم عمل استبيان للمراجعين الداخليين والخارجيين لاستقصاء آرائهم بخصوص جودة المراجعة الداخلية، وقد أظهرت النتائج وجود ارتباط ضعيف بين جودة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية، وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن الشركات تستخدم وظيفة المراجعة الداخلية فقط للتوافق الرمزي مع لوائح هيئة سوق رأس المال، وأوصت الدراسة إلى وضع المزيد من المبادرات لزيادة دور المراجعة الداخلية في الشركات الموجودة بالمملكة العربية السعودية.

- **٤/١/٣/٤ حاولت دراسة (Mohamed, et al., 2012)** إلى اختبار جانبين من جوانب جودة المراجعة الداخلية، وهما كفاءة المراجعة الداخلية ومدى مساهمة المراجعة الداخلية في عملية المراجعة الخارجية للشركات، ومدى تأثيرها على أتعاب عملية المراجعة الخارجية، وقد تم عمل دراسة ميدانية لاستطلاع آراء المراجعين الداخليين والخارجيين في ٧٣ شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق الماليزي، وقد توصلت الدراسة إلى أن كفاءة المراجعة الداخلية (مدة وجود المراجعة الداخلية في الشركة – التدريب – خبرة المراجعين الداخليين – والشهادات المهنية الحاصل عليها المراجعين الداخليين بالشركة) تساعد في تحقيق كفاء عملية المراجعة الخارجية في الشركة وتساعد في تقليل رسومها.

- **٥/١/٣/٤ ركزت دراسة (حافظ،٢٠١٢)** على دور المراجعة الداخلية في الإفصاح عن الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية على التقارير المالية في ضوء المعايير المهنية الصادرة، وذلك في ضوء الاهتمام بأهمية الرقابة الداخلية وفعاليتها بعد انهيار العديد من المنظمات العالمية كشركة أنرون، زيروكس، ميرك للأدوية، وغيرهم عامي (٢٠٠١ – ٢٠٠٢)، وما تبعها من إصدار العديد من التشريعات والتي تشير إلى فعالية الرقابة الداخلية وأهميتها في جودة التقارير المالية، وتركزت الدراسة على دور المراجعة الداخلية في الإفصاح عن الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر لأوجه القصور في الرقابة الداخلية على التقارير المالية على جودة التقارير المالية، كما توصلت إلى أن

وظيفة المراجعة الداخلية تلعب دوراً هاماً في مشاركة الإدارة في اختبار إجراءات الرقابة الداخلية وفقاً لما تطلبه القسم رقم ٤٠٤ من قانون Sarbanes–Oxley ، وتقييم مدى فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية، كما تم التوصل إلى افتقار البيئة المصرية لقاعدة بيانات تنظم عمل المراجعين الداخليين، كما هو متبع في ظل قاعدة البيانات GAIN الأمريكية، بالشكل الذي يُمكِّن من إجراء دراسات كمية بجانب الوصفية، كما انتقدت عدم وجود معهد مصري للمراجعين الداخليين ينظم عمل مهنة المراجعة الداخلية، ويعمل على تحسين أدائه، كما توصلت إلى تزايد دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في ظل الحوكمة، والاعتماد على منهجية المراجعة الداخلية على أساس المخاطر.

٦/١/٣/٤- هدفت دراسة (Schneider, 2013) إلى اختبار العلاقة بين جودة المراجعة وبين سلوك إدارة الربح، وقد استخدمت الدراسة منهجية الدراسة التجريبية لإتمام اهدافها، حيث تم تصميم ثلاثة قوائم استبيان تتضمن معلومات عن وصف وظيفة المراجعة الداخلية، وكذلك دوافع التلاعب بالأنشطة، حيث تتضمن القائمة الأولى معلومات تدل على وجود وظيفة المراجعة الداخلية في الشركة، أما الثانية فتتضمن معلومات عن وجود مراجعة داخلية ضعيفة من حيث الكفاءة وجودة العمل ومستوى التقارير في الشركة، وتضم الثالثة معلومات عن وجود مراجعة داخلية قوية، وتعمل بجودة عالية بالشركة، وقد قُسمت عينة الدراسة (١١٢ طالباً من جامعات امريكية مختلفة) إلى ثلاث مجموعات ، واعطى لكل مشارك قائمة استبيان، وطُلب منه تحديد ما إذا كان في ظل الظروف المتاحة في قائمة الاستبيان يمكنه اتخاذ قرار بزيادة حجم الانتاج، حتى تنخفض تكلفة المبيعات وذلك بهدف الوصول إلى مستوى ربح مستهدف، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير لوجود المراجعة الداخلية على التلاعب بالأنشطة الحقيقية ولم تثبت النتائج أي علاقة لقوة أو ضعف المراجعة الداخلية على قرارات التلاعب بالأنشطة الحقيقية.

٧/١/٣/٤- سعت دراسة (مليجي، ٢٠١٣) إلى استكشاف مدي ممارسة إدارة البنوك التجارية السعودية المسجلة في سوق الأوراق المالية لإدارة الأرباح، ومدى جودة الأرباح فيها من ناحية، وفحص تأثير محددات جودة أنشطة المراجعة الداخلية في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها، فضلاً عن فحص أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية في تحقيق الملائمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية من ناحية أخرى، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد البحث على دراسة تطبيقية لعدد (١٢) بنكاً من البنوك السعودية المسجلة في سوق الأوراق المالية خلال الفترة من عام (٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢م) وذلك لبناء نموذجين للعلاقة بين محددات جودة أنشطة المراجعة الداخلية وإدارة وجودة الأرباح، كما اعتمد الباحث على استطلاع رأى عينة من (المراجعين الداخليين، وأعضاء لجنة المراجعة، ومراقبي الحسابات) في أثر أنشطة المراجعة الداخلية علي تحقيق الملائمة والاعتمادية في القوائم المالية، وتوصلت الدراسة

إلى أن محددات جودة أنشطة المراجعة الداخلية تؤثر إيجابياً في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما تساهم أنشطة المراجعة الداخلية في تحقيق الملائمة والاعتمادية على القوائم المالية بالبنوك التجارية، واعتماداً على النتيجة السابقة أوصت الدراسة بضرورة تعزيز جودة أنشطة المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية السعودية، من خلال وضع ضوابط لاختيار المراجعين الداخليين من حيث المؤهل العلمي والمهني والخبرة، والاستعانة بالمحددات المقترحة للاستدلال على جودة أنشطة المراجعة الداخلية للوقوف على دورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتحقيق الملائمة والاعتمادية على القوائم المالية، وإصدار معيار مراجعة ينظم إجراءات عمل المراجعة الداخلية في البنوك التجارية السعودية، ويحدد اختصاصاتها على أن يتم تطبيقه بشكل إلزامي.

- **٨/١/٣/٤ تمثل الهدف الرئيسي لدراسة (الجمال وتركي، ٢٠١٤)** في تحديد مدى تأثير جودة المراجعة الداخلية في مجال الحد من ظاهرة إدارة الأرباح، وذلك عن طريق استقصاء آراء أربعة مجموعات مختلفة من المستجيبين وهم: المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ومديري الحسابات والإدارة العليا، وتكونت العينة من ٢٣٥ مفردة مقسمة إلى أربع مجموعات هي المراجعين الخارجيين (٦٠) والمراجعين الداخليين (٧٠)، والإدارة العليا (٥٥)، ومراقبي الحسابات (٥٠)، وأظهر تحليل الدراسات السابقة ونتائج التحليل الوصفي والاختبارات الإحصائية لاستجابات العينة، ارتباط جودة المراجعة الداخلية عكسياً مع إدارة الأرباح، وقدرة المراجعة الداخلية على اكتشاف حالات التلاعب والاحتيال المالي في القوائم المالية، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على استقلالية إدارة المراجعة الداخلية والاهتمام بوظيفة المراجع الداخلي وزيادة الشفافية حولها من خلال الاهتمام بتقارير المراجعة الداخلية، كما أوصت بضرورة تفعيل وتطوير طرق وأساليب الكشف عن التلاعب، وزيادة كفاءة وسائل الاتصال بين المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة ولجان المراجعة، لما لذلك من تأثير على جودة التقارير المالية.

- **٩/١/٣/٤ تناولت دراسة (Laković, et al., 2016)** التحقق من العلاقة بين فعالية جودة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الخاصة بدولة مونتينيجرو(الجبل الأسود)، حيث أن سوق الأوراق المالية أقل تطوراً وحوكمة الشركات أقل بكثير، ولا تزال مهنة المراجعة الداخلية حديثة نسبياً، ولاختبار تلك العلاقة تم عمل استبيان لاستقصاء آراء رؤساء أقسام المراجعة الداخلية في ٢٤ شركة تنتمي لأربعة قطاعات رئيسية، وهي القطاع المصرفي وقطاع التأمين والقطاع الخدمي والقطاع الصناعي، وجميعها ملزمة قانوناً بإنشاء قسم للمراجعة الداخلية وأن تكون تقاريرها متاحة على الموقع الإلكتروني طبقاً لشروط سوق الأوراق المالية في الجبل الأسود، وقد توصلت

الدراسة إلى أن الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين والتكامل مع عملية المراجعة يساعد في زيادة جودة التقارير المالية.

-٤/٣/١/١٠ سعت دراسة (شابون، ٢٠١٦) إلى قياس وتفسير العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية واكتشاف المراجع الخارجي للغش في القوائم المالية وذلك في ضوء عملية إدارة الأرباح، كما هدفت إلى التوصل إلى نموذج مقترح للعلاقة التي يمكن أن يستفيد منها مراقب الحسابات في الاعتماد على الجودة التي تؤدى بها وظيفة المراجعة الداخلية في الشركة التي تتم مراجعتها، وزيادة قدرته على اكتشاف الغش والتلاعب والذي يتم نتيجة لإدارة الأرباح، وقام الباحث باستقراء مجموعة من الدراسات السابقة المرتبطة بذلك الموضوع، وقام أيضاً بعمل دراسة تطبيقية وذلك للتوصل إلى أكثر العوامل المرتبطة بجودة المراجعة الداخلية تأثيراً على قدرة مراقب الحسابات في اكتشاف الغش المبني على ممارسات إدارة الأرباح ، وتفسير العلاقة بين تلك المتغيرات والعوامل التي تؤكدها الاختبارات الإحصائية، وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة المراجعة الداخلية لها تأثيراً سلبياً على ممارسات إدارة الأرباح، وأنه يتم تقسيم محدداتها إلى جزئين، الأولى والتي تضم محددات ترتبط بفريق عمل المراجعة الداخلية وتتمثل في الكفاءة المهنية وموضوعية المراجعين الداخليين، والثانية وتضم محددات ترتبط بقسم المراجعة الداخلية وتتمثل في الاستقلالية وجودة أداء العمل، كما أن التحديد الدقيق لنطاق المراجعة الداخلية له انعكاس على جودة أداء عمل المراجعة الداخلية، كما توصلت الدراسة إلى أن جودة المراجعة الداخلية لها تأثيراً إيجابياً على مقدرة مراقب الحسابات في اكتشاف الغش في القوائم المالية المبني على ممارسات إدارة الأرباح، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام والارتقاء بجودة وظيفة المراجعة الداخلية في بيئة الممارسة المهنية المصرية والعربية، والتي ستساعد على تقديم قيمة مضافة للشركات، وتسهم في تحسين عملياتها وتحقيق أهدافها، ومنع التلاعب والغش الناتج عن ممارسات إدارة الأرباح.

-٤/٣/١/١١ هدفت دراسة (عبدالوهاب وآخرون، ٢٠١٧) إلى اختبار مدى وجود دور للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في بيئة الأعمال المصرية، وقد قام الباحثون باختبار مدى وجود اختلافات بين مستويات الإدارة الحقيقية للأرباح في عينة من الشركات المصرية المقيدة، والتي لديها إدارة للمراجعة الداخلية، وتلك التي ليس لديها إدارة مراجعة داخلية، وكذلك تم اختبار مدى وجود علاقة بين المحددات الرئيسية لفاعلية المراجعة الداخلية، وبين مستوى الإدارة الحقيقة للأرباح وذلك في عينة من الشركات التي لديها إدارة للمراجعة الداخلية، وقد أكدت النتائج انخفاض مستويات الإدارة الحقيقية للأرباح في الشركات المساهمة المصرية التي لديها مراجعة داخلية، عنها في الشركات التي ليس لديها مراجعة داخلية، كما أشارت النتائج إلى عدم معنوية هذه الاختلافات مما يعني ضعف

تأثير المراجعة الداخلية على مستوى الإدارة الحقيقية للأرباح في الشركات المساهمة المصرية، كما أكدت النتائج وجود علاقة عكسية بين كل من مستوى العناية المهنية للمراجعة الداخلية، وكذلك مستوى دعم الإدارة العليا للمراجعة الداخلية من ناحية، ومستويات الإدارة الحقيقية للأرباح في الشركات المساهمة المصرية من ناحية أخرى.

- ١٢/١/٣/٤ **حاولت دراسة (محمد وخليل، ٢٠١٧)** معرفة دور المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة المصرفية وأثرها في تحسين جودة الأرباح، وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية وهي التعرف على مفهوم وأساليب المراجعة الداخلية ومعايير الحوكمة المصرفية، وبيان دور الرقابة الداخلية في حماية أصول الشركة من الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال، وبيان دور الحوكمة المصرفية في تقييم وتقويم الرقابة الداخلية مما يؤدي إلى تحسين جودة الأرباح وبيان دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة المصرفية وتحسين جودتها.

وقد قام الباحثان بتصميم قائمة استقصاء وتوزيعها على خمسين عينة في فروع بنك فيصل الإسلامي بالخرطوم، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن المراجعة الداخلية تساهم في قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف، و تساهم الحوكمة المصرفية الجيدة على توفير درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق مما يؤدي إلى مكافحة الفساد وخفض تكلفة رأس المال وجذب مصادر تمويل أكثر، كما تؤثر المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة المصرفية على تحديد مدى الاعتماد على نظم المحاسبة والتقارير المالية، والتأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر و بدقة عن الواقع، كما تساهم في تقييم وتقويم نظم الرقابة الداخلية بشكل إيجابي مما يؤدي الي تحسين جودة الأرباح، .كما تساهم الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على تقليل مخاطر المراجعة المصرفية وتحسين جودتها، وتساعد الرقابة الداخلية في حماية أصول المنشأة من أي اختلاس أو ضياع أو سوء استعمال.

- ١٣/١/٣/٤ **تناولت دراسة (Ogundana, et al., 2017)** بيان أثر المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة على جودة التقارير والمعلومات المحاسبية، وقد اشارت الدراسة إلى خصائص المراجعة الداخلية، واختصرتها في الكفاءة والاستقلالية، واعتبرتهما أهم عاملان يؤثران في جودة المراجعة الداخلية، وقد افترضت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية، وقد تم اشتقاق فرضين فرعيين يتمثلان في: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلالية المراجعين الداخليين وجودة المعلومات المحاسبية، و هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة المراجعين الداخليين وجودة المعلومات المحاسبية، وقد تم عمل استقصاء لآراء المراجعين الذين يعملون في أكبر أربعة شركات مراجعة في نيجيريا، وكانت حجم العينة ستين من

المستقصي منهم، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين خصائص المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية.

- **١٤/١/٣/٤ هدفت دراسة (علي، ٢٠١٧)** إلى اقتراح إطار لتفعيل دور المراجعة الداخلية للحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح [١] في بيئة الاعمال المصرية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث باختبار الواقع الحالي للعلاقة بين المراجعة الداخلية والإدارة الحقيقية للأرباح في بيئة الاعمال المصرية، وقد أكدت النتائج ضعف العلاقة بين المراجعة الداخلية ومستويات الإدارة الحقيقية للأرباح، مما يعني ضعف الدور الذي تقوم به المراجعة الداخلية للحد من هذه الممارسات في البيئة المصرية، وقد أوضح الباحث أنه على المراجعة الداخلية القيام بمهمة تقييم أي قرار إداري قبل اتخاذه للتحقق من جدواه، ونظراً لكثرة التهديدات التي قد تواجه المراجع الداخلي عند قيامه بهذه المهمة، فقد اقترح الباحث إطاراً لتفعيل هذا الدور للمراجعة الداخلية مكون من خمسة عناصر هي: الدعائم الاساسية للإطار، وضمان الاستقلال والموضوعية، وضمان الكفاءة المهنية، والمنهجية المقترحة لتنفيذ مهمة تقييم القرارات الإدارية، والنظام المقترح لرقابة جودة الأداء، وباستقصاء آراء عينة البحث أكدت النتائج جدوى هذا الإطار وإمكانية مساهمته في تفعيل دور المراجعة الداخلية في الحد من الإدارة الحقيقية للأرباح في البيئة المصرية.

- **١٥/١/٣/٤ هدفت دراسة (Gros, et al., 2017)** إلى معرفة مدى تأثير جودة المراجعة الداخلية في الشركات الألمانية المدرجة بالبورصة، من حيث جودة التقارير المالية وجودة المراجعة، وقد تم القيام بدراسة ميدانية لاستقصاء آراء المراجعين الداخليين والخارجيين في الشركات المدرجة بالبورصة الألمانية، وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة المراجعة الداخلية تقيد عملية إدارة الأرباح في الشركات، وبالتالي ترفع من جودة التقارير المالية في تلك الشركات، كما أنها تؤدي إلى تقليل رسوم أتعاب عملية المراجعة الخارجية.

- **١٦/١/٣/٤ سعت دراسة (عامر وعامر، ٢٠١٨)** إلى التعرف على عوامل جودة وظيفة المراجعة الداخلية وتأثيرها على عملية المراجعة الخارجية، وقد استندت هذه الدراسة على مراجعة الأدب المحاسبي السابق، وأهم المعايير الصادرة عن المنظمات والهيئات المهنية والمتعلقة بوظيفتي المراجعة الداخلية

---

(١) أتفق الباحثون على أن إدارة الأرباح تتم من خلال مدخلين ويطلق على المدخل الأول الإدارة الحقيقية للأرباح، حيث تؤثر الإدارة في رقم الربح من خلال التلاعب الفعلي في مستويات الأنشطة الحقيقية المؤداة في الشركة، حيث تتحكم في توقيت أو حجم إنتاج تلك الأنشطة، مثلما تقوم الادراة باتخاذ قراراً بزيادة حجم الانتاج بشكل يفوق الطلب من أجل زيادة المخزون ومن ثم تخفيض تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي زيادة الأرباح، أما المدخل الثاني فيطلق علية الإدارة المحاسبية للأرباح حيث تقوم الإدارة بالتأثير على رقم الربح المقرر عنه من خلال استغلالها للمرونة المتاحة لها عند تطبيق المعايير المحاسبية.

والخارجية، ومن أبرز نتائج هذه الدراسة أن أهم عوامل جودة وظيفة المراجعة الداخلية، والتي تؤثر على وظيفة المراجعة الخارجية هي موضوعية واستقلالية المراجعين الداخليين، وكفاءة المراجعين الداخليين، ونطاق عمل وظيفة المراجعة الداخلية، وبناءً على نتائج الدراسة فقد أوصت بضرورة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتوفير كافة وسائل الدعم من جميع الهيئات والمؤسسات المهنية في ليبيا وذلك لضمان أداء هذه الوظيفة بمستوى مرضي من الجودة.

- ١٧/١/٣/٤ **حاولت دراسة (Oussii and Taktak, 2018)** التحقق من ارتباط عملية المراجعة الداخلية بجودة الرقابة الداخلية، وتم عمل استطلاع لآراء ٥٩ رئيساً تنفيذياً لعملية المراجعة في الشركات التونسية المدرجة بالبورصة، وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة الرقابة الداخلية مرتبطة ارتباط كبير وإيجابي بكفاءة المراجعة الداخلية، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تزيد من جودة التقارير المالية التي يتم إعدادها بواسطة إدارة الشركة.

- ١٨/١/٣/٤ **تناولت دراسة (السديري وفلاتة، ٢٠١٨)** دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة في شركات التأمين السعودية، وذلك من خلال النظر إلى مدى ارتباط تطبيق أنظمة الحوكمة بإدارة المراجعة الداخلية ومدى تأثير تقرير المراجع الداخلي وتوصياته في تطبيق أنظمة الحوكمة، وإلى أي مدى يؤثر وعي الإدارات المختلفة في شركات التأمين بأهمية أنظمة الحوكمة على دور المراجع في تطبيقها، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم توظيف المنهج الإيجابي لصياغة التساؤلات التي تمثل محاور الدراسة، وتم توجيه استمارة استبيان وتوزيعها على إدارات شركات التأمين بمستوياتها المختلفة لعدد سبعين موظف وموظفة، وتكونت الاستبانة من ثلاث محاور تضمنت متطلبات إدارة المراجعة الداخلية لتفعيل أنظمة الحوكمة في شركات التأمين السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتلخص بإظهار الارتباط الوثيق بين تطبيق أنظمة الحوكمة الجيدة وبين إدارة المراجعة الداخلية، ومدى قوة تأثير تقرير المراجع الداخلي وتوصياته في تطبيق أنظمة الحوكمة وأثره في تحسين المستوى المالي والإداري للشركات، وتبين الأهمية الكبرى في وعي الإدارات المختلفة في شركات التأمين في المملكة الذي يؤدي إلى قدرة قيام المراجع الداخلي بأداء عمله على أكمل وجه، كما أكدت النتائج على أهمية وضرورة زيادة الإشراف على عمليات التقصي ذات العلاقة بالغش أو الاخطاء مع الحرص على زيادة الوعي للإدارات المختلفة وذلك من خلال اشراكهم في تطبيق خطة إدارة المراجعة.

- ١٩/١/٣/٤ **هدفت دراسة (الابياري، ٢٠١٨)** إلى تقييم مدى إدراك مراقبي الحسابات لموضوعية المراجعة الداخلية، كأحد محددات فعالية المراجعة الداخلية في إطار تحقيق فاعلية حوكمة الشركات، عند تقدير درجة الاعتماد على عمل المراجعة الداخلية في مراجعة القوائم المالية، وأثرها على

تكلفة المراجعة الخارجية، ولقد تطلب تحقيق هدف الدراسة تحليل كل من درجة اعتماد مراقب الحسابات على نتائج عمل المراجعة الداخلية في مراجعة القوائم المالية، وموضوعية المراجعة الداخلية ومسبباتها، وقد تم إجراء دراسة تجريبية على عينة من ثمانية وخمسين مراقب حسابات ممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر ومقيدين بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية، وباستخدام عدد من السيناريوهات تناولتها ثلاث حالات افتراضية لإحدى شركات المساهمة المصرية، ولقد كشفت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومنها إدراك مراقبي الحسابات لمحددات موضوعية المراجعة الداخلية بمنشأة عميل المراجعة عند تقدير درجة الاعتماد على نتائج أعمال المراجعة الداخلية عند مراجعة القوائم المالية، كما كشفت ردود أفراد البحث بشأن مدى توافر محددات موضوعية المراجعة الداخلية بمنشآت الأعمال (الشركات المساهمة) المصرية عن ضعف موضوعية المراجعة الداخلية بها.

- ٢٠/١/٣/٤ **هدفت دراسة (Al-Chahadah, et al., 2018)** إلى بيان أثر اجراءات المراجعة الداخلية على مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للبنوك التجارية الأردنية، وتأثير اجراءات المراجعة الداخلية على ملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المحاسبية في البنوك التجارية الاردنية، وقد تم عمل استبيان لاستقصاء آراء عدد ٥٧ من المراجعين الداخليين في ١٣ بنك ، وقد أشارت النتائج إلى أن المراجعة الداخلية بكافة إجراءاتها ورقابتها تلعب دوراً مؤثراً في عملية اعداد التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية، والتي تؤثر في عملية صنع القرار في تلك البنوك، كما اوضحت الدراسة أن المراجعة الداخلية بكافة إجراءاتها ورقابتها لها تأثير في انتاج بيانات مالية ملائمة وموثوقة والتي يمكن الاعتماد عليها في عملية صنع القرار.

- ٢١/١/٣/٤ **سعت دراسة (عبدالواحد، ٢٠١٨)** توضيح أثر جودة المراجعة الداخلية (التأهيل العلمي للمراجعين الداخليين، والخبرة المهنية للمراجعين الداخليين، والاستقلال التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية، وموضوعية المراجعين الداخليين، ووجود ميثاق للمراجعة الداخلية، ووجود نظام لتقويم عمل المراجعة الداخلية) على مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني في بيئة الاعمال المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة المراجعة الداخلية تؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني، وتوصلت إلى أن هناك تأثير لكل من الاستقلال التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية والخبرة المهنية للمراجعين الداخليين وموضوعية المراجعين الداخليين على مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني ، وتوصلت أيضاً إلى عدم وجود تأثير لكل من التأهيل العلمي للمراجعين الداخليين، ووجود ميثاق للمراجعة الداخلية، ووجود نظام لتقويم عمل المراجعة الداخلية على مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني.

- **٤/٣/١/٢٢ تناولت دراسة (Aldi, 2020)** معرفة ما إذا كانت المراجعة الداخلية تلعب دوراً في منع عملية الاحتيال من عدمه، وقد قامت الدراسة باستعراض الدراسات السابقة التي تربط عملية المراجعة الداخلية بعملية الغش والاحتيال في القوائم المالية، وقامت الدراسة على اساس جمع الاستبيانات من ١٥٠ من المراجعين الداخليين للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية وقد تم استخدام ١٣٥ منهم، وقد اظهرت النتائج أن عملية المراجعة الداخلية لها دور إيجابي وكبير في منع عملية الغش في القوائم المالية الخاصة بالشركات.

- **٤/٣/١/٢٣ حاولت دراسة (يقوب والأسمري، ٢٠٢٠)** إبراز الدور التكاملي بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس والمراجعين الداخليين في عدد من الشركات المساهمة وكذلك المراجعين الخارجيين في مكاتب المراجعة الكبرى لاستطلاع آرائهم والوصول إلى استنتاجات تساهم في حل مشكلة الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن التكامل بين نظام المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يفيد في فهم نظام الرقابة الداخلية وتقليل التكاليف والازدواجية في الجهود، وتعزيز التواصل الفعال والمنتظم لتنفيذ عملية المراجعة، كما أن لهذا التكامل دور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية ومن ثم يساعد في تحقيق مصداقيتها، ومن أهم ما أوصت به الدراسة أنه يجب على الشركات العمل على تعزيز تكامل أنظمة المراجعة الداخلية والخارجية، لأن ذلك يفيد في تنفيذ عملية المراجعة في جميع مراحلها وتحقيق أهدافها، وكذلك على الشركات الاهتمام بتطبيق إجراءات رقابية فعالة تساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية ومن ثم تحقيق مصداقيتها.

إستناداً إلى مجموعة الدراسات السابقة فإن الباحث يخلص إلى أن غالبية الدراسات السابقة أكدت على أهمية وظيفة المراجعة الداخلية نظراً لقدرتها على اكتشاف ومنع التلاعب في القوائم المالية، كما أنها تزيد من عملية الإفصاح لمواجهة ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وتزيد من مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني ، وتناولت بعض الدراسات الأخرى أهم الخصائص والمهارات والسلوكيات التي يجب توافرها في المراجع الداخلي لزيادة فاعلية وكفاءة وظيفة المراجعة الداخلية في الكشف عن أوجه التلاعب في القوائم المالية، وأشارت أخرى إلى ضرورة إمداد المراجعة الداخلية بالسلطات والموارد لزيادة فاعليتها في الكشف عن التلاعب بالقوائم المالية، وأوضحت أخرى إلى أن فاعلية المراجعة الداخلية تزيد من ثقة المستثمرن في أن التقارير المالية خالية من أي أخطاء متعمدة أو غير متعمدة، وأكد البعض أن المراجعة الداخلية ترتبط عكسياً بإدارة الأرباح، فهي تؤدي بدورها إلى انخفاض مستوى الاستحقاقات الاختيارية،

وتوصلت أخرى إلى أن المراجعة الداخلية تزيد من فاعلية عملية المراجعة الخارجية حينما يتم تنسيق الجهود مع إدارة المراجعة الداخلية وتساعد في تقليل رسوم عملية المراجعة وتساعد مراقبي الحسابات في اكتشاف الغش و حالات التلاعب والاحتيال المالي في القوائم المالية، والمبني على ممارسات إدارة الأرباح، كما أنه تم الإشارة إلى أن التكامل بين نظام المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يفيد في فهم نظام الرقابة الداخلية، وتقليل التكاليف والازدواجية في الجهود وتعزيز التواصل الفعال والمنتظم لتنفيذ عملية المراجعة، كما تم الإشارة إلى أن لهذا التكامل دور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية ومن ثم يساعد في تحقيق مصداقيتها، وتم الاشارة إلى تزايد دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في ظل الحوكمة، وتلعب دوراً هاماً في مشاركة الإدارة في اختبار إجراءات الرقابة الداخلية وفقا لما يتطلب القسم رقم ٤٠٤ من قانون Sarbanes-Oxley ، وتمت التوصية بضرورة الاهتمام والارتقاء بجودة وظيفة المراجعة الداخلية في بيئة الممارسة المهنية المصرية والعربية، لتساعد على تقديم قيمة مضافة للشركات وتسهم في تحسين عملياتها وتحقيق أهدافها.

بينما على الجانب الآخر أشارت نتائج دراسة (Al-Shetwi, et al., 2011) وجود ارتباط ضعيف بين جودة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية، كما أن نتائج دراسة (Schneider, 2013) لم تثبت أي علاقة لقوة أو ضعف المراجعة الداخلية على قرارات التلاعب بالأنشطة الحقيقية، كما أشارت نتائج دراسة (عبد الوهاب وآخرون، ٢٠١٧)، ودراسة (علي، ٢٠١٧) إلى ضعف تأثير المراجعة الداخلية على مستوى الإدارة الحقيقية للأرباح.

مما سبق وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة، يمكن للباحث القول بوجود تأثير لإدارة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية، وهو الأمر الذي يسعي الباحث إلى التحقق منه في بيئة الأعمال المصرية، من خلال اختبار الفرض التالي والذي يمكن صياغته على النحو التالي:

H1 : توجد علاقة معنوية إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

٢/٣/٤: ثانياً: دراسات تناولت العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار:

سيتم في هذا الجزء استعراض بعض الدراسات للتعرف على كيفية تأثير جودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار، حيث أن عدم جودة التقارير المالية ينتج عنها مشاكل تتعلق بتكلفة التمويل والخطر الأخلاقي وعدم تماثل المعلومات، كأحد الجوانب الهامة في تفسير العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، كما تؤدي كفاءة الاستثمار إلى التخصيص الأمثل للموارد المتاحة لدى الشركة، ولا شك أن تحديد مفهوم كفاءة الاستثمار ومحددات تلك الكفاءة وكيفية قياسها يلعب دوراً رئيسياً في تحقيق نمو الشركة واستمرارها.

- **١/٢/٣/٤ هدفت دراسة (sun, 2006)** إلى اختبار العلاقة بين جودة التقارير المالية وقرارات تخصيص رأس المال، وكيفية تأثير هيكل التمويل على هذه العلاقة وتم التطبيق على ٢٣ دولة مختلفة، وقد تم استخدام عينة من ٢٣ دولة خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٤، وتوصلت الدراسة إلى أن البيئة القانونية والسياسية والاقتصادية للدولة تحسن من كفاءة تخصيص رأس المال، وكلما زادت جودة التقارير المالية، كلما أدى ذلك إلى زيادة كفاءة تخصيص رأس المال، كما تعتبر التقارير المالية أكثر فائدة لتحسين كفاءة تخصيص رأس المال في الصناعات التي تعتمد على التمويل عن طريق حقوق الملكية عن الصناعات التي تعتمد على التمويل من البنوك، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى امتلاك البنوك لوسائل اتصال خاصة مع الشركات التي تحتاج إلى تمويل، وبالتالي تنخفض فائدة المعلومات العامة المنشورة في تخفيض عدم التماثل بين الشركة والبنك، وعلى النقيض من ذلك فإن المستثمرين في سوق الأسهم يعتمدون على جودة التقارير المالية في تخفيض عدم التماثل بين الشركة ومقدمي رأس المال، وهو ما يُفسر بأن التقارير المالية أكثر منفعة للصناعات التي تعتمد على التمويل عن طريق الأسهم عن تلك التي تعتمد على البنوك.

- **٢/٢/٣/٤ اختبرت دراسة (عبيد، ٢٠٠٨)** دور المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة للشركات المصرية في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في السوق المصري، سواءً بين إدارة الشركة والمستثمرين أو بين المستثمرين وبعضهم البعض، وقام الباحث بدراسة ميدانية على عينة من الشركات التي تتداول أسهمها في السوق المصري، للتحقق من الدور الذي يمكن أن يلعبه نشر التقارير المالية لتلك الشركات، وما تحويه من معلومات في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في السوق، وقد تكونت عينة الدراسة من ٣٩ شركة من الشركات التي يتم تداولها أسهمها في السوق المصري موزعة على القطاعات المختلفة للاقتصاد المصري، وقد توصل الباحث إلى أن نشر التقارير المالية للشركات المصرية وما تحويه من معلومات لا يؤدى إلى تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات بعد النشر

عما كان عليه قبل النشر، حيث لم يلاحظ الباحث وجود أى اختلاف بين حالة عدم التماثل قبل وبعد النشر وذلك على مدار الثلاث سنوات ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ ، وهذا هو ما أمكن تفسيره من خلال النتائج النظرية من أن النصوص الواردة فى قانون الشركات، وقانون سوق رأس المال، وقواعد قيد وشطب الأوراق المالية فى البيئة المصرية غير كافية للحد من ظاهرة تسرب المعلومات الداخلية، أو المضاربة بها من قبل الأطراف الداخلية، مع زيادة احتمال وجود المعلومات الخاصة فى البيئة المصرية، وذلك لإنخفاض شفافية الإفصاح فى التقارير المالية المنشورة بسبب عدم الالتزام بحوكمة الشركات.

- **٣/٢/٣/٤ سعت دراسة (Biddle, et al., 2011)** إلى إختبار ما اذا كان التبني الإجباري لمعايير التقرير المالي الدولية يرتبط بتحسين كفاءة استثمار مبالغ رأس المال المقدمة على مستوى الشركة ، ويمكن توضيح كيف يمكن لتبني معايير التقرير المالي الدولية تخفيض عدم تماثل المعلومات من خلال آليتين لذلك هما زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية وتحسين القابلية للمقارنة بالنسبة للمعلومات المالية المعدة باستخدام مجموعة واحدة من المعايير عبر الدول، وقد تم اجراء هذه الدراسة على عينة من ١٠٣٤٠ شركة في ٢٦ دولة والتي تبنت معايير التقرير المالي الدولية لأول مرة خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٨ (١٨ دولة من الاتحاد الأوروبي و ٨ دول من خارجه) لإختبار أثر التبني الاجباري لتلك المعايير على كفاءة الاستثمار، وقد توصلت الدراسة إلى أن التبني الاجباري لمعايير التقرير المالي الدولية يرتبط بتحسين كفاءة الاستثمار على مستوى الشركة، وهو ما يعني أن تبني تلك المعايير يحقق منافع لمقدمي رأس المال الخارجيين من خلال زيادة الإفصاح المالي والقابلية للمقارنة، وبالتالي تحسين كفاءة الاستثمار على مستوى الشركة وهو ما يُعد قضية ذات أهمية كبيرة لمديري الشركات والجهات التنظيمية في جميع أنحاء العالم.

- **٤/٢/٣/٤ تناولت دراسة (Gilaninia, et al., 2012)** اختبار العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة الإيرانية، ولاختبار تلك العلاقة، تم صياغة فرضين كالاتي: توجد علاقة سلبية بين جودة التقارير المالية والإفراط في الاستثمار، وتوجد علاقة سلبية بين جودة التقارير المالية والنقص في الاستثمار، وقامت الدراسة باستخدام البيانات التاريخية لعدد ٧٩ شركة ايرانية، في الفترة بين ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، وتوصلت نتائج الدراسة لرفض الفرض الاول، ونصت على عدم وجود علاقة بين جودة التقارير المالية والإفراط في الاستثمار، واوضحت أنه بالرغم من وجود علاقة سلبية بين جودة التقارير المالية والنقص في الاستثمار ، الا أن هذه العلاقة ضعيفة وغير معنوية.

- **٥/٢/٣/٤ قامت دراسة (Cheng, et al., 2013)** بفحص السلوك الاستثماري لعينة من الشركات التي أفصحت عن أوجه الضعف في هيكل الرقابة الداخلية وفقاً لما يتطلبه قانون Sarbanes–

Oxley، اذ يحسن إفصاح الشركات عن اوجه الضعف في هيكل الرقابة الداخلية وفقاً لهذا القانون من جودة التقارير المالية، وبالتالي يُحسن من كفاءة الاستثمار، وقد استخدم الباحثون عينة من ١٦٩٦ شركة أفصحت عن أوجه الضعف في هيكل الرقابة الداخلية خلال الفترة من عام ٢٠٠٤– ٢٠٠٧، تم التوصل إلى تحسن كفاءة استثمار تلك الشركات بعد الإفصاح عن أوجه الضعف في هيكل الرقابة الداخلية، حيث انخفض مستوى الاستثمار الأقل من اللازم للشركات التي تتوافر لديها السيولة المالية، وذلك بالمقارنة بعينة أخرى من الشركات الرقابية، وقد كان الانخفاض في الاستثمار الأقل من اللازم أقل من الانخفاض في الاستثمار الأكثر من اللازم، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير عدم الكفاءة في الرقابة الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية يكون ذو تأثير سلبي على كفاءة الاستثمار، في حين أن الإفصاح عن ذلك يزيد من رقابة حملة الأسهم واصحاب المصلحة في الشركة، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية مما يخفض من مشاكل الاختيار المعاكس، والخطر الأخلاقي، وبالتالي يزيد من كفاءة الاستثمار.

- ٦/٢/٣/٤ **هدفت دراسة (Mohammadi, 2014)** إلى فحص العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المدرجة في البورصة الايرانية، وقد قامت الدراسة بوضع الفرضية التي تنص على وجود علاقة إيجابية بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار في تلك الشركات، واعتمدت الدراسة على البيانات المالية الموجودة في القوائم المالية لتلك الشركات، وكانت حجم العينة ٩٣ شركة من الشركات المقيدة في بورصة طهران خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢، بإجمالي مشاهدات ٣٧٢ ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار ، كما توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لكل من حجم الشركة وفرص النمو على تلك العلاقة.

- ٧/٢/٣/٤ **هدفت دراسة (يوسف، ٢٠١٤)** إلى تحليل العلاقة بين كفاءة الاستثمار ورأس المال ، وأجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من خمس شركات من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، واعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات أبرزها رأس المال المخاطر كمتغير مستقل وتم قياسه بمجموعة من المؤشرات أهمها معدل التغير في حجم الاستثمار، ومعدل التغير في المديونية، ومعدل التغير في التمويل بالملكية، ومعدل التغير في رأس المال العامل، ومعدل التغير في التدفق النقدي، وكفاءة الاستثمار كمتغير تابع ، وتم قياسه بمعدل العائد على الاستثمار، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية بين مؤشرات رأس المال على مستوى شركات العينة، بينما توجد علاقة معنوية بين مؤشرات رأس المال وكفاءة الاستثمار ، كما يوجد تأثير لمؤشرات رأس المال على كفاءة الاستثمار، وأوصت الدراسة بضرورة مساندة الدولة لدور شركات رأس المال ، بالإضافة إلى تشجيع تأسيس تلك الشركات لتنمية الاستثمارات.

- ٨/٢/٣/٤ **تناولت دراسة (Wang, et al., 2015)** اختبار الأثر المتداخل للتفاعل بين جودة التقارير المالية والتدفقات النقدية المتاحة على كفاءة الاستثمار لعينة من الشركات الصينية المقيدة بالبورصة، خلال الفترة من ٢٠٠٨- ٢٠١٢، وتعد هذه الدراسة استكمالاً لدراسة العلاقة بين جودة التقارير المالية والتدفقات النقدية المتاحة على كفاءة الاستثمار لعينة من الشركات الصينية المقيدة بالبورصة، وتعد هذه الدراسة استكمالاً لدراسة العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار في الأسواق الناشئة، إلاَّ أنها تختلف عنها في كونها تدرس الأثر المتداخل بين جودة التقارير المالية والتدفقات النقدية في التاثير على كفاءة الاستثمار، وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة التقارير المالية تؤثر تأثيراً عكسياً على كل من الاستثمار الأكثر من اللازم والاستثمار الأقل من اللازم ، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى العلاقة العكسية بين جودة التقارير المالية والاستثمار الأكثر من اللازم تكون بصورة أكبر في الشركات التي يتوافر لديها أرصدة كبيرة من التدفقات النقدية المتاحة للاستخدام.

- ٩/٢/٣/٤ **أشارت دراسة (Zhai and wang, 2016)** إلى أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها تلعب دورين، إذ يتمثل أولهما في الدور التسعيري من خلال التأثير على تكلفة التمويل، حيث أن المعلومات المحاسبية ذات الجودة المرتفعة تقلل من عدم التماثل بين الشركة والمستثمرين، أما الدور الثاني فهو الدور الرقابي عن طريق تخفيض عدم تماثل المعلومات بين حملة الأسهم والمديرين، وبالتالي تخفيض السلوك الانتهازي ، وتشير الدراسة إلى قيام المديرين بالاستثمار في المشروعات التي لا تنتمي للنشاط الاساسي للشركة يمثل مؤشراً على عدم كفاءة الاستثمار، لذا كان الهدف من تلك الدراسة هو اختبار الدور الرقابي لجودة المعلومات المحاسبية عن طريق اختبار ما اذا كانت الجودة المرتفعة للمعلومات المحاسبية تزيد من كفاءة الاستثمار عن طريق تخفيض استثمار الإدارة في أنشطة لا تنتمي للنشاط التشغيلي الاساسي للشركة، وذلك لعينة من الشركات الصينية في الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠١١ ، وقد توصلت الدراسة إلى أنه كلما ارتفعت جودة المعلومات المحاسبية كلما زاد الارتباط بين نمو الدخل التشغيلي للشركة ومتوسط الصناعة[١]، كما تزيد تلك العلاقة عندما تكون بيئة الحوكمة ضعيفة بما يعكس الدور الرقابي لجودة المعلومات المحاسبية.

- ١٠/٢/٣/٤ **تناولت دراسة (يوسف وابراهيم، ٢٠١٦)** تأثير جودة وشكل ومحتوى التقارير المالية السنوية على قرارات المستثمرين في السوق المالي المصري، وقيست جودة المحتوى والشكل للتقارير

---

(١) متوسط الصناعة عادةً ما يكون مقياس تقريبي، يعطي للمحلل إرشاد عام وليس تحديد علمي دقيق، وهو يشير إلى متوسط الأداء المالي للشركات الموجودة بتلك الصناعة، وليس بالضرورة أن تكون قيمة ذلك المتوسط هي الأمثل بالنسبة للمؤشر المستخدم بالشركة.

المالية وأثرها على قرارات المستثمرين بالتركيز على الأرباح غير العادية، والتي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على قرارات المستثمرين، وقد استخدمت الدراسة التقارير المالية الخاصة بعدد ٤٠ شركة الأكثر نشاطاً في البورصة المصرية لمدة خمس سنوات متصلة، خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠، وهي الفترة ما قبل اندلاع ثورة ٢٥ يناير، حيث استقرار بورصة الأوراق المالية بالإضافة إلى الاستقرار السياسي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لشكل ومحتوى التقارير المالية على جودة التقارير المالية، غير أن محتوى التقارير المالية أكثر تأثيرا على قرارات المستثمرين من شكلها.

- ١١/٢/٣/٤ **قامت دراسة (Mashayehi and kalhornia, 2016)** بإختبار أثر أحد مكونات جودة التقارير المالية وهو شفافية التقارير المالية على كفاءة الاستثمار، باستخدام عينة من ٣٣٦ شركة إيرانية خلال الفترة من ٢٠١٢– ٢٠١٥، وقد تم تقسيم هذه الشركات إلى عينتين بناءً على مدى الانحراف بين الاستثمار المتوقع والاستثمار الفعلي، إذ يمثل الانحراف الموجب، استثماراً أكثر من اللازم، والانحراف السالب استثماراً أقل من اللازم، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين شفافية التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، ويعني هذا أن شفافية التقارير المالية تخفض من الاستثمار الأكثر من اللازم، وكذلك الاستثمار الأقل من اللازم عن طريق تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية.

– ١٢/٢/٣/٤ **اختبرت دراسة (Cherkasova and Rasadi, 2017)** أثر جودة المعلومات المحاسبية، وخاصة جودة الأرباح، على كفاءة الاستثمار، إلا أنها اختبرت هذه العلاقة على الشركات العاملة في شرق أوروبا وعلى مستوى القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، مع التركيز على القطاع الصناعي وقطاع التجزئة[١] وتوصلت الدراسة إلى أن علاقة جودة الأرباح ونقص الاستثمار كانت أكثر معنوية في القطاع الصناعي مقارنة بقطاع التجزئة، ويرجع ذلك إلى أن الشركات الصناعية في شرق أوروبا تميل أكثر لاستخدام الاستحقاقات، ولديها قدرات أكبر في التعامل مع سوق رأس المال مما يجعلها تميل لاتخاذ قرارات استثمارية اضافية طويلة الأجل، كل هذه العوامل السابقة تعزز من دور جودة الأرباح في الحد من نقص الاستثمار، ولكن لم تدعم النتائج وجود اختلافات معنوية بين القطاعين فيما يتعلق بدور جودة الأرباح في الحد من الاستثمار الزائد، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن جودة الأرباح في الشركات العامة كانت أكثر جودة مقارنة بالشركات الخاصة وأقل احتمالاً لوجود استثمار زائد.

---

(١) قطاع التجزئة يقصد به القطاع أو النشاط التجاري، فهو حلقة الوصل بين الصناعة في منتجاتها الاستهلاكية النهائية سواء كانت تلك المنتجات معمرة أو غير ذلك، وبين المستهلكين الأساسيين.

- **١٣/٢/٣/٤ سعت دراسة (الصايغ وعبدالمجيد، ٢٠١٧)** إلى قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية، بالإضافة إلى دراسة العوامل المؤثرة على العلاقة بينهما، وهي تحديداً التمويل من البنوك والدوافع الضريبية لإدارة الأرباح والسيولة، وقد تم تجميع البيانات من التقارير المالية السنوية لعدد ٤١ شركة غير مالية مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى عام ٢٠١٣، بإجمالي مشاهدات ٤٣٨ مشاهدة، وتوصلت الدراسة إلى وجود انخفاض ملحوظ في جودة التقارير المالية للشركات المصرية محل الدراسة وزيادة عدد الشركات ذات نقص الاستثمار عن الشركات ذات زيادة الاستثمار، وتوصلت أيضاً إلى أن ارتفاع جودة التقارير المالية يؤدي إلى التقليل من حالات نقص الاستثمار وزيادة الاستثمار، وقد كان هذا التأثير موجوداً أيضاً عند تعديل جودة التقارير المالية بأثر التمويل من البنوك والدوافع الضريبية لإدارة الأرباح، وعند تعديل جودة التقارير المالية بأثر السيولة كان هذا التأثير موجوداً فيما يخص حالة نقص الاستثمار، بينما كان العكس في حالة زيادة الاستثمار.

- **١٤/٢/٣/٤ هدفت دراسة (مليجي، ٢٠١٧)** إلى تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال، ومدى انعكاس هذه العلاقة على كفاءة القرارات الاستثمارية، بالإضافة إلى اختبار تأثير جودة آليات الحوكمة داخل الشركة على تلك العلاقات، وقد اعتمدت الدراسة على مدخل مشاهدات ٣٨١ مشاهدة، لاختبار خمس فروض للبحث تعكس العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وكل من تكلفة رأس المال وكفاءة القرارات الاستثمارية، وتأثير جودة آليات الحوكمة على تلك العلاقات، وتوصلت الدراسة إلى ضعف مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير المالية للشركات المصرية المسجلة، وارتباطه بعلاقة سالبة وذات دلالة معنوية بكل من تكلفة رأس المال، وعدم تماثل المعلومات، وعدم كفاءة القرارات الاستثمارية، كما أن جودة آليات الحوكمة داخل الشركة تؤثر إيجابياً على تلك العلاقات، واستناداً إلى ذلك توصي الدراسة بأهمية تحفيز الشركات المصرية على زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية لجذب الفرص الاستثمارية الجديدة، وإصدار معيار محاسبي مستقل ينظم طريقة إعدادها والإفصاح عنها، وتطبيق الممارسات الجيدة للحوكمة.

- **١٥/٢/٣/٤ اختبرت دراسة (Aulia and Siregar, 2018)** العلاقة بين جودة التقارير المالية وأجل استحقاق ديون الشركة، ومخاوف فقد الوظيفة لدى المدير التنفيذي على كفاءة الاستثمار في اندونسيا، وتشير النتائج إلى أن الشركات التي تواجه نقصاً في الاستثمار فإن جودة التقارير المالية تؤثر ايجاباً على كفاءة الاستثمار، أي أنها يمكن أن تساعد الشركة على زيادة مستوى الاستثمار ليصبح

أكثر كفاءة، بينما في الحالة العامة وفي حالة الاستثمار الزائد لم تؤثر جودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار، ويمكن تفسير ذلك من خلال الدور الذي تقوم به جودة التقارير المالية في زيادة الثقة بين الإدارة ومقدمي التمويل، مما ييسر على الشركة الحصول على التمويل الخارجي وحل مشكلة نقص الاستثمارات.

- **١٦/٢/٣/٤ تناولت دراسة (الفضل، ٢٠١٨)** اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي[١]وكفاءة قرارات الاستثمار في ظل تباين نسبة الملكية الإدارية[٢]بوصفها المحدد الاساسي من محددات كفاءة قرارات الاستثمار، من خلال مستوى التحفظ في التقارير المالية، وقد تم تصميم نموذج للدراسة يقوم على أساس اعتبار التحفظ المحاسبي (المتغير المستقل)، وكفاءة قرارات الاستثمار (المتغير التابع)، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختبار فرضيتها ولكن بمستويات مختلفة من الملكية الإدارية، وذلك بالتطبيق على عينة مؤلفة من ٨٧ شركة أردنية للفترة من ٢٠١٣– ٢٠١٧، وقد جاءت نتائج الدراسة مدعمة لفرضيتها، حيث أظهرت وجود علاقات مختلفة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة قرارات الاستثمار تبعاً لاختلاف نسبة الملكية الإدارية، فالجزء الأكبر من الشركات الأردنية لا تتبع سياسات محاسبية متحفظة – على حد علم الباحث– لذلك سادت فيها ظاهرة عدم تماثل المعلومات، ومن ثم عدم كفاءة قراراات الاستثمار، أما في الشركات المتحفظة فإن كفاءة قرارات الاستثمار تعتمد على مستوى التحفظ الذي يختلف من مستوى ملكية إدارية إلى آخر.

- **١٧/٢/٣/٤ استهدفت دراسة (أبو العلا، ٢٠١٨)** الأثر غير المباشر لتبني معايير التقرير المالي الدولية على كفاءة استثمار الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالي المصري، وذلك من خلال اعتبار التحفظ المحاسبي متغير وسيط، ويتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري قيما عدا قطاعي البنوك والخدمات المالية، ولقد تم اختيار عينة تحكيمية حيث تكون عينة الدراسة من ٩٥ شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري بعد استبعاد البنوك وشركات التأمين، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٦، وتوصلت الدراسة إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية له تأثيراً معنوياً موجباً على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وتبني معايير التقرير المالي الدولية له تأثيراً معنوياً

---

(١) التحفظ المحاسبي يمثل اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي أتاحتها المعايير المحاسبية للتقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات، مما ينتج عنه انخفاض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية، وهذا لا يعني إظهار قيمة الأصول بأقل من قيمتها الفعلية ولكن تقديرها بأقل قيمة ممكنة (سعد الدين، ٢٠١٣، ص٣١١).

(٢) يقصد بنسبة الملكية الإدارية نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في رأس مال الشركة ويتم قياسها بقسمة عدد الأسهم المملوكة من قبل تلك الشريحة على مجموع أسهم رأس المال المدفوع.

موجباً على كفاءة استثمار الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وتبني معايير التقرير المالي الدولية له تأثيراً معنوياً موجباً على التحفظ المحاسبي، وهذا الأثر المعنوي الموجب أدى إلى زيادة كفاءة استثمار الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

- ١٨/٢/٣/٤ **تناولت دراسة (يوسف، ٢٠١٩)** اختبار أثر التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى المديونية بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، في عينة تتكون من ٢٣٢ مشاهدة في الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٦ لعدد ٥٨ شركة من مختلف قطاعات البورصة المصرية بعد استبعاد المؤسسات المالية نظراً لطبيعتها الخاصة، وتم التوصل إلى أن جودة التقارير المالية تؤثر إيجابياً على كفاءة الاستثمار في بيئة الاعمال المصرية، وأن التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى المديونية يؤثران عكسياً على قوة أو معنوية علاقة جودة التقارير المالية بكفاءة الاستثمار، فكلما زادت التدفقات النقدية التشغيلية[١] و/أو مستوى المديونية[٢] يقل أثر جودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار، وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن جودة التقارير المالية تخفض من حالتي عدم كفاءة الاستثمار (الاستثمار الزائد ونقص الاستثمار) ، وأن معنوية أثر جودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار يمكن أن تتغير بتغير طريقة قياس جودة التقارير المالية.

- ١٩/٢/٣/٤ **سعت دراسة (Assad and Alshurideh, 2020)** إلى فحص تأثير جودة التقارير المالية وجودة عملية المراجعة على كفاءة الاستثمار في إقتصاديات دول التعاون الخليجي، وتختبر أيضاً ما إذا كانت جودة عملية المراجعة تؤثر على العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار في تلك الاقتصاديات، حيث أن المراجعة الخارجية هي أحد آليات الحوكمة، وفحصت الدراسة ١٥٠شركة مدرجة في سوق الأوراق التجارية المالي، والخاص بدول التعاون الخليجي في الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥، بعد استبعاد المؤسسات المالية، لما لها من طبيعة خاصة، وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، كما أن جودة عملية المراجعة الخارجية تؤثر بشكل إيجابي مباشر على كفاءة الاستثمار في تلك الشركات.

---

(١) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يقصد بها صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الرئيسية التي تمارسها الشركة، ويتم استخراجها مباشرة من قائمة التدفقات النقدية، وتقاس من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى إجمالي الأصول.

(٢) يعتبر مستوى المديونية من المؤشرات الهامة والساسية على مستوى المخاطر التمويلية، فهو يقيس نسبة الأصول الممولة عن طريق الديون، وتم قياسه من خلال نسبة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي الأصول .

- **٢٠/٢/٣/٤ تناولت دراسة (Malo-Alain, et al., 2021)** اختبار تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة الأداء المحاسبي وكفاءة قرارات الاستثمار في بيئة الأعمال السعودية، كاقتصاد ناشئ، وقد أُعتمد في هذه الدراسة على نهج تحليل المحتوى لفحص التقارير السنوية للشركات السعودية، والمدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية خلال فترتين: فترة ما قبل اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خلال عام ٢٠١٦، وما بعد اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية خلال الفترة من ٢٠١٧-٢٠١٨، وقد تكونت عينة الدراسة من ٨٠ شركة بإجمالي مشاهدات ٢٤٠ خلال فترة الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لاعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة الأداء المحاسبي، كما توصلت إلى أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تؤدي إلى تحسين كفاءة قرارات الاستثمار.

يتضح للباحث من عرض الدراسات السابقة أن معظم الدراسات السابقة أشارت إلى أن جودة التقارير المالية تلعب دوراً مهماً في تحسين كفاءة الاستثمار، وذلك من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات سواءً بين الشركة واصحاب رأس المال اللازم لتمويل الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها، أو بين المديرين وحملة الأسهم، مما يحد من السلوك الإنتهازي للمديرين والذي بدوره يخفض من مشاكل المخاطر الأخلاقية والاختيار المعاكس، كما أنه تم الإشارة إلى أن جودة التقارير المالية تحسن قرارات تخصيص رأس المال وتخفض تكلفة التمويل، ويتمثل أفضل تخصيص لرأس المال في قيام الشركات بالاستثمار في المشروعات ذات العائد المرتفع والبعد عن المشاريع ذات العوائد المنخفضة، وتوصلت بعضها إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية، له تأثيراً معنوياً موجباً على كفاءة استثمار الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وأوضحت أخرى إلى أن عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية في عملية إعداد التقارير المالية يكون ذو تأثير سلبي على كفاءة الاستثمار، كما أشارت البعض إلى أن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير المالية يخفض من تكلفة رأس المال، ومن عدم تماثل المعلومات، ومن عدم كفاءة القرارات الاستثمارية، وأشارت أخرى إلى أن كلاً من التخصص الصناعي للمراجعين الخارجيين، والتحفظ المحاسبي، جودة عملية المراجعة الخارجية، والملكية العائلية تؤدي إلى تحسين كفاءة قرارات الاستثمار.

بينما على الجانب الآخر توصلت دراسة (عبيد، ٢٠٠٨) إلى أن نشر التقارير المالية للشركات المصرية وما تحويه من معلومات لا يؤدى إلى تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات بعد النشر عما كان عليه قبل النشر، كما أشارت دراسة دراسة (Gilaninia, et al., 2012) إلى عدم وجود علاقة بين جودة التقارير المالية والافراط في الاستثمار، وأوضحت أنه بالرغم من وجود علاقة سلبية بين جودة التقارير المالية

والنفص في الاستثمار، الاَّ أن هذه العلاقة ضعيفة وغير معنوية، كما أشارت دراسة (Aulia and Siregar, 2018) أنه لا يوجد تأثير لجودة التقارير المالية في الحد من الإفراط في الاستثمار.

واستناداً إلى ما سبق يمكن إشتقاق فرض الدراسة التالي والذي يمكن صياغته على النحو التالي:

H2: توجد علاقة معنوية إيجابية بين جودة التقارير المالية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

٣/٣/٤: ثالثاً: دراسات تناولت دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الاستثمار:

نظراً لكون المراجعة الداخلية لديها القدرة على الإلمام بأنشطة الشركات، وبالتالي تتوفر لديهم القدرة على الفصل بين القرارات التشغيلية العادية والسلوك الإنتهازي، وإذا علم المديرون ذلك فمن المتوقع أن يتجنبوا ممارسات إدارة الأرباح، كما يمكن للمراجعة الداخلية المساهمة في الحد من هذه الممارسات من خلال منع الوقوع فيها، أو من خلال منعها من الاساس عن طريق منع اتخاذ القرارات الانتهازية التي تهدف إلى التاثير على المعلومات المالية، وبذلك يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي مباشر على دقة المعلومات المالية والحد من عدم تماثل المعلومات، حيث تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة، وتعمل على عدم قيام الادراة باتخاذ قرارات استثمارية خاطئة ينتج عنها الإفراط أو النقص في الاستثمار (عبدالوهاب وآخرون،٢٠١٧، صـ ٢٣٢)، لذلك سيتم استعراض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بجودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار.

- ١/٣/٣/٤ **أشارت دراسة (Holt and Dezoort, 2009)** إلى أنه من متطلبات الحوكمة الحصول على تقارير من الإدارة ولجنة المراجعة والمراجع الخارجي، ويفتقر اصحاب المصالح إلى المعلومات حول عملية المراجعة الداخلية على الرغم من كونها أحد آليات حوكمة الشركات الهامة، لذا هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين وجود تقرير بنتائج عملية المراجعة الداخلية على ثقة المستثمرين وقرارات الاستثمار، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي كبير لوجود تقرير بنتائج عملية المراجعة الداخلية على ثقة اصحاب المصالح في التقارير المالية وثقة في كفاءة نظام الرقابة الداخلية خاصةً في الشركات ذات مخاطر الاحتيال المرتفعة.

- ٢/٣/٣/٤ حاولت دراسة (Saedi and Dastgir, 2017) فحص تأثير ضعف الرقابة الداخلية على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة ببورصة طهران، وقد اجريت الدراسة على ١٠٤ شركة في الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥، وقد أُستعرضت الدراسات المرتبطة بتلك العلاقة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إيجابية بين السيطرة على ضعف نظام الرقابة الداخلية وكفاءة الاستثمار،

حيث اشارت الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية القوي يستكشف نقاط القوى والضعف الداخلية في الشركات، بالإضافة إلى أن عملية المراجعة الداخلية هي جزء لا يتجزأ من هذا النظام، مما يؤدي إلى قدرة هذا النظام على حماية البيانات المالية من التلاعب، ومنع الإدارة من الوقوع في حالتي النقص والإفراط في الاستثمار.

- **٣/٣/٣/٤ أشارت دراسة (Zhao and Xu, 2017)** إلى وجود تأثير للكفاءة الاستثمارية للشركة على لتحقيق هدف تعظيم القيمة، كما اشارت إلى أنه من الشائع وجود استثماراً غير فعال في الشركات الصينية، على الرغم من تطبيق آليات حوكمة الشركات، لذا كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة ما اذا كان للمراجعة الداخلية تأثير على كفاءة الاستثمار في الشركات الصينية، بإعتبارها أحد آليات حوكمة الشركات، وقد تم إجراء دراسة تجريبية حول ما اذا كانت المراجعة الداخلية قادرة على تقليل الاستثمار غير الفعال، وتحسين كفاءة الاستثمار في الشركات، وتم التوصل إلى وجود علاقة سلبية بين المراجعة الداخلية والنقص والإفراط في الاستثمار في الشركات.

- **٤/٣/٣/٤ حاولت دراسة (Wang, et al., 2018)** معرفة مدى تأثير ازدواجية المهام بالنسبة لمدير المراجعة الداخلية على كفاءة الاستثمار في الشركات، فقد قام الباحثون بعمل فرضية الدراسة، والتي تنص على أن مدير المراجعة الداخلية عندما يكون عضو في مجلس المشرفين سيؤثر بالإيجاب على كفاءة الاستثمار في الشركات، وقامت الدراسة بإختبار تلك العلاقة، عن طريق اختبار بيانات الشركات المدرجة في البورصة الصينية منذ عام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ ، وقد توصلت الدراسة إلى تأكيد الافتراضية، حيث أن شغل مدير المراجعة الداخلية كعضو في مجلس المشرفين له تأثير إيجابي على كفاءة الاستثمار في تلك الشركات، ولا يختلف ذلك التأثير بين الشركات المملوكة للدولة وغير المملوكة للدولة، واشارت الدراسة إلى أنه كلما أمكن زيادة كفاءة المراجعين الداخليين كلما زادت كفاءة الاستثمار.

- **٥/٣/٣/٤ تناولت دراسة (علي وعثمان، ٢٠١٨)** المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، وتكمن أهمية هذه الدراسة في ضعف كفاءة دور المراجع الداخلي من خلال ترشيد قرارات الاستثمار، وهدفت الدراسة إلى التعرف على اثر الدور الحوكمي للمراجع الداخلي من خلال ترشيد القرارات الاستثمارية، وأختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إدارة المخاطر للمراجعة الداخلية وترشيد قرارات الاستثمار، وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية في ترشيد قرارات الاستثمار، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: الإلمام الكافي بكل المخاطر المحتملة تساعد في ترشيد قرارات الاستثمار، كما تساهم التوصيات المدرجة في

التقرير الشهري للمراجع في إضافة قيمة للمؤسسة وترشيد قرارات الاستثمار، تساهم قدرة المراجع المهنية ومسئولياته في أداء الخدمات الاستشارية بكفاءة مهنية عالية، مما يساعد في ترشيد قرارات الاستثمار، وقدمت الدراسة عدد من التوصيات منها: ضرورة اهتمام البنوك بتوفير متطلبات قسم المراجعة الداخلية والعمل على تطويرها، الدراسة الجيدة للقرار الاستثماري بكافة النواحي الشكلية والضمنية يلعب دوراً فعالاً في اتخاذ قرار استثماري رشيد.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن للباحث القول بأن المراجع الداخلي عندما يمارس دوره الحوكمي في المنشآت يؤثر بالإيجاب على كفاءة قرارات الاستثمار التي تتخذها إدارة الشركة، كما أن استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي وجودة أداء عمله، يساهم بشكل رئيسي في تحسين كفاءة هذه الاستثمارات، كما أشارت إلى أن نظام الرقابة الداخلية له دور في حماية البيانات المالية من التلاعب، وقوة هذا النظام يؤدي إلى اكتشاف نقاط القوى والضعف الداخلية في الشركات، بالإضافة إلى أن عملية المراجعة الداخلية هي جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام، مما يؤدي إلى قدرة هذا النظام على حماية البيانات المالية من التلاعب، كما أن لوجود تقرير بنتائج عملية المراجعة الداخلية تأثير على ثقة اصحاب المصالح في التقارير المالية وثقة في كفاءة هذا النظام، كما توصلت أخرى إلى أن شغل مدير المراجعة الداخلية كعضو في مجلس المشرفين له دوراً فعالاً في اتخاذ قرار استثماري رشيد.

وعلى الرغم من ندرة الدراسات التي ربطت بين المراجعة الداخلية وكفاءة الاستثمار بشكل مباشر خاصةً في بيئة الأعمال المصرية، إلاَّ أنه تم الاشارة إلى المراجعة الداخلية كونها أحد آليات حوكمة الشركات والتي لها علاقة إيجابية بكفاءة الاستثمار، وهو الأمر الذى يسعي الباحث إلى التحقق منه في بيئة الأعمال المصرية، من خلال اختبار الفرض التالي والذي يمكن صياغته على النحو التالي:

H3: توجد علاقة معنوية إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

أوجه الإتفاق والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة في الثلاثة أجزاء السابقة، يمكن للباحث القول بأن هناك تعارض في نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية، حيث أشارت الكثير من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية، ولكن تلك النتائج تعارضت مع نتائج دراسات (Al-Shetwi, et al., 2011) و(Schneider, 2013) و(عبدالوهاب وآخرون، ٢٠١٧)، و (علي، ٢٠١٧)، وبالرغم من إتفاق نتائج العديد من الدراسات على

وجود تاثير لجودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار ، الاَّ أن تلك الدراسات تباينت نتائجها مع نتائج دراسات (عبيد، ٢٠٠٨)، و(Gilaninia, et al., 2012)، و(Aulia and Siregar, 2018)، وتعتبر الدراسة الحالية إمتداداً للدراسات السابقة للعمل على تقديم أدلة عملية جديدة عن هذه العلاقة، وذلك عن طريق القيام بدراسة ميدانية لاستطلاع آراء المهتمين باتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية .

ويمكن للباحث القول بوجود ندرة نسبية في الدراسات التي تتناول اختبار العلاقة بين المراجعة الداخلية وكفاءة الاستثمار سواء في الدراسات العربية أو الأجنبية، وتبقى الدراسة الحالية إمتداداً للدراسات السابقة ذات الصلة من حيث تناولها لثلاثة محاور (المراجعة الداخلية، جودة التقارير المالية، كفاءة الاستثمار) والتي حظيت بإهتمام كبير في السنوات الاخيرة من الباحثين، وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتناول هذه المحاور معاً .

كما تأتي الدراسة الحالية في إطار توجه الدولة نحو الإهتمام بالمراجعة الداخلية ، حيث اتخذ رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ باستحداث تقسيم تنظيمي للمراجعة الداخلية والحوكمة بوحدات الجهاز الإداري للدولة، ويعتبر أهم ما ينص عليه القرار هو: إنشاء إدارات للمراجعة الداخلية بكافة الجهات والوحدات الحكومية للدولة، وتوصيف مهام إدارة المراجعة الداخلية ونطاق العمل ووضع شروط شغل الوظائف، وإلغاء التقسيمات التنظيمية التي قد يتعارض دورها أو تقوم بمهام مماثلة لإدارة المراجعة الداخلية (جريدة الوقائع المصرية – العدد ١٣٧ تابع (ب)).

ويأتي ذلك القرار على غرار المستوى الأقليمي، حيث شهدت بعض الدول العربية تطورات تهدف إلى تعزيز المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية، حيث قامت المملكة العربية السعودية بإصدار لائحة موحدة لوحدات المراجعة الداخلية بالأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة بموجب قرار رقم ١٢٩ لسنة ١٤٢٨ هجرياً، وقامت أيضاً دولة الإمارات العربية المتحدة بإصدار ميثاق ومنهجية المراجعة الداخلية للحكومة الاتحادية بموجب قرار رقم ١ لعام ٢٠١٣ ميلادياً (محمد، ٢٠١٩، صـ٣٢٢)

ويمكن للباحث القول بأن هذه الإجراءات غير كافية، حيث لا يجب الاهتمام بالوحدات الحكومية فقط، ولكن يجب التطوير في بيئة الأعمال المصرية ككل، كما يجب أن يكون هناك إلزام من البورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية للشركات المدرجة بالبورصة المصرية بإنشاء إدارات مستقلة لتعزيز الشفافية، بدلاً من ترك الأمر إختيارياً.

الفصل الخامس:

منهجية الدراسة واختبار الفروض

مقدمة:

قام الباحث بدراسة ميدانية لاختبار فروض الدراسة، وذلك لصعوبة قياس أحد متغيرات الدراسة (المراجعة الداخلية) بشكل كمي، وذلك على غرار دراسات (علي،٢٠١٧)، (شابون، ٢٠١٦)، (عبدالعظيم،٢٠١٧) ، وتهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار صحة فروض الدراسة حول أثر ودور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية، وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

كما يتناول الباحث في هذا الفصل الإحصاء الوصفي لمتغيرات عينة ومجتمع الدراسة، من خلال توضيح إجراءات وأساليب التحليل الإحصائي التي استخدمت في اختبار فروض الدراسة، وكيفية تصميم قائمة الاستقصاء، وإدخال ومعالجة البيانات، وتحديد معامل الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى توصيف عينة الدراسة، وفي النهاية يتم اختبار فروض الدراسة.

وبناءً على ما سبق يقوم الباحث بتنظيم وتقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

٥/١: الإحصاء الوصفي لمتغيرات مجتمع وعينة الدراسة.

٥/٢: تحليل النتائج واختبار فروض الدراسة.

٥/١: الإحصاء الوصفي لمتغيرات مجتمع وعينة الدراسة:

يسعى الباحث في هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على الإطار العام للتحليل الإحصائي المتبع في توصيف واختبار بيانات الدراسة الميدانية، حيث يتم تحديد الإجراءات وأساليب التحليل الإحصائي الخاصة بعملية إدخال ومعالجة البيانات، إضافة إلى تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحديد الاتجاهات العامة لمتغيرات الدراسة مثل التكرار، المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف المعياري، وأيضاً تحديد معامل الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات الدراسة وفقاً لأسلوب ألفاكرونباخ، ويتم ذلك على النحو التالي:

٥/١/١: أساليب وإجراءات التحليل الإحصائي:

قام الباحث بإتباع العديد من الإجراءات والأساليب الإحصائية خلال المراحل المختلفة للدراسة الميدانية واختبار فروض الدراسة، خاصة في المراحل المتعلقة بتصميم قائمة الاستقصاء، ومرحلة إدخال ومعالجة البيانات، ومرحلة الاحصاءات الوصفية، ومرحلة اختبار فروض الدراسة، وذلك على النحو التالي:

١/١/١/٥- تصميم قائمة الاستقصاء:

قام الباحث في ضوء الهدف الرئيسي للدراسة وفروضها بتصميم قائمة استقصاء بهدف جمع البيانات من ثلاث فئات مرتبطة باتخاذ القرارات الاستثمارية نظراً لما يتمتعون به من خبرات علمية وعملية في مجال الدراسة، وذلك بهدف استبيان آرائهم عن أثر دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية، وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وتتمثل فئات الدراسة في:

١. **فئة المراجعين الداخليين بالشركات المقيدة بالبورصة:** لما يمتلكون من خبرة عملية في مجال المراجعة الداخلية وعلى وعي وإدراك شديد للدور الذي تلعبه إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية.

٢. **فئة المحللين الماليين بشركات السمسرة:** حيث أنهم على درجة عالية من الوعي بمحتويات التقارير المالية ويتعاملون في أسهم الشركات بيعاً وشراءً، ويتاح لهم معلومات تمكنهم من إجراء تحليلات جيدة، بما يمكنهم من تقييم جودة التقارير المالية للشركات وكفاءة الاستثمار.

٣. **فئة العاملين بصناديق الاستثمار [١] بالبنوك التجارية في مصر (كمستثمر مؤسسي) [٢]:** حيث أنهم يستخدمون التقارير المالية للشركات لتقييم الفرصة الاستثمارية الموجودة لديها، وسوف يقومون بمسح السوق من أجل البحث عن أفضل الفرص لتحقيق الأرباح.

وقد تم اختيار عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة الطبقية، حيث يعد هذا الأسلوب هو الأنسب إحصائياً تبعاً لطبيعة مجتمع الدراسة، حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى ثلاث طبقات، تمثل فئات الدراسة الثلاثة، وتم اختيار عدد من المفردات من كل طبقة بشكل عشوائي، حيث قام الباحث بإعداد (٢٥٠) قائمة استقصاء، وتم توزيعهم بشكل تحكمي ووفقاً لما هو متاح على النحو التالي: عدد (١٠٠) مفردة من المراجعين الداخليين للشركات المقيدة بالبورصة وقد تم اختيار هذه الشركات بناءً على مؤشر EGX30 (ملحق ٢)، وعدد (٧٥) مفردة من المحللين الماليين

١- صندوق الاستثمار هو محفظة لرأس المال ينتمي إلى العديد من المستثمرين الذين يستخدمونها بشكل جماعي، لشراء الأوراق المالية والأسهم في الشركات، بينما يحتفظ كل مستثمر بملكية أسهمه الخاصة والتحكم فيها، حيث يوفر مجموعة أوسع من فرص الاستثمار، وخبرة إدارية أكبر، ورسوم استثمار أقل، مما يمكن للمستثمرين الحصول عليه بمفردهم، وتدار الصناديق وفقا للخطة والغاية التي يحددها مدير الصندوق، بما يضمن التنوع ودرجة منخفضة من المخاطرة الاستثمارية.

٢- يقصد بالمستثمر المؤسسي المستثمر من خلال صندوق أو بصورة مباشرة والتي يشترط أن تدار من قبل جهة رسمية مخولة، توفر الاحتر افية والقدرة على إدراك أبعاد الاستثمار وبناء القرار بصورة احتر افية، أي أن هناك جهازاً متكاملاً تتوفر لديه الخلفية العلمية الجزئية والكلية لبناء قرار سليم بناءً على المعلومات المتوفرة.

بشركات السمسرة في الأوراق المالية (ملحق٢)، وكذلك عدد (٧٥) مفردة من العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك التجارية (ملحق٢)، وقد بلغ عدد الاستجابات الواردة (٢٠٠) استمارة، استبعد منها عدد (١٦) قائمة لعدم صلاحيتها بسبب عدم استكمال البيانات، وتم الاعتماد على القوائم الصحيحة الصالحة لإجراء التحليل الإحصائي وعدد (١٨٤) قائمة بنسبة (٧٣,٦%) من إجمالي عدد القوائم الموزعة، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٥-١) استجابات فئات مجتمع الدراسة

فئات الدراسة	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستردة	عدد القوائم المستبعدة	القوائم الصحيحة	
				عدد	نسبة
المراجعين الداخليين	١٠٠	٨٠	٩	٧١	%٧١
المحللين الماليين بشركات السمسرة	٧٥	٥٧	٣	٥٤	%٧٢
العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك	٧٥	٦٣	٤	٥٩	%٧٨,٦
الإجمالي	٢٥٠	٢٠٠	١٦	١٨٤	%٧٣,٦

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي.

وللموافقة أو عدم الموافقة على أسئلة الاستقصاء فقد تم تصميم الأسئلة وفقاً لمقياس ليكرت Likert Scale الخماسي (موافق تماماً، موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق، وغير موافق تماماً)، وتمت عملية التصميم للقائمة للإجابة على أسئلة الاستقصاء وفقاً للعديد من المحاور على النحو التالي:

١- المحور الأول: يختص بقياس تأثير دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، ويقاس هذا المحور من خلال مجموعة من الأسئلة.

٢- المحور الثاني: يختص بقياس تأثير جودة التقارير المالية على رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، ويقاس هذا المحور من خلال مجموعة من الأسئلة.

٣- المحور الثالث: يختص بقياس تأثير إدارة المراجعة الداخلية على رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، ويقاس هذا المحور من خلال مجموعة من الأسئلة.

٥/١/١/٢ – مرحلة إدخال ومعالجة البيانات:

وقد تم ترميز البيانات وتفريغها في الحاسب الآلي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) (Version 23) وذلك لكل من المتغيرات الديموجرافية والمتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة.

٥/١/١/٣: مرحلة الإحصاءات الوصفية:

قام الباحث باستخراج الإحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بسمات مفردات عينة الدراسة، هذا وتتضح فئات المتوسط المرجح وفقاً لمعايير الموافقة وعدم الموافقة في إطار مقياس ليكرت Likert Scale ذي الدرجات الخمس، والذي تم استخدامه في هذه الدراسة كما يلي:

جدول (٥–٢): فئات المتوسط المرجح وفقاً لمعايير الموافقة وعدم الموافقة

الفئـة	الاتجاه
١ – ١,٧	تميل الإجابات إلى غير موافق على الإطلاق.
١,٨ – ٢,٥	تميل الإجابات إلى غير موافق.
٢,٦ – ٣,٣	تميل الإجابات إلى موافق إلى حد ما.
٣,٤ – ٤,١	تميل الإجابات إلى موافق.
٤,٢ – ٥	تميل الإجابات إلى موافق جداً.

المصدر: إعداد الباحث.

١–توصيف عينة الدراسة طبقاً للمؤهل العلمي:

جدول رقم (٥–٣) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المراجعين الداخليين		المحللين الماليين بشركات السمسرة		العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
دبلوم	٢	%٢,٨	–	–	١	%١,٧
بكالوريوس	٤٥	%٦٣,٤	٣٦	%٦٦,٧	٣٦	%٦١

ماجستير	١١	%١٥,٥	٦	%١١,١	١٤	%٢٣,٧
دكتوراه	٤	%٥,٦	٦	%١١,١	٢	%٣,٤
شهادة مهنية	٩	%١٢,٧	٦	%١١,١	٦	%١٠,٢
المجموع	٧٠	%١٠٠	٥٤	%١٠٠	٥٩	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (٥-٣) أن توزيع مفردات عينة المراجعين الداخليين حسب المؤهل العلمي تشير إلى أن حملة البكالوريوس يمثلون نسبة (٦٣,٤%)، ويليهم حملة الماجستير بنسبة (١٥,٥%)، ثم حملة الشهادات المهنية بنسبة (١٢,٧%)، ثم حملة الدكتوراه بنسبة (٥,٦%)، وأخيراً الحاصلون على دبلوم بنسبة (٢,٨%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة للمراجعين الداخليين.

في حين أن توزيع مفردات عينة المحللين الماليين بشركات السمسرة في الأوراق المالية حسب المؤهل العلمي تشير إلى أن حملة البكالوريوس يمثلون نسبة (٦٦,٧%)، ويليهم حملة الماجستير، محملة الشهادات المهنية، وحملة الدكتوراه كلهم بنفس النسبة (١١,١%)، من إجمالي مفردات عينة الدراسة للمحللين الماليين بشركات السمسرة في الأوراق المالية.

كما أن توزيع مفردات عينة العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك حسب المؤهل العلمي تشير إلى أن حملة البكالوريوس يمثلون نسبة (٦١%)، ويليهم حملة الماجستير بنسبة (٢٣,٧%)، ثم حملة الشهادات المهنية بنسبة (١٠,٢%)، ثم حملة الدكتوراه كلهم بنسبة (٣,٤%)، وأخيراً الحاصلون على دبلوم بنسبة (١,٧%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة للعاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك.

٢- توصيف عينة الدراسة طبقاً للتخصص:

جدول رقم (٥-٤) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	المراجعين الداخليين		المحللين الماليين بشركات السمسرة		العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
محاسبة	٥٣	%٧٤,٦	٣٣	%٦١,١	٣٠	%٥٠,٨

إدارة أعمال	١٢	%١٦,٩	١٠	%١٨,٥	١٢	%٢٠,٣
علوم مالية ومصرفية	٤	%٥,٦	٩	%١٦,٧	١٠	%١٦,٩
اقتصاد	٢	%٢,٨	٢	%٣,٧	٧	%١١,٩
المجموع	٧٠	%١٠٠	٥٤	%١٠٠	٥٩	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (٥-٤) أن توزيع مفردات عينة المراجعين الداخليين حسب التخصص، تشير إلى أن تخصص محاسبة يمثل نسبة (٧٤,٦%)، ويليه تخصص إدارة أعمال بنسبة (١٦,٩%)، ثم تخصص علوم مالية ومصرفية بنسبة (٥,٦%)، وأخيراً تخصص اقتصاد بنسبة (٢,٨%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة للمراجعين الداخليين.

في حين أن توزيع مفردات عينة المحللين الماليين بشركات السمسرة في الأوراق المالية حسب التخصص، تشير إلى أن تخصص محاسبة يمثل نسبة (٦١,١%)، ويليه تخصص إدارة أعمال بنسبة (١٨,٥%)، ثم تخصص علوم مالية ومصرفية بنسبة (١٦,٧%)، وأخيراً تخصص اقتصاد بنسبة (٣,٧%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة للمحللين الماليين بشركات السمسرة في الأوراق المالية.

كما أن توزيع مفردات عينة العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك حسب التخصص، تشير إلى أن تخصص محاسبة يمثل نسبة (٥٠,٨%)، ويليه تخصص إدارة أعمال بنسبة (٢٠,٣%)، ثم تخصص علوم مالية ومصرفية بنسبة (١٦,٩%)، وأخيراً تخصص اقتصاد بنسبة (١١,٦%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة للعاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك.

٣- توصيف عينة الدراسة طبقاً للخبرة:

جدول رقم (٥-٥) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الخبرة

الخبرة	المراجعين الداخليين		المحللين الماليين بشركات السمسرة		العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من ٥ سنوات	١٣	%١٨,٣	١٥	%٢٧,٨	١٢	%٢٠,٣

من ٥ سنوات إلى ١٠	٣٠	٤٢,٣%	١٦	٢٩,٦%	٢٥	٤٢,٤%
من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة	٢٥	٣٥,٢%	١٦	٢٩,٦%	١٦	٢٧,١%
أكثر من ١٥ سنة	٣	٤,٢%	٧	١٣%	٦	١٠,٢%
المجموع	٧٠	١٠٠%	٥٤	١٠٠%	٥٩	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (٥-٥) أن توزيع مفردات عينة المراجعين الداخليين حسب الخبرة (عدد سنوات العمل في مجال العمل والتخصص)، تشير إلى أن متوسط عدد سنوات الخبرة من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات تحوز نسبة (٤٢,٣%)، ويليها متوسط عدد سنوات الخبرة من ١٠سنوات إلى ١٥ سنة بنسبة (٣٥,٢%)، ويليها متوسط عدد سنوات الخبرة أقل من ٥ سنوات بنسبة (١٨,٣%)، وأخيراً ويليها متوسط عدد سنوات الخبرة أكثر من ١٥ سنة بنسبة (٤,٢%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة للمراجعين الداخليين.

في حين أن توزيع مفردات عينة المحللين الماليين بشركات السمسرة في الأوراق المالية حسب الخبرة، تشير إلى أن متوسط عدد سنوات الخبرة من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات تحوز نسبة (٢٩,٦%)، ويليها متوسط عدد سنوات الخبرة من ١٠سنوات إلى ١٥ سنة بنسبة (٢٩,٦%)، ويليها متوسط عدد سنوات الخبرة أقل من ٥ سنوات بنسبة (٢٧,٨%)، وأخيراً ويليها متوسط عدد سنوات الخبرة أكثر من ١٥ سنة بنسبة (١٣%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة المحللين الماليين بشركات السمسرة في الأوراق المالية.

كما أن توزيع مفردات عينة العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك حسب الخبرة، تشير إلى أن متوسط عدد سنوات الخبرة من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات تحوز نسبة (٤٢,٤%)، ويليها متوسط عدد سنوات الخبرة من ١٠سنوات إلى ١٥ سنة بنسبة (٢٧,١%)، ويليها متوسط عدد سنوات الخبرة أقل من ٥ سنوات بنسبة (٢٠,٣%)، وأخيراً ويليها متوسط عدد سنوات الخبرة أكثر من ١٥ سنة بنسبة (١٠,٢%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة للعاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك.

٤- متغيرات الدراسة:

اعتمدت عملية جمع بيانات الدراسة الميدانية على استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء وأخذ أراء واتجاهات عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة التالية:

الفرض الأول: حول دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

الفرض الثاني: حول تأثير جودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

الفرض الثالث: حول دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

٥- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لغرض اختبار فروض الدراسة، تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعية هذه البيانات وهي:

١. **اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha):** لقياس معامل الصدق ومعامل الثبات لمحاور ومحتويات قائمة الاستقصاء، والذي يعني دراسة مدى إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج.

٢. **المقاييس الوصفية Descriptive Measures:** وتشمل الوسط الحسابي، والذي يمثل مقياس النزعة المركزية الأنسب تبعاً لطبيعة البيانات، حيث تحتسب قيم الأوزان الخمسة لإجابات مقياس ليكرت. كما يحتسب الانحراف المعياري، ويعتبر أهم مقاييس التشتت والذي يعنى مدى تباعد الاستجابات عن بعضها البعض وعن الوسط الحسابي.

٣. **اختبار كروسكال- واليز Kruskal-Wallis:** هو اختبار للتجارب تامة العشوائية، وأحد اختبارات الفروض غير المعملية، وهي تلك الاختبارات التي تستخدم للتحليل الإحصائي للبيانات الوصفية والتي تكون في صورة ترتيبية، وهو اختبار مناظر لأسلوب تحليل التباين One Way ANOVA، لمقارنة مجتمعين أو أكثر، ولكن تحليل التباين يستخدم للبيانات الكمية، بينما اختبار كروسكال-واليز يستخدم للبيانات الترتيبية، ويتم تطبيقه لاختبار الفروق بين آراء فئات الدراسة الثلاثة.

فرض العدم H0: لا توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة (المراجعين الداخليين والمحللين الماليين بشركات السمسرة والعاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك).

الفرض البديل H1: يوجد فروق معنوية بين آراء فئتين على الأقل من فئات الدراسة.

٤. **توزيع كاي تربيع Chi-Square:** حيث يتم استخدامها بعد تطبيق كروسكال-واليز لتحديد مدى معنوية الفروق بين عينات الدراسة وذلك عند مستوى معنوية ٥%.

٢/٥ – تحليل النتائج واختبار فروض الدراسة:

١ – التأكد من ثبات وصدق متغيرات الدراسة:

قام الباحث باستخدام معامل الثبات ألفاكرونباخ لقياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة، وقد تبين أن معامل الثبات ألفاكرونباخ لإجمالي متغيرات الدراسة لعينة المراجعين الداخليين قد بلغ (٠,٩٣٢) مما يدل على الثبات المرتفع لعينة الدراسة، الأمر الذي انعكس أثره على الصدق الذاتي (الذي يمثل الجذر التربيعي للثبات)، حيث بلغ (٠,٩٦٥). كما بلغ معامل الثبات لعينة المحللين الماليين بشركات السمسرة (٠,٩٢٩) ومعامل الصدق (٠,٩٦٣)، في حين بلغ معامل الثبات لعينة العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك (٠,٩٥٣) ومعامل الصدق (٠,٩٧٦). كما يظهر في الجدول التالي:

جدول (٥-٦) قياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة

محاور الاستقصاء	العبارات	المراجعين الداخليين		المحللين الماليين بشركات السمسرة		العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك	
		معامل الثبات	معامل الصدق	معامل الثبات	معامل الصدق	معامل الثبات	معامل الصدق
١. دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.	٣١	٠,٨٤٨	٠,٩٢٠	٠,٨٦٢	٠,٩٢٨	٠,٩١٤	٠,٩٥٦
٢. تأثير جودة التقارير المالية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.	١٧	٠,٨٧٧	٠,٩٣٦	٠,٨٥٢	٠,٩٢٣	٠,٩١٠	٠,٩٥٣

٣. دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.	١٧	٠,٨٣١	٠,٩١١	٠,٨٢٦	٠,٩٠٨	٠,٧٤٥	٠,٨٦٣
ثبات المحتوى لإجمالي الاستبيان	٦٥	٠,٩٣٢	٠,٩٦٥	٠,٩٢٩	٠,٩٦٣	٠,٩٥٣	٠,٩٧٦

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي.

٢- اختبار الفرض الأول للبحث:

استهدف هذا الفرض اختبار مدى وجود علاقة معنوية إيجابية بين دور إدارة المراجعة الداخلية ورفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وقد استخدم الباحث في هذا الشأن الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الأول حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وتم إعادة صياغة هذا الفرض في صورة فرض العدم كما يلي:

فرض العدم H_0 : لا توجد علاقة معنوية إيجابية بين دور إدارة المراجعة الداخلية ورفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

ويوضح الجدول التالي رقم (٥-٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرض الأول، بالنسبة للعينات الثلاثة.

جدول رقم (٥-٧) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الأول

العبارة	المراجعين الداخليين		المحللين الماليين بشركات السمسرة		العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١- تقل ثقة المستخدمين في القوائم المالية لعدم الاهتمام بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية.	٤,٩٠	.٣٤٥	٤,٦٥	.٦٧٧	٤,٨٨	.٣٧٥
٢- تزداد درجة الثقة في القوائم المالية عند وجود مراجعة داخلية فعالة وبالتالي يمكن توقع النتائج المستقبلية.	٤,٣٥	.٥٦٣	٤,٣٧	.٥٦٠	٤,٣٤	.٥١٢

٣- تؤثر المراجعة الداخلية في دقة وصدق وسلامة وموضوعية التقارير المالية.	٤,٣٩	.٨٣٦	٤,٤٦	.٦٣٦	٤,٥٤	.٥٩٧
٤- تعمل المراجعة الداخلية على حماية أصول الشركة وتحسين عملياتها، حيث أنها توفر معلومات حول جوانب القوة الضعف في نظام الرقابة الداخلية.	٤,٤٨	.٥٠٣	٤,٤٦	.٦٩٣	٤,٣١	.٦٢٣
٥- تقوم المراجعة الداخلية بعمليات الفحص وإعطاء النصائح والتوصيات عن العمليات التي تتم مراجعتها إلى الإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات.	٤,٤٢	.٦٦٩	٤,٤٣	.٦٦٢	٤,٥١	.٦٥٣
٦- يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	٤,٥١	.٥٥٧	٤,٥٧	.٦٠٢	٤,٤٧	.٧٢٨
٧- تساعد إدارة المراجعة الداخلية في إعطاء معلومات محاسبية دقيقة وهذا يرجع إلى استقلاليتها داخل الشركة.	٤,٣٨	.٧٠٤	٤,٣٣	.٦٤٤	٤,٣٢	.٨٤٠
٨- تزيد ثقة مستخدمي التقارير المالية بتوافر المؤهلات العلمية والعملية في المراجع الداخلي.	٤,٣٨	.٧٠٤	٤,٤١	.٧١٤	٤,٣٤	.٨٠١
٩- يتمكن المراجع الداخلي من الوصول إلى جميع السجلات والوثائق المناسبين لأداء واجبه القانوني دون قيود وباستقلالية مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.	٤,٣٥	.٦٧٨	٤,٥٦	.٥٧٢	٤,٤٤	.٦٥٠
١٠- تساهم المراجعة الداخلية في اعطاء معلومات محاسبية ذات جودة وموضوعية عند مراجعتها للتقارير والقوائم المالية.	٤,٥٤	.٦٠٥	٤,٤٦	.٦٣٦	٤,٣٢	.٧٣٠

١١- تساعد المراجعة الداخلية الإدارة والاطراف المرتبطة في اتخاذ القرارات المستقبلية.	٤,٣٧	.٧٠٢	٤,٤٨	.٧٢٠	٤,٣٢	.٩٥٥
١٢- تساعد المراجعة الداخلية الشركة في تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها الشركة.	٤,٧٣	.٥٨٥	٤,٥٢	.٦٦٦	٤,٩٢	.٢٨١
١٣- يزيد وجود إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية في الشركات المرجة بالبورصة المصرية من جودة التقارير المالية وبالتالي امكانية اعتماد الاطراف الخارجية عليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتلك الشركات.	٤,٢٨	.٦١٤	٤,٣٣	.٥٨٣	٤,٠٨	.٦٢٤
١٤- يؤخذ بتوصيات إدارة المراجعة الداخلية في كافة النواحي المالية والمحاسبية.	٤,٣١	.٨٣٨	٤,٠٧	.٨٢١	٤,٣٤	.٩٤٠
١٥- تستخدم إدارة المراجعة الداخلية أساليب وإجراءات لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.	٤,٣٨	.٥٩٤	٤,٣١	.٦٣٩	٤,٤٦	.٥٩٧
١٦- تساعد المراجعة الداخلية في تقديم معلومات خالية من التحيز، وتساعد في تقديم وصفاً كاملاً للوضع المالي في الشركة.	٤,٤٩	.٦٣٠	٤,٣١	.٦٩٦	٤,٥٣	.٥٩٨
١٧- تعمل المراجعة الداخلية على مكافحة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين جميع الإدارة واصحاب المصالح.	٤,٤٢	.٧٣٠	٤,٣١	.٧٧٣	٤,٣٢	.٧٠٦
١٨- يتوافر لدى المراجع الداخلي فهم لطبيعة عمل الشركة وتحديد المخاطر المحتملة، مما يساهم في تحسين جودة	٤,٤٤	.٦٢٦	٤,٢٦	.٧٠٥	٤,٥٤	.٦٥٢

المعلومات المحاسبية، والتخصيص الأمثل للموارد.						
١٩- يمكن للمراجعة الداخلية مساعدة الإدارة من خلال قيامها بمراقبة الأنشطة التي لا تستطيع مراقبتها بنفسها، وتحديد الفرص وتقليل مخاطر الغش، والتحقق من صحة التقارير المقدمة اليها.	٤,٢٥	.٨٢٣	٤,٢٨	.٨٥٦	٤,٢٢	.٧٤٤
٢٠- يقوم المراجع الداخلي بتوفير معلومات موضوعية وخالية من التحيز، مما يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية.	٤,٥٦	.٦٤٩	٤,٢٦	.٧٨٢	٤,٤٦	.٧٧٣
٢١- يقدم المراجع الداخلي المعلومات للإدارة العليا بشكل دقيق ومنظم لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم وسلامة نظام المعلومات.	٤,٤١	.٧٤٨	٤,٥٥	.٦٣٤	٤,٢٩	.٧٨٩
٢٢- يصعب معرفة مدى الإلتزام بالقوانين واللوائح في الشركات التي لا يوجد بها إدارة للمراجعة الداخلية.	٤,٤٥	.٧٥٢	٤,٣٩	.٧٨٧	٤,٤٧	.٧٥١
٢٣- يضفي وجود إدارة للمراجعة الداخلية في الشركات مزيد من الثقة في التقارير والقوائم المالية للشركة.	٤,٤٤	.٧٥١	٤,٦١	.٦٢٧	٤,٥٨	.٦٢٢
٢٤- تساعد المراجعة الداخلية في سير العمليات داخل الشركة وفق السياسات والإجراءات الموضوعة.	٤,٨٢	.٤٨٧	٤,٥٠	.٧٩٥	٤,٦٦	.٧٧٩
٢٥- عدم اهتمام الإدارة بالتوصيات والنصائح التي تقدمها إدارة المراجعة الداخلية تزيد من احتمالية ارتكاب الغش وتحريف المعلومات المالية.	٤,٢٧	.٥٨٥	٤,٣٧	.٥٩٢	٤,٢٧	.٥٥٢
٢٦- تعتبر المراجعة الداخلية أداة رقابة وضغط على باقي إدارات الشركة	٤,٢١	.٨٩٣	٤,٠٧	.٨٦٦	٤,٦٦	.٦٥٩

للعمل وفقاً للوائح والقوانين وتحسين أدائها.						
٢٧- تساعد المراجعة الداخلية الشركة في تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها الشركة.	٤,٣٩	.٥٩٧	٤,٢٨	.٨١١	٤,٤١	.٥٩١
٢٨- تعمل المراجعة الداخلية على زيادة قيمة الشركة عن طريق تقديم خدمات استشارية لكافة المستويات الإدارية، وتحسين كفاءة عملياتها وتوفير المعلومات التي تساعد على تنفيذ استراتيجياتها.	٤,٥٤	.٦٢٩	٤,٢٢	.٧٤٤	٤,٥٩	.٥٩١
٢٩- تُستخدم المراجعة الداخلية في الإشراف على عملية حوكمة الشركات وتحسين جودتها، وتساهم في دعمها من خلال تقييم العمليات والإجراءات الإدارية وتصميم هيكل الرقابة الداخلية.	٤,٣٧	.٦٣٨	٤,٤٨	.٦٠٦	٤,٣٤	.٦٨٥
٣٠- يؤدي التنسيق بين المراجعين الخارجيين والداخليين إلى تقليل الخلافات بين الإدارة والمراجعين الخارجيين، و تعزيز قدراتهم على إعداد تقارير مالية جيدة وفي الوقت المناسب، وإكمال أعمال المراجعة بشكل أسرع .	٤,٤٤	.٦٤٩	٤,٣٠	.٦٦٢	٤,٥٩	.٥٩١
٣١- تؤدي المراجعة الداخلية إلى تسهيل قيام لجنة المراجعة بدورها بطريقة فعالة، وذلك لأن أهداف المراجعة الداخلية تتماشى وتتوافق بشكل كبير مع مسئولية لجنة المراجعة في الرقابة على إعداد التقارير المالية.	٤,٣٧	.٦٦٠	٤,٣٧	.٧٦٠	٤,٣١	.٥٩٥

المتوسط الحسابي العام للفرض الأول	٤,٤٤	.٢٨٢	٤,٣٨	.٣٠٨	٤,٤٤	.٣٥٩

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق رقم (٥-٧) أن المتوسط العام لجميع العبارات محل الفرض الأول أكبر من (٣)، حيث بلغ (٤,٤٤)، (٤,٣٨)، (٤,٤٤) للعينات الثلاث؛ المراجعين الداخليين، المحللين الماليين بشركات السمسرة، العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك، على التوالي. وهذا يدل على أن هناك علاقة إيجابية بين دور إدارة المراجعة الداخلية ورفع جودة التقارير المالية للشركات، وذلك من وجهة نظر عينات الدراسة الثلاث (المراجعين الداخليين، المحللين الماليين بشركات السمسرة، العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك)، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري العام لجميع العبارات أقل من الواحد الصحيح، مما يدل على انخفاض التشتت في استجابات العينات الثلاث لهذه العبارات محل الفرض الأول، وأن اتجاهات مفردات عينات الدراسة الثلاث قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على أهمية دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية.

وبالنسبة لعينة المراجعين الداخليين، كانت أكثر العبارات أهمية بالنسبة لهم؛ أن تقل ثقة المستخدمين في القوائم المالية لعدم الاهتمام بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٩٠)، ويليها أن المراجعة الداخلية تساعد في سير العمليات داخل الشركة وفق السياسات والإجراءات الموضوعة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٨٢)، وفي المرتبة الثالثة أن المراجعة الداخلية تساعد الشركة في تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها الشركة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٧٣)، ويأتي في المرتبة الرابعة أن المراجع الداخلي يقوم بتوفير معلومات موضوعية وخالية من التحيز، مما يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٦).

أما بالنسبة لعينة المحللين الماليين بشركات السمسرة، كانت أكثر العبارات أهمية بالنسبة لهم؛ أن تقل ثقة المستخدمين في القوائم المالية لعدم الاهتمام بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٥)، ويليها أن وجود إدارة للمراجعة الداخلية في الشركات يضفي مزيد من الثقة في التقارير والقوائم المالية للشركة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦١)، وفي المرتبة الثالثة أن يقوم المراجع الداخلي يقوم بالتأكد من أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٧)، ويأتي في المرتبة الرابعة أن المراجع الداخلي يتمكن من الوصول إلى جميع السجلات والوثائق المناسبين لأداء واجبه القانوني دون قيود وباستقلالية مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٦).

وفيما يتعلق بعينة العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك ، كانت أكثر العبارات أهمية بالنسبة لهم؛ أن المراجعة الداخلية الشركة تساعد في تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها الشركة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٩٢)، ويليها أن تقل ثقة المستخدمين في القوائم المالية لعدم الاهتمام بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٨٨) ، وفي المرتبة الثالثة أن المراجعة الداخلية تساعد في سير العمليات داخل الشركة وفق السياسات والإجراءات الموضوعة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٧)، ويأتي في المرتبة الرابعة أن المراجعة الداخلية تعتبر أداة رقابة وضغط على باقي إدارات الشركة للعمل وفقاً للوائح والقوانين وتحسين أدائها وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٦).

ويخلص الباحث مما سبق أن هناك اتجاه إيجابي بالموافقة من عينة الدراسة الثلاث، على أهمية دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية. وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل أنه توجد علاقة معنوية إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (مبارك، ٢٠١١)، دراسة (Lin, 2011)، دراسة (Mohamed, et al., 2012)، دراسة (حافظ،٢٠١٢)، دراسة (مليجي، ٢٠١٣)، دراسة (الجمال وتركي، ٢٠١٤)، دراسة (Laković, et al., 2016)، دراسة (شابون، ٢٠١٦)، دراسة (محمد وخليل، ٢٠١٧)، دراسة (Ogundana, et al, 2017)، دراسة (Gros, et al., 2017)، دراسة (عامر وعامر، ٢٠١٨)، دراسة (Oussii and Taktak,2018)، دراسة (السديري، فلاتة، ٢٠١٨)، دراسة (الابياري، ٢٠١٨)، دراسة (عبدالواحد، ٢٠١٨)، دراسة (Al-Chahadah, et al, 2018) دراسة (Aldi, 2020) ،دراسة (يقوب والأسمري، ٢٠٢٠).

ومما سبق يمكن للباحث القول بأن المراجعة الداخلية تعد بمثابة مراجعة دورية على قرارات وتصرفات الإدارة، لذلك فإن أنشطتها وكفاءة إجراءاتها تحد من قدرة الإدارة على التدخل في إعداد التقارير والقوائم المالية، كالتدخل في وضع التقديرات المحاسبية والاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية.

كما تختلف مع نتائج دراسة (Al-Shetwi et al, 2011)، دراسة (عبد الوهاب وآخرون، ٢٠١٧)، دراسة (علي، ٢٠١٧) ، **ويمكن للباحث إرجاع اختلاف النتائج إلى اختلاف بيئة التطبيق أو اختلاف توقيت الدراسة ومجتمع الدراسة في الدراسات السابقة.**

وللوقوف مدى وجود فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة الثلاث حول دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، فقد قام الباحث باستخدام اختبار كروسكال–واليز واختبار Chi–Square على اجابات فئات عينة البحث على اسئلة الفرض الأول. وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي رقم (٥–٨).

جدول رقم (٥–٨) اختبار كروسكال–واليز للفروق بين أراء فئات الدراسة حول دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية

العبارة	فئات الدراسة	العدد	Mean Rank	Chi–Square	P–Value
دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية	المراجعين الداخليين	٧١	٩٤,٠٩	٢,١٥٥	.٣٤٠
	المحللين الماليين بشركات السمسرة	٥٤	٨٤,٠١		
	العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك	٥٩	٩٨,٣٦		
	الإجمالي	١٨٤			

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية (P–Value) أكبر من ٥%، وبالتالي يتضح عدم وجود فروق معنوية بين مجموعات الدراسة الثلاثة (المراجعين الداخليين، المحللين الماليين بشركات السمسرة، العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك). بالنسبة لآرائهم حول دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

٣– اختبار الفرض الثاني للبحث:

استهدف هذا الفرض اختبار مدى وجود علاقة معنوية إيجابية بين جودة التقارير المالية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. وقد استخدم الباحث في هذا الشأن الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الثاني حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري. وتم إعادة صياغة هذا الفرض في صورة فرض العدم كما يلي:

فرض العدم: H_0 لا توجد علاقة معنوية إيجابية بين جودة التقارير المالية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

ويوضح الجدول التالي رقم (٥-٩) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرض الثاني، بالنسبة للعينات الثلاث.

جدول رقم (٥-٩) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الثاني

العبارة	المراجعين الداخليين		المحللين الماليين بشركات السمسرة		العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١. لكي يتمكن المديرين من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة عليهم أن يعتمدوا على معلومات مالية دقيقة وموضوعية.	٤,٨٥	.٤٩٧	٤,٨١	.517	٤,٩٥	.٢٢٢
٢. يخفض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين من كفاءة الاستثمار في الشركات.	٤,٢٧	.٦٠٨	٤,٢٤	.٧٥١	٤,٣٦	.٥١٧
٣. تعد التقارير والقوائم المالية هي المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.	٤,٤١	.٩٣٥	٤,٣٣	.٧٧٧	٤,٣٤	.٥٢٤
٤. تتمكن التقارير المالية الجيدة من نقل المعلومات المتعلقة بعمليات الشركة إلى المستثمرين، بالشكل الذي يمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة فيما يتعلق بالشركة.	٤,٤١	.٦٦٧	٤,٥٤	.٦٣٦	٤,٣٢	.٧٠٦
٥. يعتبر ارتفاع جودة التقارير المالية من أهم الآليات للحد من عدم تماثل المعلومات، الأمر	٤,٤٨	.٦٢٩	٤,٥٢	.٦٣٧	٤,٤٤	.٦٧٦

الذي يسهم في الحد من مشكلة الاختيار المعاكس والمخاطر الأخلاقية، وبالتالي زيادة كفاءة الاستثمار.						
٦. تساعد جودة التقارير المالية المديرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الجيدة وتجنب القرارات غير الرشيدة.	٤,٣٢	.٦٢٧	٤,٢٢	.٨٣٩	٤,٣٤	.٦٣٣
٧. يعتمد المستثمرون على المعلومات المحاسبية لفهم وتقييم قرارات المديرين الاستثمارية .	٤,٣٤	.٧٩٢	٤,٥٦	.٥٧٢	٤,٣٧	.٨٢٨
٨. تساعد جودة التقارير المالية المستثمرين على التمييز بين الشركات ذات الأداء الجيد والشركات ذات الأداء السيئ، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، وبالتالي الحد من الاستثمار الأقل من اللازم.	٤,٢٧	.٦٧٥	٤,٥٧	.٦٣٣	٤,١٩	.٩٠٠
٩. تعمل التقارير المالية الجيدة على إمداد المستثمرين بالمعلومات الكاملة عن الشركات التي تبحث عن التمويل اللازم للفرص الاستثمارية، وبالتالي قدرة المستثمرين على التفرقة بين الشركات ذات الأداء الجيد والشركات ذات الأداء السيئ و تجنب كلاً من مشكلة الاختيار المعاكس، والاستثمار الأقل من اللازم.	٤,٥١	.٦٣٠	٤,٣٧	.٧٨٤	٤,٤٦	.٧٩٥

١٠. تمنع التقارير المالية الجيدة المديرين من اتخاذ قرارات استثمارية في غير صالح المستثمرين، وتحد من مشكلة الانهيار الأخلاقي، وبالتالي تجنب الاستثمار الأكثر من اللازم.	٤,٢٥	.٨٢٣	٤,٦٧	.٥٨٣	٤,٣٤	.٧١٠
١١. توفر التقارير المالية الجيدة معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وذلك للمساعدة في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.	٤,٧٧	.٥٤٠	٤,٢٢	.٧٩٣	٤,٨٠	.٥١٨
١٢. تخفض دقة وموضوعية المعلومات المالية من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية بالشركة، وبالتالي تزيد من كفاءة سوق رأس المال، والوصول إلى أسعار الأسهم الحقيقية، وتوافر السيولة اللازمة.	٤,٢٤	.٧٦٥	٤,٢٨	.٩٢٠	٤,١٤	.٨٨٠
١٣. يؤدي انخفاض جودة التقارير المالية إلى ارتفاع عدم تماثل المعلومات، مما يزيد من درجة المخاطرة لدى المستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال.	٤,٤٥	.٦٧٢	٤,٤١	.٧٦٥	٤,٦٨	.٦٢٨
١٤. تساعد التقارير المالية الجيدة المستخدمين على اتخاذ قرارات رشيدة، وبالتالي التوزيع الأمثل للموارد وتحقيق كفاءة الاستثمار.	٤,٣٢	.٧٥٢	٤,٦٥	.٥٢٠	٤,٣١	.٧٢٥

١٥. تمثل المعلومات المالية ذات الجودة المرتفعة مصدراً هاماً للمعلومات، والتي يمكن لحملة الأسهم أن يستخدموها لمراقبة أعمال إدارة الشركة، مما يساعد في إيجاد دور إشرافي على سوق المال بالشكل الذي يساهم في تخفيض مشكلات الوكالة بين حملة الأسهم والمديرين.	٤,٣٠	.٨٨٥	٤,٣٧	.٦٢٣	٤,٢٢	.٧٤٠
١٦. تخفض دقة وموضوعية المعلومات المالية تكاليف التمويل الخارجي؛ وذلك يؤدي في النهاية إلى زيادة كفاءة القرارات الاستثمارية.	٤,٣٢	.٦٩٢	٤,٣٩	.٦٨٥	٤,١٤	.٩٥٥
١٧. تزيد دقة وموضوعية المعلومات المالية من القدرات الإشراقية لحملة الأسهم على المديرين، وتحسين أداء الإدارة عند الاختيار بين المشروعات الاستثمارية.	٤,٤٥	.٧٨٩	٤,٣٣	.٧٧٧	٣,٣٤	.٦٠٥
المتوسط الحسابي العام للفرض الثاني	٤,٤١	.٤١٤	٤,٤٤	.٣٨٣	٤,٣٩	.٤٨٦

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق رقم (٥-٩) أن المتوسط العام لجميع العبارات محل الفرض الثاني أكبر من (٣)، حيث بلغ (٤,٤١)، (٤,٤٤)، (٤,٣٩) للعينات الثلاث؛ المراجعين الداخليين، المحللين الماليين بشركات السمسرة، العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك على التوالي، وهذا يدل على أن هناك علاقة إيجابية بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وذلك من وجهة نظر عينات الدراسة الثلاث (المراجعين الداخليين المحللين الماليين بشركات السمسرة، العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك). كما يلاحظ أن الانحراف المعياري العام لجميع العبارات أقل من الواحد الصحيح، مما يدل على انخفاض التشتت في

استجابات العينات الثلاث لهذه العبارات محل الفرض الثاني، وأن اتجاهات مفردات عينات الدراسة الثلاث قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على أهمية جودة التقارير المالية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

وبالنسبة لعينة المراجعين الداخليين، كانت أكثر العبارات أهمية بالنسبة لهم؛ أنه لكي يتمكن المديرين من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة عليهم أن يعتمدوا على معلومات مالية دقيقة وموضوعية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٨٥)، ويليها أن التقارير المالية الجيدة توفر معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وذلك للمساعدة في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٧٧)، وفي المرتبة الثالثة أن التقارير المالية الجيدة تعمل على إمداد المستثمرين بالمعلومات الكاملة عن الشركات التي تبحث عن التمويل اللازم للفرص الاستثمارية، وبالتالي قدرة المستثمرين على التفرقة بين الشركات ذات الأداء الجيد والشركات ذات الأداء السيئ و تجنب كلاً من مشكلة الاختيار المعاكس، والاستثمار الأقل من اللازم وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥١)، ويأتي في المرتبة الرابعة أن ارتفاع جودة التقارير المالية يعتبر من أهم الآليات للحد من عدم تماثل المعلومات، الأمر الذي يسهم في الحد من مشكلة الاختيار المعاكس والمخاطر الأخلاقية، وبالتالي زيادة كفاءة الاستثمار وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٨).

أما بالنسبة لعينة المحللين الماليين بشركات السمسرة، كانت أكثر العبارات أهمية بالنسبة لهم؛ أنه لكي يتمكن المديرين من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة عليهم أن يعتمدوا على معلومات مالية دقيقة وموضوعية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٨١)، ويليها أن التقارير المالية الجيدة تمنع المديرين من اتخاذ قرارات استثمارية في غير صالح المستثمرين، وتحد من مشكلة الانهيار الأخلاقي، وبالتالي تجنب الاستثمار الأكثر من اللازم وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٧).، وفي المرتبة الثالثة أن التقارير المالية الجيدة تساعد المستخدمين على اتخاذ قرارات رشيدة، وبالتالي التوزيع الأمثل للموارد وتحقيق كفاءة الاستثمار وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٥)، ويأتي في المرتبة الرابعة أن جودة التقارير المالية تساعد المستثمرين على التمييز بين الشركات ذات الأداء الجيد والشركات ذات الأداء السيئ، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، وبالتالي الحد من الاستثمار الأقل من اللازم وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٧).

وفيما يتعلق بعينة العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك، كانت أكثر العبارات أهمية بالنسبة لهم؛ أنه لكي يتمكن المديرين من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة عليهم أن يعتمدوا على معلومات مالية دقيقة وموضوعية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٩٥)، ويليها أن التقارير المالية الجيدة توفر معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وذلك للمساعدة في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة. وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٨٠) ، وفي المرتبة الثالثة أن انخفاض جودة التقارير المالية يؤدي

إلى ارتفاع عدم تماثل المعلومات، مما يزيد من درجة المخاطرة لدى المستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٨)، ويأتي في المرتبة الرابعة أن التقارير المالية الجيدة تعمل على إمداد المستثمرين بالمعلومات الكاملة عن الشركات التي تبحث عن التمويل اللازم للفرص الاستثمارية، وبالتالي قدرة المستثمرين على التفرقة بين الشركات ذات الأداء الجيد والشركات ذات الأداء السيئ و تجنب كلاً من مشكلة الاختيار المعاكس، والاستثمار الأقل من اللازم وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٦).

ويخلص الباحث مما سبق، أن هناك اتجاه إيجابي بالموافقة من عينة الدراسة الثلاث، على أهمية جودة التقارير المالية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل أنه توجد علاقة معنوية إيجابية بين جودة التقارير المالية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة دراسة (sun, 2006)، دراسة (Biddle, et al., 2011) ودراسة (Cheng, et al., 2013)، دراسة (Mohammadi, 2014)، دراسة (يوسف، ٢٠١٤)، دراسة (Wang, et al., 2015)، دراسة (Zhai and wang, 2016)، دراسة (يوسف وابراهيم، ٢٠١٦)، دراسة (Mashayehi and kalhornia, 2016)، دراسة (Cherkasova and Rasadi, 2017)، دراسة (الصايغ وعبد المجيد، ٢٠١٧)، دراسة (مليجي، ٢٠١٧)، دراسة (الفضل، ٢٠١٨) دراسة (أبو العلا، ٢٠١٨)، دراسة (يوسف، ٢٠١٩)، دراسة (Assad and Alshurideh, 2020)، دراسة (خلف، ٢٠٢٠)، دراسة (Herbert and Harto, 2021)، دراسة (Malo-Alain, et al., 2021).

وتختلف مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (Gilaninia, et al., 2012)، دراسة (Aulia and Siregar, 2018).

ويمكن للباحث إرجاع اختلاف النتائج إلى اختلاف بيئة التطبيق أو اختلاف توقيت الدراسة ومجتمع الدراسة في الدراسات السابقة، وقد يرجع أيضاً إلى اختلاف مستوى كفاءة سوق المال في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، كما يمكنه القول بأن قبول هذا الفرض يرجع إلى أن التقارير المالية الجيدة قادرة على الحد من عدم تماثل المعلومات والذي يعد أهم أسباب عدم كفاءة الاستثمار.

ولاختبار مدى وجود فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة الثلاث حول أثر جودة التقارير المالية على رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وينص الفرض البديل على أنه: " توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة الثلاث حول أثر جودة التقارير المالية على رفع

كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية" وتم إعادة صياغة هذا الفرض في صورة فرض العدم كما يلي: " لا توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة الثلاث حول أثر جودة التقارير المالية على رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"

وقد تم دراسة الفروق بين آراء فئات الدراسة الثلاث (المراجعين الداخليين، المحللين الماليين بشركات السمسرة، العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك)، وقام الباحث باستخدام اختبار كروسكال–واليز واختبار Chi–Square. وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي رقم (٥–١٠).

جدول رقم (٥–١٠) اختبار كروسكال–واليز للفروق بين أراء فئات الدراسة حول أثر جودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية

العبارة	فئات الدراسة	العدد	Mean Rank	Chi–Square	P–Value
أثر جودة التقارير المالية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية	المراجعين الداخليين	٧١	٨٩,٩٧	.٢٦٣	.٨٧٧
	المحللين الماليين بشركات السمسرة	٥٤	٩٤,٢١		
	العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك	٥٩	٩٣,٩٧		
	الإجمالي	١٨٤			

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابقة أن القيمة الاحتمالية (P–Value) أكبر من ٥%، وبالتالي يتضح عدم وجود فروق معنوية بين مجموعات الدراسة الثلاثة (المراجعين الداخليين، المحللين الماليين بشركات السمسرة، العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك). بالنسبة لآرائهم حول أثر جودة التقارير المالية على رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وبالتالي يتم رفض الفرض البديل وقبول فرض العدم.

٤ – اختبار الفرض الثالث للبحث:

استهدف هذا الفرض اختبار مدى وجود علاقة معنوية إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. وقد استخدم الباحث في هذا الشأن الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الثالث حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري. وتم إعادة صياغة هذا الفرض في صورة فرض العدم كما يلي:

فرض العدم: H_0 لا توجد علاقة معنوية إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

ويوضح الجدول التالي رقم (٥-١١) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرض الثالث، بالنسبة للعينات الثلاث.

جدول رقم (٥-١١) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الثالث

العبارة	المراجعين الداخليين		المحللين الماليين بشركات السمسرة		العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١. تساعد إدارة المراجعة الداخلية مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة.	٤,٨٢	.٤٥٧	٤,٥٧	.٥٧٠	٤,٦٩	.٦٢٣
٢. تساهم إدارة المراجعة الداخلية في دقة وسلامة القوائم المالية وبالتالي مساعدة المستثمرين على معرفة حجم الأرباح المحققة في الشركة.	٤,٣٨	.٥٩٤	٤,٢٤	.٦٩٩	٤,١٥	.٦١١
٣. يؤثر تقرير إدارة المراجعة الداخلية بالإيجاب على مستخدمي القوائم المالية.	٤,٥٨	.٦٢٥	٤,٣٣	.٦١٤	٤,٥٤	.٦٧٨
٤.يقلل عدم الاهتمام بالمراجعة الداخلية من ثقة المستثمرين في القوائم المالية.	٤,٣٨	.٧٢٤	٤,٣٣	.٩١١	٤,٣٧	.٧١٧
٥. توفر إدارة المراجع الداخلية في تقاريرها معلومات خالية من التحيز تزيد من ثقة المستثمرين في القوائم والتقارير المالية.	٤,٥٤	.٦٢٩	٤,٣٧	.٧٣٤	٤,٤٩	.٧٢٨

٦. يُعد دعم المراجعة الداخلية لباقي آليات الحوكمة دعماً لجودة التقارير المالي، وبالتالي تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية.	٤,٣٠	.٦٨٤	٤,٥٥	.٦٩٣	٤,٣١	.٥٩٥
٧. تساعد المراجعة الداخلية في تحقيق دقة وموضوعية المعلومات المحاسبية، والتي تعتبر آلية هامة للرقابة على أداء الإدارة مما يجعلها تسعى إلى توجيه الموارد نحو المشروعات الجيدة وتجاهل المشروعات غير الجيدة.	٤,٢٥	.٧٣١	٤,٣٠	.٥٣٧	٤,٥٤	.٦٥٢
٨. يُعد استخدام المعلومات الاستثمارية التي يوفرها المراجع الداخلي من الأمور الضرورية والمهمة، عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.	٤,٣١	.٦٢٣	٤,٤٦	.٦٠٥	٤,٢٢	.٦٧١
٩. اتساع نطاق المراجعة الداخلية ليشمل خدمات تأكيدية واستشارية في مجالات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة ينعكس إيجابياً على كفاءة القرار الاستثماري للشركة.	٤,٤٢	.٦٤٧	٤,٤٤	.٦٩١	٤,٥٣	.٥٩٨
١٠. تعمل المراجعة الداخلية على زيادة قيمة الشركة عن طريق تقديم خدمات استشارية لكافة المستويات الإدارية وتحسين كفاءة عملياتها وتوفير المعلومات التي تساعد على تنفيذ استراتيجياتها، مما يؤدي إلى كفاءة استثماراتها.	٤,٣٩	.٨٠١	٤,٤٦	.٦٩٣	٤,٣٩	.٦١٦
١١. تساعد المراجعة الداخلية الإدارة من خلال قيامها بمراقبة الأنشطة التي لا تستطيع مراقبتها	٤,٧٧	.٥٩٠	٤,٦٩	.٥٤٣	٤,٨٣	.٤٦١

بنفسها، وتحديد الفرص وتقليل مخاطر الفشل، والتحقق من صحة التقارير المقدمة اليها، وتوفير المعلومات لعملية صنع القرار، مما يساعد على كفاءة قرارات الاستثمار التي تتخذها الإدارة.						
١٢. تتصدى المراجعة الداخلية كجزء من نظام الرقابة الداخلية للانهيار الأخلاقي الذي يمكن أن يقوم به المديرين، مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار الأكثر من اللازم.	٤,٢٣	.٦٨٠	٤,٢٠	.٦٢٦	٤,٢٩	.٥٢٧
١٣. قيام المراجعة الداخلية بالتأكد من صحة البيانات المالية يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، بالتالي تجنب الاختيار العكسي والاستثمار الأقل من اللازم.	٤,٥١	.٦٧٣	٤,٦١	.٦٢٧	٤,٦١	.٦١٦
١٤. يتوافر لدى المراجعة الداخلية القدرة على الإلمام بجميع أنشطة الشركة، وبالتالي تتوفر لديهم القدرة على الفصل بين القرارات التشغيلية العادية والسلوك الانتهازي، مما ينعكس إيجابياً على كفاءة الاستثمار.	٤,٣٤	.٦٩٦	٤,٥٤	.٥٧٣	٤,٤٢	.٥٩٣
١٥. يتمكن المراجع الداخلي من الوصول إلى السجلات والمستندات المناسبين لأداء واجبه دون قيود، مما يساهم في تحسين كفاءة وفعالية الاستثمارات المالية	٤,٥٨	.٦٠١	٤,٤٨	.٦٣٧	٤,٦١	.٥٢٦

١٦. لا يوجد تعارض بين مصالح المراجع الداخلي ومصلحة الشركة في تحسين كفاءة وفعالية الاستثمارات المالية.	٤,٤٤	.٥٧٩	٤,٥٤	.٥٧٣	٤,٥٤	.٥٣٦
١٧. يجب أن يكون هناك إلزاماً قانونياً للشركات المدرجة بالبورصة المصرية بتكوين إدارات مستقلة للمراجعة الداخلية، للمساعدة في تحقيق كفاءة الاستثمار في تلك الشركات.	٤,٥٧	.٥٧٧	٤,٤٦	.٦٩٣	٤,٥٩	.٥٦٥
المتوسط الحسابي العام للفرض الثالث	٤,٤٦	.٣٣٥	٤,٤٤	.٣٣٦	٤,٤٨	.٢٧١

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق رقم (٥-١١) أن المتوسط العام لجميع العبارات محل الفرض الثالث أكبر من (٣)، حيث بلغ (٤,٤٦)، (٤,٤٤)، (٤,٤٨) للعينات الثلاث؛ المراجعين الداخليين، المحللين الماليين بشركات السمسرة، العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك على التوالي. وهذا يدل على أن هناك علاقة إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية وكفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وذلك من وجهة نظر عينات الدراسة الثلاث (المراجعين الداخليين، المحللين الماليين بشركات السمسرة، العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك). كما يلاحظ أن الانحراف المعياري العام لجميع العبارات أقل من الواحد الصحيح، مما يدل على انخفاض التشتت في استجابات العينات الثلاث لهذه العبارات محل الفرض الثالث، وأن اتجاهات مفردات عينات الدراسة الثلاث قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على أهمية دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

وبالنسبة لعينة المراجعين الداخليين، كانت أكثر العبارات أهمية بالنسبة لهم؛ أن إدارة المراجعة الداخلية تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٨٢)، ويليها أن المراجعة الداخلية تساعد الإدارة من خلال قيامها بمراقبة الأنشطة التي لا تستطيع مراقبتها بنفسها، وتحديد الفرص وتقليل مخاطر الفشل، والتحقق من صحة التقارير المقدمة اليها، وتوفير المعلومات لعملية صنع القرار، مما يساعد على كفاءة قرارات الاستثمار التي تتخذها الإدارة. وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٧٧)، وفي المرتبة الثالثة أن تقرير إدارة المراجعة الداخلية

يؤثر بالإيجاب على مستخدمي القوائم المالية. وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٨)، ويأتي في المرتبة الرابعة أن المراجع الداخلي يتمكن من الوصول إلى السجلات والمستندات المناسبين لأداء واجبه دون قيود، مما يساهم في تحسين كفاءة وفعالية الاستثمارات المالية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٨).

أما بالنسبة لعينة المحللين الماليين بشركات السمسرة، كانت أكثر العبارات أهمية بالنسبة لهم؛ أن المراجعة الداخلية تساعد الإدارة من خلال قيامها بمراقبة الأنشطة التي لا تستطيع مراقبتها بنفسها، وتحديد الفرص وتقليل مخاطر الفشل، والتحقق من صحة التقارير المقدمة اليها، وتوفير المعلومات لعملية صنع القرار، مما يساعد على كفاءة قرارات الاستثمار التي تتخذها الإدارة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٩)، ويليها أن المراجعة الداخلية تقوم بالتأكد من صحة البيانات المالية يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، بالتالي تجنب الاختيار العكسي والاستثمار الأقل من اللازم. وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦١).، وفي المرتبة الثالثة أن إدارة المراجعة الداخلية تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٧)، ويأتي في المرتبة الرابعة أنه يُعد دعم المراجعة الداخلية لباقي آليات الحوكمة دعماً لجودة التقارير المالي، وبالتالي تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٥).

وفيما يتعلق بعينة العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك، كانت أكثر العبارات أهمية بالنسبة لهم؛ أن المراجعة الداخلية تساعد الإدارة من خلال قيامها بمراقبة الأنشطة التي لا تستطيع مراقبتها بنفسها، وتحديد الفرص وتقليل مخاطر الفشل، والتحقق من صحة التقارير المقدمة اليها، وتوفير المعلومات لعملية صنع القرار، مما يساعد على كفاءة قرارات الاستثمار التي تتخذها الإدارة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٨٣)، ويليها أن تساعد إدارة المراجعة الداخلية تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة. وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٩)، وفي المرتبة الثالثة أن قيام المراجعة الداخلية بالتأكد من صحة البيانات المالية يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، بالتالي تجنب الاختيار العكسي والاستثمار الأقل من اللازم. وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦١)، ويأتي في المرتبة الرابعة أن المراجع الداخلي يتمكن من الوصول إلى السجلات والمستندات المناسبين لأداء واجبه دون قيود، مما يساهم في تحسين كفاءة وفعالية الاستثمارات المالية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦١).

ويخلص الباحث مما سبق، أن هناك اتجاه إيجابي بالموافقة من عينة الدراسة الثلاث، على أهمية دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل أنه توجد علاقة معنوية إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة دراسة (Holt and Dezoort, 2009)، دراسة (أبو وطفه، ٢٠٠٩)، دراسة (Saedi and Dastgir, 2017)، دراسة (Zhao and Xu, 2017) ، دراسة (Wang, et al., 2018)، دراسة (علي عثمان، ٢٠١٨) .

ومما سبق توصل الباحث إلى أنه بالرغم من وجود ندرة نسبية في الدراسات التي تناولت تأثير المراجعة الداخلية على كفاءة الاستثمار إلاَّ أن هناك أتفاق على وجود تأثير لإدارة المراجعة الداخلية في تحسن كفاءة الاستثمار، بالإضافة إلى الدراسة الحالية، ويرجع الباحث ذلك إلى قدرة إدارة المراجعة الداخلية في الحد من التلاعب في التقارير المالية ، خاصةً إذا تم أداء مهامها بشكل جيد، وبالتالي الحد من عدم تماثل المعلومات وتقليل مشكلات الاختيار العكسي والانهيار الأخلاقي لدى المديرين، كما أنه يمكن للباحث القول بأن المستثمرون يعطون الثقة للفرص الاستثمارية المتاحة في شركات بها مراجعة داخلية جيدة قادرة على إظهار العمليات التي تقوم بها الشركة بشكل محايد وموضوعي.

ولاختبار مدى وجود فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة الثلاث حول دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. وينص الفرض البديل على أنه: " توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة الثلاث حول دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية "، وتم إعادة صياغة هذا الفرض في صورة فرض العدم كما يلي: " لا توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة الثلاث حول دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية ".

ولاختبار هذا الفرض تم دراسة الفروق بين آراء فئات الدراسة الثلاث (المراجعين الداخليين، المحللين الماليين بشركات السمسرة، العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك)، وقام الباحث باستخدام اختبار كروسكال–واليز واختبار Chi–Square. وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي رقم (٥–١٢).

جدول رقم (٥-١٢) اختبار كروسكال-واليز للفروق بين أراء فئات الدراسة حول دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية

العبارة	فئات الدراسة	العدد	Mean Rank	Chi-Square	P-Value
دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية	المراجعين الداخليين	٧١	٩٢,٦٩	.١٣٩	.٩٣٣
	المحللين الماليين بشركات السمسرة	٥٤	٩٠,٤٤		
	العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك	٥٩	٩٤,١٥		
	الإجمالي	١٨٤			

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابقة أن القيمة الاحتمالية (P-Value) أكبر من ٥%، وبالتالي يتضح عدم صحة الفرض البديل بعدم وجود فروق معنوية بين مجموعات الدراسة الثلاثة (المراجعين الداخليين، المحللين الماليين بشركات السمسرة، العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك). بالنسبة لآرائهم حول دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وبالتالي يتم رفض الفرض البديل وقبول فرض العدم.

٥: خلاصة نتائج اختبار فروض الدراسة:

يوضح الجدول التالي خلاصة نتائج اختبار فروض الدراسة والإجابة على أسئلته.

جدول (٥-١٣) خلاصة نتائج اختبار فروض الدراسة

الفرض	صيغة الفرض	نتيجة اختباره
H1	توجد علاقة معنوية إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.	تم قبوله
H2	توجد علاقة معنوية إيجابية بين جودة التقارير المالية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.	تم قبوله
H3	توجد علاقة معنوية إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.	تم قبوله

المصدر: إعداد الباحث.

الفصل السادس:

الخلاصة والنتائج والتوصيات والمقترحات البحثية المستقبلية

١/٦: ملخص فصول الدراسة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

تناول الباحث في هذا الفصل الهدف الرئيسي للدراسة والذي حدده في قياس وتفسير العلاقة بين إدارة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات الموجودة في سوق رأس المال المصري، ومدى تأثير تلك العلاقة على كفاءة الاستثمار في تلك الشركات، ثم استعرض بعد ذلك الأهداف الفرعية للدراسة، وقام بصياغة مشكلة الدراسة في هذا السؤال "ما هو دور إدارة المراجعة الداخلية في زيادة جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية؟"، وبناءً على ذلك قام الباحث بصياغة فروض الدراسة ثم استعرض أهميتها، وقام بتحديد المنهج الذي اعتمد عليه لإتمامها، ووضع الباحث حدود للدراسة والتي تخرج عن نطاق اهتمامه.

الفصل الثاني: عملية المراجعة الداخلية من منظور محاسبي ومهني

بدأ الباحث باستعراض الجانب المفاهيمي للمراجعة الداخلية في هذا الجزء من خلال تناول مجموعة من النقاط، فقد تناول الباحث مفهوم المراجعة الداخلية، والتطور المرحلي لمهنة المراجعة الداخلية، ونطاق عمل المراجعين الداخليين، والموقع التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية.

كما استعرض الباحث أهمية وأهداف المراجعة الداخلية، والاتجاهات المعاصرة في مهنة المراجعة الداخلية، كما استعرض المراجعة الداخلية كأحد آليات حوكمة الشركات، والعلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، والعلاقة بين المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة، والعلاقة التفاعلية بين المراجعة الداخلية والإدارة، ثم استعرض المراجعة الداخلية كجزء من نظام الرقابة الداخلية، ودور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر.

ثم استعرض الباحث جودة تنفيذ عملية المراجعة الداخلية، والإصدارات المهنية المتعلقة بجودة المراجعة الداخلية، ودور المراجعة الداخلية وفقاً لقانون Sarbanes-Oxley (SOX)، ومعايير المراجعة الداخلية الصادرة عن (IIA)، وأخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية والتي تناولها في أربعة عناصر (النزاهة، الموضوعية، السرية، الكفاءة المهنية والعملية)، ثم تناول عوامل تدعيم جودة المراجعة الداخلية والتي تناولها في أربعة نقاط (الاستقلال والموضوعية، الكفاءة المهنية، جودة تنفيذ المهام، الإسناد الخارجي لخدمات المراجعة الداخلية)، ثم تناول واقع مهنة المراجعة الداخلية في ظل البيئة المصرية.

الفصل الثالث: ماهية جودة التقارير المالية ومؤشرات قياسها

بدأ الباحث في هذا الفصل بتناول ماهية جودة التقارير المالية، فقد استعرض مفهوم جودة التقارير المالية وأهدافها، وأهمية جودة المعلومات الواردة بها.

ثم استعرض الباحث معايير جودة التقارير المالية والتي تناولها من خلال أربعة عناصر (معايير قانونية، معايير رقابية، معايير مهنية، معايير فنية)، كما استعرض العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية والتي أوضحها في سبعة نقاط (المعايير المحاسبية المطبقة في الشركات، العوامل النظامية، دوافع الإدارة، المراجعة الخارجية، الحوكمة، هيكل الملكية، أخلاقيات الأعمال).

ثم تناول الباحث مؤشرات جودة التقارير المالية والتي تناولها خلال مجموعة من النقاط مثل مؤشر منفعة المعلومات المحاسبية والتي استعرض خلاله الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية (الملائمة، المصداقية) والخصائص الثانوية (القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب، القابلية للفهم)، ومؤشر جودة الأرباح، ومؤشر الافصاح المحاسبي، ومؤشر التحفظ المحاسبي، ومؤشر تنبؤات المحللين الماليين، ثم استعرض الباحث بعد ذلك مجموعة من نماذج تقييم جودة التقارير المالية.

الفصل الرابع: دراسة العلاقة بين إدارة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية وأثر ذلك على كفاءة القرارات الاستثمارية

بدأ الباحث هذا الفصل بتناول ماهية القرارات الاستثمارية، وأوضح أن كفاءة الاستثمار تتحقق عندما لا يكون هناك انحراف عن المستوى الامثل للاستثمار، وأوضح ايضاً أثر المعلومات المحاسبية وعدم تماثل المعلومات على كفاءة القرارات الاستثمارية، وتناول الأسباب التي تؤدي إلى عدم تحقيق الشركات للمستوى الأمثل للاستثمار والتي أهمها الانهيار الأخلاقي للمديرين والاختيار العكسي، واللذان ينتجان عن حدوث عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة ومقدمي رأس المال إلى الشركة، مما يترتب عليه انخفاض كفاءة القرارات الاستثمارية.

كما استعرض الباحث الدراسات السابقة والتي تتعلق بموضوع الدراسة، وقم بتقسيمها إلى ثلاثة أجزاء: دراسات تناولت العلاقة بين إدارة المراجعة الداخلية والحد من ارتكاب الغش لرفع جودة التقارير المالية؛ ودراسات تناولت العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار؛ دراسات تناولت دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الاستثمار، ثم قام الباحث بصياغة ثلاثة فروض للدراسة كما يلي:

H: توجد علاقة معنوية إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

H: توجد علاقة معنوية إيجابية بين جودة التقارير المالية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

H: توجد علاقة معنوية إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

وأخيراً استعرض الباحث أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الفصل الخامس: الدراسة الميدانية واختبار الفروض

تناول الباحث في هذا الفصل الإحصاء الوصفي لمتغيرات عينة ومجتمع الدراسة، من خلال توضيح إجراءات وأساليب التحليل الإحصائي التي تم استخدامها في اختبار فروض الدراسة، وكيفية تصميم قائمة الاستقصاء، وإدخال ومعالجة البيانات، وتحديد معامل الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات الدراسة، إضافة إلى توصيف عينة الدراسة، وفي النهاية تم اختبار فروض الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي سوف يتم عرضها في الجزء التالي.

٢/٦: نتائج الدراسة

النتائج النظرية للدراسة:

- أظهرت الدراسة أن جودة المراجعة الداخلية لها دوراً فعالاً في رفع جودة التقارير المالية.
- تتحدد جودة المراجعة الداخلية بمجموعة من العوامل تتمثل في الاستقلال والموضوعية، والكفاءة المهنية، وجودة تنفيذ المهام، والإسناد الخارجي لخدماتها.
- تعتبر المراجعة الداخلية من أهم آليات الحوكمة والتي يعتمد عليها للحد من تضارب المصالح وحماية جميع الأطراف، وتساهم بقوة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ولها دور فعال في نجاح عملية الحوكمة، ودعم باقي آلياتها.
- ضعف الدور الحالي الذي تقوم به المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح والحد من عدم تماثل المعلومات.
- إن التزام وحدات المراجعة الداخلية بتطبيق معايير المراجعة المهنية يؤدي إلى تلبية احتياجات جميع مستخدمي القوائم المالية، بالإضافة إلى كسب ثقة المراجع الخارجي في المعلومات المالية التي تحتويها التقارير المالية.

- تعرف المراجعة الداخلية حديثاً بأنها نشاط مستقل وموضوعي واستشاري يؤدي إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنشأة, و تحقيق أهداف المنشأة، من خلال أتباع نهج منتظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إجراءات كل من إدارة المخاطر، والرقابة، وعملية الحوكمة.
- لا يوجد بمصر حتى الآن تنظيم للمراجعة الداخلية يحدد شروط مزاولة مهنة المراجعة الداخلية، ويمنح ترخيص مزاولة المهنة للمراجع الداخلي؛ بمعنى أن المراجعة الداخلية في مصر مجرد وظيفة وليست مهنة، وقد أدى عدم وجود تنظيم مهني للمراجعة الداخلية في مصر إلى التقليل من أهمية دور المراجعة الداخلية وعدم تحقيقها لأهدافها، خاصة الأهداف غير التقليدية لها
- يتمثل الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية في السعي نحو تعظيم القيمة للأطراف المرتبطة بالنشاط من خلال المساهمة في تحسين الأداء وخفض التكاليف، حيث يتمحور دور المراجعة الداخلية في التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية التي تم اعدادها، وحماية الأصول، والتأكد من الاستخدام الكفء للموارد، والعمل على تحقيق الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية.
- التعاون بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، يعمل على الوصول بعملية المراجعة إلى أقصى درجة ممكنة من الكمال، وذلك لتحقيق أهداف الشركة والإدارة وأصحاب المصالح.
- المراجعة الداخلية تؤدي إلى تسهيل قيام لجنة المراجعة بدورها بطريقة فعالة، وذلك لأن أهداف المراجعة الداخلية تتماشى وتتوافق بشكل كبير مع مسئولية لجنة المراجعة في الرقابة على إعداد التقارير المالية.
- يمكن للمراجعة الداخلية مساعدة الإدارة من خلال قيامها بمراقبة الأنشطة التي لا تستطيع مراقبتها بنفسها، وتحديد الفرص وتقليل مخاطر الغش، والتحقق من صحة التقارير المقدمة اليها.
- تعمل المراجعة الداخلية على تقييم نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه إلى لجنة المراجعة وإدارة المنشأة، وبذلك تصبح المراجعة الداخلية شريك أساسي في تطوير هيكل الرقابة الداخلية
- أوضح معهد المراجعين الداخليين بأن الدور الرئيسي لأنشطة المراجعة الداخلية هو تأكيد موضوعي إلى الإدارة عن فعالية أنشطة إدارة المخاطر، وأنها تدار بطريقة مناسبة وان نظم الرقابة الداخلية تعمل بفعالية، ويقوم المراجعين الداخليين بتقديم النصائح والاستشارات لتحسين إدارة المخاطر والرقابة عليها.
- وتهدف المعايير إلى تحديد المبادئ الأساسية التي تمثل ممارسة المراجعة الداخلية، وتوفير إطار لتنفيذ وتدعيم مجموعة واسعة من خدمات المراجعة الداخلية ذات القيمة المضافة للشركات، ووضع أساس لتقييم أداء خدمات المراجعة الداخلية، وتحسين وتفعيل العمليات التنظيمية والتشغيلية.

- يمكن التعبير عن جودة التقارير المالية من خلال جودة صياغة التقرير أو محتوى التقرير أو جودة عرض التقرير، وقد تعددت مداخل تقييم جودة التقارير المالية فمنها ما يعتمد على مدخل احتياجات المستخدم ومنها ما يعتمد على مدخل حماية المستثمر ومنها ما يعتمد على مدخل ثقة الطرف الثالث في التقارير المالية.
- تهدف التقارير المالية إلى توفير المعلومات والبيانات المالية بجودة عالية، مما يؤثر إيجابياً على كفاءة الأسواق المالية وقرارات الاستثمار والائتمان وتخصيص الموارد، ولا شك أن هذا يصب في مصلحة المستثمرين وغيرهم من الأطراف المرتبطة بالمنشأة.
- تمثل التقارير المالية أداة الاتصال الرئيسية بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية، حيث يمكن للمستخدمين من خلالها معرفة الموقف المالي للشركة ومقدار التغير فيه، وكذلك تقوم بتوضيح مصادر التمويل، مما يساعد في تقييم أنشطة الشركة المتعلقة بالتمويل والاستثمار وطريقة استغلال الموارد الخاصة بها.
- تعتبر معايير المحاسبة المطبقة من أهم العوامل التي تؤثر في جودة التقارير المالية، فأي قصور في تلك المعايير سوف يؤدي إلى قصور في جودة التقارير المالية، ولذلك فإن تطبيق المعايير المحاسبية ذات الجودة العالية تؤدي إلى انتاج تقارير مالية تقيس وتفصح عن الأحداث المالية بكل صدق وتكون معبرة بشكل دقيق عن الأحداث المالية، وعن المركز المالي للشركة.
- تتأثر جودة المراجعة الداخلية بالعوامل النظامية الموجودة في الدولة المطبقة لهذه المعايير، فتلك العوامل النظامية هي التي تحكم النشاط الاقتصادي في كل دولة، وقد يؤدي ذلك إلى اختلاف تطبيق تلك المعايير من دولة لأخرى، وينتج عن تلك الاختلافات تباين في جودة التقارير المالية لكل دولة، فهذه العوامل النظامية هي التي تحدد بشكل كبير مسئوليات معدي التقارير المالية ومسئوليات المراجعين تجاه الأطراف المستفيدة من هذه التقارير.
- تعد المرونة في استخدام البدائل المحاسبية، والتقديرات المحاسبية المتاحة، وهيكلة العمليات لاتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية فرص متاحة امام الإدارة لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها وأهدافها الشخصية على حساب أصحاب المصالح، وهو ما يقلل من جودة التقارير المالية.
- جودة عملية المراجعة وكفاءة واستقلال المراجع الخارجي تحد من التلاعب في التقارير المالية، كما تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي، وهو ما ينعكس إيجابياً على جودة التقارير المالية.
- هناك علاقة تبادلية بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، حيث أن المعلومات المحاسبية الجيدة تستخدم كمدخلات للحوكمة عند تقييم كفاءة إدارة الشركة التي تقدم التقارير المالية، كما أن تلك المعلومات المحاسبية هي نتاج تطبيق حوكمة جيدة، لذلك فان إعداد تقارير مالية تتصف بالجودة هي أحد دعائم حوكمة الشركات.

- اختلفت وجهات النظر حول تأثير الملكية الإدارية على جودة التقارير المالية
- الشركات ذات المستوى العالي من الالتزام الأخلاقي تعكس تدفقات نقدية تشغيلية مستقبلية أفضل، كما تعكس جودة التقارير المالية المفصح عنها
- لا يوجد مقياس لجودة التقارير المالية متفق عليه، فهناك العديد من المؤشرات لجودة التقارير المالية (منفعة المعلومات المحاسبية، جودة الأرباح، الإفصاح المحاسبي، التحفظ المحاسبي، تنبؤات المحللين الماليين) وبالتالي العديد من نماذج القياس التي يتم استخدامها.
- عدم وجود مقياس مقبول عالمياً لجودة التقارير المالية، كما أن استخدام مقياس واحد لا يغطى كافة أبعاد جودة التقارير المالية، كما أن استخدام أكثر من مقياس يساعد على زيادة امكانية تعميم النتائج.
- تعتبر القرارات الاستثمارية قرارات استراتيجية، كونها تتعلق بتحقيق أهداف الشركة في الأجل الطويل، وتمر بالكثير من الخطوات الضرورية لتقييم البدائل المختلفة للقرار الاستثماري بالشكل الذي يعظم العائد المحقق عن هذا الاستثمار، في ضوء المستوى المقبول من المخاطر
- تتحقق كفاءة الاستثمار عندما لا يكون هناك انحراف عن المستوى الأمثل للاستثمار، لذلك يقال أن الشركات التي تستثمر فوق المستوى الأمثل تفرط في الاستثمار، في حين يقال أن الشركات التي تستثمر بشكل محدود في مشروعات استثمارية مربحة أنها أضاعت فرصاً استثمارية على الشركة.
- وجد العديد من الاسباب التي تؤدي إلى عدم تحقيق الشركات للمستوى الأمثل للاستثمار أهمها الانهيار الأخلاقي للمديرين والاختيار العكسي، واللذان ينتجان عن حدوث عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة ومقدمي رأس المال إلى الشركة، مما يترتب عليه انخفاض كفاءة القرارات الاستثمارية.

النتائج العملية للدراسة:

تمثلت النتائج العملية للدراسة في الآتي:

- وجود علاقة معنوية إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- عدم وجود فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة الثلاث حول دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

- وجود علاقة معنوية إيجابية بين جودة التقارير المالية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- عدم وجود فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة الثلاث حول أثر جودة التقارير المالية على رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- وجود علاقة معنوية إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- عدم وجود فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة الثلاث حول دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

٦/٣: التوصيات:

- يقترح الباحث قيام الإدارة بتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية للمراجعة الداخلية في الشركات المصرية، لكي تساعد في الحد من إدارة الأرباح والعمل على تحسين جودة التقارير المالية، وقيام لجنة المراجعة والمراجعة الخارجية بالتأكد من تنفيذ هذا الأمر.
- يوصي الباحث بقيام الحكومة بإنشاء معهد مراجعة داخلية مصري على غرار معهد المراجعين الداخليين الأمريكي، ليقوم بتنظيم عملية المراجعة الداخلية والعمل على استقلاليتها.
- يوصي الباحث بقيام البورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية بإلزام الشركات المصرية بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية، وضمان استقلاليتها، والسماح لتلك الإدارة بالقيام بدورها في تقييم القرارات الإدارية، وادراج ذلك ضمن شروط القيد والشطب واستمرار القيد بالبورصة المصرية.
- يدعو الباحث وزارة المالية والهيئة العامة للرقابة المالية إلى وضع قوانين وتشريعات تضمن ايجاد معايير محلية للمراجعة الداخلية، مسترشدين بمعايير المراجعة الداخلية الأمريكية وإلزام جميع الشركات بها، والقيام بتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للتأهيل المستمر للمراجعين الداخليين خاصةً مع تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات في بيئة الأعمال.
- يقترح الباحث الالتزام بالميثاق الأخلاقي للسلوك المهني للمراجعين الداخليين للعمل على موضوعية وحيادية عملية المراجعة الداخلية، وقيام لجنة المراجعة والمراجعة الخارجية بالتأكد من تنفيذ هذا الأمر.
- ينصح الباحث بزيادة تركيز المناهج الدراسية في الجامعات المصرية على المراجعة الداخلية للتعريف بمفهومها ومهامها، ودراسة المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.
- يوصي الباحث بقيام إدارة المراجعة الداخلية بوضع نظام لرقابة جودة أداء المراجعين الداخليين عند تنفيذهم لمهام وظيفتهم، وذلك للوصول إلى مستوى الجودة المطلوب.

- يوصي الباحث بالنظر من جانب إدارة الشركات إلى وظيفة المراجعة الداخلية على أنها الوسيلة الفعالة للتأثير الايجابي على استقرار الشركة وتحسين عملياتها، وذلك من خلال دورها الفعال في عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بالشركة.

٤/٦: مقترحات بدراسات مستقبلية

في ضوء الدراسة الحالية يقترح الباحث الموضوعات التالية:

- دور المراجعة الداخلية في الحد من إدارة الربحية، وزيادة قيمة المنشأة.
- أثر محددات جودة المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية.
- أثر جودة المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.
- دور المراجعة الداخلية في تفعيل آليات حوكمة الشركات لتجنب التعثر المالي في الشركات.
- أثر الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- دراسة العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي للشركات .

٥/٦: مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية:

أبو الخير، مدثر طه السيد، (٢٠٠٧)، "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة – جامعة طنطا، ع ١، ص ص ١-٦٠.

أبو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد، (٢٠١٨)،"أثر تبنى معايير التقرير المالي الدولية على التحفظ المحاسبي ودور هذا الأثر على كفاءة استثمار الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، جامعة بني سويف – كلية التجارة، ع١، ص ص ٩٢ – ١٤٩.

أبو جبل، نجوى محمود أحمد، (٢٠١٦)، جودة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من إعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تحليلية وتجريبية، **مجلة البحوث المحاسبية**، جامعة طنطا – كلية التجارة ، ع٢، ص ص ٥٧- ١١٧.

أبو طالب، يحيى محمد، (٢٠١٨)، أهمية المراجعة الداخلية لحوكمة الشركات، **النشرة الدورية لجمعية الضرائب المصرية: جمعية الضرائب المصرية**، مج٢٨، ع١١٢ ، ص ص ٤٧:٤٨.

ابو وطفه، حسام سعيد، (٢٠٠٩)، "دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية "، **رسالة ماجستير** – كلية التجارة – الجامعة الإسلامية بفلسطين.

أبوكراع، سناء المهدي خليفه، (٢٠١٦)، "الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية لتطوير الأداء البيئي في ظل الحوكمة (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الليبية)"، **رسالة ماجستير**، معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس.

الإبياري، هشام فاروق مصطفى، (٢٠١٣)، مدى إدراك مراقبي الحسابات لموضوعية المراجعة الداخلية وأثرها على درجة الاعتماد على المراجعة الداخلية في مراجعة القوائم المالية: دراسة تحليلية وتجريبية، **مجلة التجارة والتمويل**، جامعة طنطا – كلية التجارة، ع٣، ص ص ١: ٧١.

احمد، أماني أسامه حافظ، (٢٠١٣)، " أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات وإدارة المخاطر على تطوير مهام المراجعة الداخلية مع دراسة تطبيقية على بيئة الأعمال المصرية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة –جامعة الإسكندرية.

أحمد، محمد رمضان إبراهيم، (٢٠١٨)، "نموذج مقترح لقياس جودة المعلومات المحاسبية كمدخل لرفع كفاءة سوق الأوراق المالية فى ضوء IFRS: دراسة تطبيقية"، **رسالة دكتوراه**، كلية التجارة –جامعة المنوفية.

أحمد، محمد عزام عبدالمجيد، (٢٠٢١)، جودة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، جامعة بورسعيد – كلية التجارة، ع٣ ، ص ص – .

البحيري، شيرين فتحي أحمد مرسي، (٢٠١٦)، "تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر باستخدام التقويم المتوازن للأداء"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة القاهرة.

بدوي، هبة الله عبد السلام، (٢٠١٧)، "أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة – جامعة عين شمس، مج٢١، ع٣، ص ص ١٦٠–٢١٧.

بصبوص,أحمد يسين عبدالرازق، (٢٠١٧)، "تقييم تأثير مدى الالتزام بالمعيار المحاسبي المصري رقم ٣٠ على كفاءة الاستثمار بالشركات المساهمة المقيدة بالشركة المصرية: دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة جامعة المنوفية.

بهاز, لويزة، عجيلة, حورية، و مصطفى, صفية، (٢٠١٩)، دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية. **مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المركز الجامعي أفلو – معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج١, ع٢ ، ٢٢ص ص – ٣٤.

الجبر, عبدالرحمن علي، و المبارك, عائذ إبراهيم، (٢٠٢١)، محددات فاعلية المراجعة الداخلية في القطاع العام: الجامعات السعودية، **المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل العلوم الإنسانية والإدارية**، جامعة الملك فيصل، مج٢٢، ع٢، ص ص ٢٥–٣١.

الجرف، ياسر احم السيد، (٢٠١٧)، "أثر الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة على جودة التقارير المالية في البنوك السعودية – د راسة نظرية – ميدانية"، **المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة "دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر"**، كلية التجارة _جامعة الاسكندرية.

جريدة الوقائع المصرية، (٢٠١٥)، **العدد ١٥٨ تابع(أ)**، الصادر يوم الخميس ٩ يوليو عام ٢٠١٥.

ـــــــــــــــــــ، (٢٠٢٠)، **العدد١٣٧ تابع(ب)**، الصادر يوم الأربعاء ١٧ يونيو عام ٢٠٢٠.

الجزار, أحمد عبده أحمد، طعيمة, ثناء محمد إبراهيم، و نوفل, زكريا محمد، (٢٠٢٠)، دور المراجع الخارجي في تفعيل إدارة المخاطر في ظل حوكمة الرقابة الداخلية لتحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على قطاع البترول، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها –** كلية التجارة، مج٤٠, ع٤ ، ص ص ٣٢٧–٣٦١.

الجمال، وليد، و تركى، هانى، (٢٠١٤)، تأثير جودة المراجعة الداخلية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة حالة لبنان، **مجلة التجارة والتمويل:** جامعة طنطا – كلية التجارة، ع٤، ص ص ١٤٥: ١٧٦.

جمعه، احمد حلمي، (٢٠١٤)، " تأثير تطور أنشطة المراجعة الداخلية في تحسين فعالية عمليات الحوكمة في منظمات الأعمال"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة–جامعة طنطا، مج ٢٤، ع ٣، ص ص ٥٥١:٥٩٣.

الجندي، تامر يوسف عبد العزيز علي، (٢٠١٦)، "أثر مستوى مسئولية الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة – جامعة طنطا، ع ٢, ص ص ٣٨٢–٤٣٥.

حافظ، سماح طارق أحمد، (٢٠١٢)، "دور المراجعة الداخلية في الإفصاح عن الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية على التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة – جامعة طنطا مج٢، ع٤، ص ص ٦٢٩:٧٠٦.

الحربي، آلاء واصل. (٢٠٢١). أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول ."**مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، الجامعة الإسلامية بغزة – شئون البحث العلمي والدراسات العليا، مج٢٩، ع٣ ، ص ص ٢٢٣-٢٥٣.

حسن، حنان عبدالمنعم مصطفى، (٢٠٢٠)، أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، جامعة الإسكندرية – كلية التجارة ، مج٤, ع١ ، ص ص ١-٦١.

حسن، يوسف صلاح عبد الله، (٢٠١٧)، "الدور الوسيط لمعايير تقييم أداء المراجعة الداخلية في العلاقة بين فعالية المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بمؤشر EGX ١٠٠ ببورصة الأوراق المالية المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، مج٥٤, ع٢ , ص ص ١-٤٣.

حسونه، عبد الشافي ممدوح عبدالستار، (٢٠٢٠)، أثر القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة العادلة على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**، جامعة كفر الشيخ – كلية التجارة، ع٩ ، ص ص ٥٩٣-٦٦١.

خلف، محمد سامي سلامة، (٢٠٢٠)، "أثر التخصص الصناعي للمراجع وجودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية"، **الفكر المحاسبي**: جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، مج٢٤, ع٤، ص ص ١:٤٩.

خليل، على محمود مصطفى، (٢٠١٨)، "تحليل العلاقة بين مدى الالتزام بأخلاقيات الأعمال وجودة التقارير المالية في ضوء المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI G) – دراسة تطبيقية"، **الفكر المحاسبي**، كلية التجارة – جامعة بنها، مج٢٣، ع٢, ص ص ١-٦٩.

درويش، عبدالناصر سيد محمد، (٢٠١٣)، "دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة– جامعة بني سويف، مج١، ع٢، ص ص ٤٠:٨٧.

الرشيدي، ممدوح صادق محمد، (٢٠١٢)، "دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة – جامعة سوهاج، مج ٢٦، ع ٢, ص ص ١–٦٠.

ريشو، بديع الدين، (٢٠١٣)، "جودة التقارير المالية العوامل المؤثرة ووسائل القياس: دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية"، مجلة **التجارة والتمويل**، كلية التجارة – جامعة طنطا، ع ١, ص ص ١٤٩–١٩٦.

السجيني، صبري عبد الحميد السيد و أزغير، حيدر بدر وحافظ، سماح طارق أحمد. (٢٠١٦)، "دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في الوحدات الحكومية: دراسة ميدانية في العراق"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة – جامعة الزقازيق، مج٣٨، ع٢، ص ص ١٢٣:١٦٥.

السديري، فهده بنت سلطان، و فلاتة، ماجدة بنت عبدالله عثمان، (٢٠١٨)، "دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة استكشافية بالتطبيق على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية"، **الفكر المحاسبي**: جامعة عين شمس – كلية التجارة ، مج٢٢, ع٤ ، ص ص ١٢٠٦:١٢٢٨.

سعد الدين، إيمان محمد ، (٢٠١٣)، "تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة"، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة – جامعة بني سويف، مج١،ع٢، ص ص ٢٩٩: ٣٤٢.

ـــــــــــــــــــــ، (٢٠٠٩) "تفعيل الدور الاستراتيجي للمراجع الداخلي للحد من مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية: دراسة ميدانية في البنوك التجارية"، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة– جامعة القاهرة – مج ٤٨, ع ٧٤ ، ص ص ١٤٥:١٩٥.

ـــــــــــــــــــــ ، (٢٠١٤)، إطار مقترح للمعلومات المالية المستقبلية واختباره من منظور المستثمرين فى سوق الأوراق المالية: دراسة ميدانية، **مجلة التجارة والتمويل**، جامعة طنطا – كلية التجارة، ع١ ، ص ص ٢٧٧–٣٢٤.

سليم, طرابلسي؛ خيرالدين, معطي الله، (٢٠١٦)، "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وانعكاساتها على حوكمة الشركات: دراسة ميدانية" . **مجلة العلوم الاقتصادية**، الجزائر، مج ١٧, ع ٢، ص ص ٤٥: ٦٣.

سليمان، معتز حسين محمد، (٢٠١٤)، "اطار مقترح للتنظيم المهني والتشريعي لوظيفة المراجعة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد في القطاع الحكومي والشركات: مع استكشاف إمكانية التطبيق في مصر"، **رسالة دكتوراه**، كلية التجارة– جامعة الإسكندرية.

سمرة، ياسر محمد السيد، (٢٠١١)، "اطار مقترح لرفع مستوى أداء المراجعة الداخلية لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال في الشركات المصرية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة– جامعة المنصورة، مج ٣٥, ع ٣، ص ص ٣٢٩:٤٠٦.

سيد, سيد عبدالفتاح، أبو حلوه, محمد فهيم، و الجمهودي, إيمان عبدالفتاح حسن قرني، (٢٠٢٠)، أثر مصدر أنشطة المراجعة الداخلية على توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية: دراسة ميدانية على بيئة الأعمال المصرية، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**، جامعة كفر الشيخ – كلية التجارة، ع٩ ، ص ص ٦٦٣–٧٠٦.

شابون، ربيعه رمضان محمد، (٢٠١٦)، " قياس وتفسير العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية واكتشاف مراقب الحسابات للغش في القوائم المالية في ضوء ممارسات إدارة الأرباح–دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة المصرية "، **رسالة دكتوراه**، كلية التجارة– جامعة عين شمس.

شتيوي، أيمن أحمد، (٢٠١٢)، "دراسة ميدانية مقارنة للعلاقة بين جودة التقارير المالية والتوافق المحاسبي الدولي: بالتطبيق على الشركات المقيدة في أسواق المال العربية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة – جامعة طنطا، ع ٣ , ص ص ١–٤٧.

شحاتة، شحاتة السيد، (٢٠١٣)، "آليات تضييق فجوة التوقعات في مجال المراجعة الداخلية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة انتقادية وميدانية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة –جامعة طنطا، ع ١، ص ص ٦٢٩–٦٨٧.

شحاتة, شحاتة السيد، الصيرفي, أسماء أحمد، و يوسف, دعاء أحمد محمود، (٢٠٢١)، التدفقات النقدية التشغيلية كمتغير معدل للعلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، جامعة الإسكندرية – كلية التجارة ، مج٥, ع١ ، ص ص ١–٤٦.

الشريف، خالد أحمد أنور، (٢٠١٧)، " نموذج مقترح لقياس وتفسير العلاقة بين جودة لتقارير المالية وقرارات الاستثمار– دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة عين شمس.

صالح، أبو الحمد مصطفى، (٢٠١٨)، "أثر عدم تماثل المعلومات على هيكل رأس المال وكفاءة الاستثمار في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، جامعة سوهاج – كلية التجارة، مج٣٢, ع٢ ، ص ص١–٣٧.

صالح، رضا إبراهيم، (٢٠١٠)، "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية وتطبيقية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة – جامعة طنطا، ع ٢, ص ص ٣٧٩– ٤٣٢.

الصايغ, عماد سعد محمد، عبدالمجيد، حميدة محمد، (٢٠١٥)، "قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مج١، ع٣، ص ص ١– ٤٩.

الصياد، علي محمد علي، (٢٠١٥)، "أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني باستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة إستطلاعية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة – جامعة طنطا، ع ٢, ص ص ٤٩٧– ٥٣٠.

الصيرفي، أسماء أحمد، (٢٠١٥)، " أثر مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبيها الماليين أخلاقيا على جودة تقاريرها المالية– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **رسالة دكتوراة**، كلية التجارة – جامعة دمنهور.

الطويل، إسلام السيد محمد محمد مرسي، (٢٠١٦)، " جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية في ضوء التزام معديها بجوانب المسؤولية الأخلاقية في الشركات التجارية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالاسماعيلية– جامعة قناة السويس، مج٧, ص ص ٢٨١–٣١١.

عامر، أنس عبدالقادر عياد، و عامر، حسام عبدالقادر، (٢٠١٨)، "أثر جودة وظيفة المراجعة الداخلية على المراجعة الخارجية"، **الفكر المحاسبي**: جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، مج٢٢, ع١ ، ص ص ١٠–٤٠.

عبد الجواد، سناء عبدالعزيز عبدالسلام، (٢٠١٨)، " أثر الإلتزام بمعايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية الحديثة على احتمالية وجود الغش في القوائم المالية–دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

عبدالحكيم، محمد عصام محمد، (٢٠١٥)، " تأثير الثقافة التنظيمية على جودة المعلومات بالتقارير المالية بغرض ترشيد قرارات الاستثمار" ، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة القاهرة.

عبدالحليم، أحمد حامد محمود، (٢٠١٨)، "أثر التغيير الإلزامى للمراجع الخارجى على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية فى بيئة الأعمال السعودية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة – جامعة طنطا، ع ١, ص ص ٥٣٩–٥٨٨.

عبدالرحيم، رضا محمود محمد، (٢٠١٠)، "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية وأثرها على تفعيل حوكمة الشركات: دراسة ميدانية على بيئة الممارسة المهنية في مصر"، **رسالة ماجستير** ، كلية التجارة– جامعة الأسكندرية.

عبدالسيد، أميرة محمد كمال، (٢٠١٧)، " دراسة مدى تأثير تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية"، **رسالة دكتوراة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

عبدالعظيم، إيمان ممدوح حسن، (٢٠١٧)، "دور المراجعة الداخلية في تطوير كفاءة وفاعلية بيئة الرقابة في ضوء متطلبات الحوكمة: دراسة ميدانية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة عين شمس.

عبدالعظيم، ولاء ربيع، (٢٠١٧)، " قياس جودة الافصاح المحاسبي وفق الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية فى ضوء معايير المحاسبة المصرية ٢٠١٥: نموذج مقترح"، **المؤتمر الدولي الثاني للمحاسبة بكلية التجارة** – جامعة القاهرة.

عبدالقادر، داليا السيد عبد الحليم، (٢٠١٧)، " أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة"، **المؤتمر العلمى الأول لقسم المحاسبة والمراجعة "دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر"**، كلية التجارة _ جامعة الاسكندرية.

عبدالقادر، محمد فتحي أحمد، (٢٠٢١)، دور المراجعة الداخلية المرنة في تعظيم القيمة المضافة للمنشأة: دراسة نظرية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، جامعة بنها – كلية التجارة، مج٤١, ع١ ، ص ص ٨٥–١٢٢.

عبدالله، إيمان السيد محمد، (٢٠٢٠)، العوامل المؤثرة في تحسين جودة التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: دراسة ميدانية، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، جامعة قناة السويس – كلية التجارة بالإسماعيلية، مج١١, ع١ ، ص ص ٢٧٣–٢٩٥.

عبدالله، مايساء على محمد، (٢٠١٣)، " العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح: دراسة نظرية وتطبيقية "، **رسالة ماجستير** ، كلية التجارة– جامعة طنطا .

عبدالهادي، إبراهيم عبدالحفيظ، (٢٠٠٨)، " نموذج مقترح لتحديد تأثير محددات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على الأتعاب المتوقعة للمراجعة الخارجي– دراسة نظرية ميدانية"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية** ، كلية التجارة – جامعة بني سويف، ع١، ص ص٢٥٥–٢٩٧ .

ـــــــــــــــــــــــــــــــ ، (٢٠٠٦)، "تطوير دور المراجع الداخلي تجاه الوفاء بخدمات الاستشارات بجانب خدمات التاكيدات في ظل التطورات الحديثة في بيئة الممارسة المهنية: دراسة نظرية ميدانية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، جامعة بنها – كلية التجارة مج ٢٦, ص ص ٤٤٧ – ٥١١.

عبدالواحد، وائل شوقى على أحمد، (٢٠١٨)، "أثر جودة المراجعة الداخلية على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني مع دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية "، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ .

عبدالوهاب, يوسف عبدالقادر و علي, إبراهيم زكريا عرفات و أبوخزانة, إيهاب محمد، (٢٠١٧)، "دور المراجعة الداخلية في الحد من الإدارة الحقيقية للأرباح: دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة – جامعة المنصورة، مج٤١, ع٢، ص ص٢١٩–٢٥٧.

عبيد، إبراهيم السيد، (٢٠٠٨)، دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في سوق راس المال: دراسة نظرية وميدانية على السوق المصري، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، جامعة القاهرة – كلية التجارة، مج ٤٧, ع ٧٠ ، ص ص ٢١٣– ٢٨٠.

العشماوي، ياسمينا حامد إبراهيم، (٢٠١٤)، "العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الداخلية وأثرها في عمل المراجع الخارجي (دراسة تطبيقية)"، **رسالة ماجستير** ، كلية التجارة– جامعة المنصورة.

على، حنان أيمن محمد، (٢٠١٣)، " دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على أداء الشركات– دراسة ميدانية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة القاهرة.

على، روان مجدى بشير محمد، عثمان، عبدالرحمن عادل خليل، (٢٠١٨)،" المراجعة الداخلية فى ظل الحوكمة ودورها فى ترشيد قرارات الإستثمار : دراسة ميدانية على المصارف السودانية قسم المراجعة الداخلية"، **رسالة ماجستير**، جامعة النيلين، الخرطوم.

على، محمد بكر إمبابي، (٢٠١٦)، "قياس تأثير الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة على جودة التقارير المالية" ، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة المنوفية.

على، محمود أحمد أحمد. (٢٠٢١). حجم منشأة مراقب الحسابات وقيده لدى الهيئة العامة للرقابة المالية كمحددين للعلاقة بين بدائل إسناد وظيفة المراجعة الداخلية وقراره بالاعتماد عليها: دراسة تجريبية، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، جامعة الإسكندرية – كلية التجارة ، مج٥, ع١ ، ص ص ١–٥٧.

ـــــــــــــــــــ، (٢٠١٥)، " دراسة واختبار العلاقة بين تفعيل مداخل المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية،مج٥٢، ع٢, ص ص ١–٤٦.

على، جابر محمد حسن، (٢٠١٧)، " أثر جودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار فى الشركات المصرية المسجلة بالبورصة"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

علي، ابراهيم زكريا عرفات، (٢٠١٧)، " إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية للحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في بيئة الأعمال المصرية : دراسة نظرية وتطبيقية"، **رسالة دكتوراه**، كلية التجارة –جامعة كفر الشيخ.

غريب، أمل عبدالله محمد، (٢٠٢٠)، العوامل المحددة لجودة تقارير المراجعة الداخلية في ضوء الإصدارات المهنية ذات الصلة: دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، جامعة قناة السويس – كلية التجارة بالاسماعيلية، مج١١, ع٣ ، ص ص ١٦٣٧–١٦٥٨.

غنيم، محمود رجب يس، (٢٠١٦)، "محددات جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها فى مواجهة الفساد المالى: دراسة ميدانية فى البيئة السعودية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، مج٢٠,، ع٣، ص ص ١٩١–٢٥٦.

فراج، منال حامد، (٢٠١٤)، " أثر اختيار المصدر الخارجي لأداء وظائف المراجعة الداخلية على جودة المراجعة وتخفيض تكاليف أدائها: دراسة ميدانية" ، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة – جامعة طنطا ، ع ٣، ص ص ١٢٩–١٧٥.

ـــــــــــــــــ، (٢٠١٠)، " دور الإفصاح في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحسين جودة التقارير المالية: (دراسة ميدانية)"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة – جامعة المنصورة، مج ٣٤، ع ٤, ص ص ١٢٧–١٦٨.

الفرارجي، محمد محمد، (٢٠١٧)، " قياس أثر استخدام جودة الاستحقاق كمقياس وصفي لجودة الإفصاح على عدم تماثل المعلومات بسوق الأوراق المالية"، **الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، مج٢١, ع١ ، ص ص – .

الفضل، مؤيد محمد على، (٢٠١٨)، "العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية في ضوء الملكية الإدارية: دراسة ميدانية في البيئة الأردنية"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج٥, ع٢، ص ص ١٩٩–٢٤١.

قاسم، زينب عبدالحفيظ احمد، (٢٠١٧)، " إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك – دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة عين شمس.

قرابيل، سناء سليمان محمد، (٢٠١٨)، " أثر جودة التقارير المالية على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس ، مج٩، ع٣ , ص ص ١٨٦–٢١٠.

قزامل، احمد عبد الحميد موسى، (٢٠١٨)، "إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية كمدخل لتحسين جودة الخدمة الصحية والأداء البيئي بالمستشفيات الحكومية: دراسة ميدانية"، **رسالة دكتوراه**، معهد الدراسات والعلوم البيئية– جامعة عين شمس.

كريم، سالى محمد صبرى السيد، (٢٠١٧)، " أثر مستوى الافصاح عن المسئولية الاجتماعية على جودة التقارير المالية– دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

مبارك، الرفاعي إبراهيم، (٢٠٠٩)، جودة المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل حوكمة الشركات، دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المساهمة، **مجلة التجارة والتمويل**، جامعة طنطا – كلية التجارة، ع ٢، ص ص ٥٩١– ٦٦٠.

ـــــــــــــــــــ ، (٢٠١١)، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، **مجلة جامعة الملك سعود – العلوم الإدارية**، جامعة الملك سعود، مج ٢٢, ع ٢، ص ص ١٦٩–٢٠١.

متولي، رنا أحمد سعيد، (٢٠١٨)، " قياس أثر اعتماد مراقب الحسابات على أعمال المراجعة الداخلية في اكتشاف مخاطر الغش في القوائم المالية: دراسة ميدانية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة عين شمس.

مجاهد، محمد عبد الله محمد عبد الله، (٢٠٠٦)، "الحصول على أنشطة المراجعة الداخلية من مصدر خارجي وأثرها على موضوعية المراجع الداخلي في ضوء بيئة التغيرات في الممارسة المهنية دراسة اختبارية"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة – جامعة بني سويف، ع١، ص ص ٩–٦١.

ـــــــــــــــــــ، (٢٠٠٤)، استخدام تحليل المسار في قياس أثر متغيرات الهيكل التنظيمي على عوامل استقلال إدارة المراجعة الداخلية بهدف تفعيل دورها في ضبط أداء الشركات: دراسة تطبيقية ، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، جامعة بنها – كلية التجارة، مج٢٤, ع٢ ، ، ص ص ٢٠١–٢٥١.

ـــــــــــــــــــ، (٢٠١٥)، "**مبادئ وأساسيات المراجعة**" دار النهضة العربية ، كلية التجارة – جامعة بني سويف.

ـــــــــــــــــــ،(٢٠١٢)، " **دراسات في مراجعة الحسابات**" دار النهضة العربية، كلية التجارة – جامعة بني سويف.

محروس، رمضان عارف رمضان، (٢٠٢٠)، إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي، **مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد** – كلية التجارة، ع١ ، ص ص ٢٦٥–٣٤٨.

محمد، أحمد رضا مصطفى، (٢٠١٦)، " تقييم تأثير معايير المحاسبة عن القيمة العادلة للأدوات المالية على جودة التقارير المالية بالشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة المنوفية.

محمد، أحمد نبيل محمد كمال، (٢٠١٢)، "دراسة تحليلية للإفصاح عن وظيفة المراجعة الداخلية وأثره على جودة أدائها وقرارات المستثمرين"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة القاهرة.

محمد، آمال إبراهيم، (٢٠١٩)، العوامل المؤثرة على فاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية المصرية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس – كلية التجارة، ع٢ ، ص ص ٣١٩–٣٧٠.

محمد، أيمن نبيل إسماعيل، (٢٠١٥)، " نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر جودة التقارير المالية على الاستثمارات المباشرة بمنظمات الاعمال"، **رسالة دكتوراه**، كلية التجارة – جامعة عين شمس.

محمد، حميده محمد عبدالعظيم، (٢٠١١)، "الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي عن تقرير المراجعة الداخلية لتحسين فعالية حوكمة الشركات" ، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة** ، جامعة الأزهر بالقاهرة، مج٧، ع١، ص ص ١–٦٣.

محمد, سارة محمد برمة، خليل, عبد الرحمن عادل، (٢٠١٧)، المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة المصرفية وأثرها في تحسين جودة الأرباح: دراسة ميدانية علي بنك فيصل الإسلامي، **مجلة كلية التجارة العلمية**، جامعة النيلين – كلية التجارة، ع٥، ص ص ١٣٨–١٥٦.

محمد، سمير إبراهيم عبدالعظيم، (٢٠٢٠)، أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية IFRS على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحسن في دقة توقعات المحللين الماليين: دراسة تجريبية، **الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس – كلية التجارة ، مج٢٤, ع٢ ، ص ص ٤–٥١.

محمد، عبدالله حسين يونس، (٢٠٢٠)، أثر جودة التقارير المالية والقدرة الإدارية على العلاقة بين ممارسات تجنب الضريبة وكفاءة القرارات الاستثمارية في بيئة الأعمال المصرية، **الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس – كلية التجارة ، مج٢٤, ع٣ ، ص ص ١–٤٨.

محمد، نعمات محمد عبد المطلب،(٢٠١٤). "المراجعة الداخلية ودورها في الرقابة وتقويم الأداء: بالتطبيق على الجهاز المصرفي في السودان "، **رسالة ماجستير**، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

محمود، وائل حسين محمد، (٢٠٢٠)، مدخل مقترح لتطوير المراجعة الداخلية في ظل بيئة البيانات الضخمة: دراسة ميدانية، **الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس – كلية التجارة ، مج٢٤, ع١ ، ص ص ١–٥٩.

محمود, يارا محمود يونس، و حافظ, سماح طارق أحمد، (٢٠٢٠)، دور المراجعة في الإفصاح عن الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية وأثره على تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، جامعة بنها – كلية التجارة، مج٤٠, ع١ ، ص ص ٤٥٩–٤٩٥.

المدبولى، داليا محمد خيرى، (٢٠١٦)، "تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالمديونية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى البورصة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة – جامعة عين شمس، مج٢٠، ع٢, ص ص ٧٨٩–٨٥٦.

ملو العين, علاء محمد عبد الله، و مليجي, مجدي مليجي عبدالحكيم، (٢٠١٢)، "محددات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة المعلومات المحاسبية – حالة المملكة العربية السعودية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة – جامعة طنطا، ع ٣, ص ص ٨٩–١٥٩.

مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم ، (٢٠١٤)، "أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة – جامعة بني سويف، ع٢، ص ص ١–٥٠.

ـــــــــــــــــــــــــــــ ، (٢٠١٧)، تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال وأثرها على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية، **الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة بالسعودية، م٥٧, ع٤ ، ص ص ٧٠١–٧٨١.

ـــــــــــــــــــــــــــــ ، (٢٠١٣)، "أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية: دراسة نظرية تطبيقية ".**مجلة التجارة والتمويل**: جامعة طنطا – كلية التجارة، ع٤، ص ص ٢٥–٨٤.

المليجي، هشام حسن عواد، (٢٠١٠)، اثر هياكل الملكية المركزة على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بالتطبيق على الشركات العائلية في مصر، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، جامعة حلوان – كلية التجارة وإدارة الاعمال، ع٤ ، ص ص ١٣-٥٩.

ـــــــــــــــــــــــ ، و أحمد, حمدي سعيد حبل، (٢٠١٩)، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي لبنود قائمة الدخل الشامل وأثرها على تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، جامعة بنها – كلية التجارة، مج ٣٩, ع١، ص ص ١٠٦١-١٠٩١.

موقع مجلس معايير المحاسبة المالية (**WWW.FASB.ORG,**).

نور , عبدالناصر إبراهيم، العووادة, حنان، (٢٠١٧)، "إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"، **المجلة الأردنية فى إدارة الأعمال** ، الأردن- مج١٣, ع٢، ص ص ١٦١- ١٧٩.

هاشم، رحاب عصام الدين راغب، (٢٠١٨)، "أثر مصدر نشاط المراجعة الداخلية على جودتها من وجهة نظر أصحاب المصالح: دراسة ميدانية على البيئة المصرية "، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة طنطا.

هريدي, سمير سيد حامد، حسن, حنان جابر ، و خاطر , إبراهيم نادر شحاتة، (٢٠٢٠)، أثر تطوير الإسناد الخارجي للمراجعة الداخلية في جودة المراجعة الداخلية: دراسة تطبيقية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، جامعة بنها – كلية التجارة، س٤٠, ع٣ ، ص ص ٢٣٩-٢٦٥.

هيكل، فوزي محمد، (٢٠١٢)، " إطار مقترح لتطوير وظيفة المراجعة الداخلية بهدف ترشيد مستوى الإفصاح الاختياري في شركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية (دراسة ميدانية)"، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة–جامعة القاهرة، ع٣، ص ص ٧٧٠-٨٠٥.

يعقوب, منى عبد الرحمن، الأسمرى, أشواق، (٢٠٢٠)، التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية: دراسة ميدانية على عدد من مكاتب المراجعة والشركات المساهمة والأكاديميين في مدينة جدة، **المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال**، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، مج٨, ع٣ ، ص ص ٤٣٨-٤٥٨.

يوسف، أيمن يوسف محمود، (٢٠١٩)، "التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى المديونية كمتغيرين معدلين للعلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث المحاسبية:** جامعة طنطا – كلية التجارة – قسم المحاسبة، ع٢ ، ص ص ٣٤٩-٤٢٣.

يوسف, جمال على محمد، إبراهيم, غادة أحمد نبيل. (٢٠١٦)، "قياس جودة التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية وأثرها على قرارات المستثمرين"، **الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس – كلية التجارة، مج٢٠، ع٢ ،ص ص ١٠٧٩– ١١١٨.

يوسف، زينب لطفي حسين(٢٠١٤)، " إطار محاسبي مقترح لتقييم دور رأس المال المخاطر في رفع كفاءة جدوى الاستثمار بالمشروعات الإنتاجية الصغيرة – دراسة تطبيقية "، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة – جامعة المنوفية.

يوسف، ماير سعيد نجيب، (٢٠١٧). العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي للشركات المساهمة المصرية: دراسة إمبريقية، **مجلة البحوث التجارية**، جامعة الزقازيق – كلية التجارة، مج٣٩, ع٢ ، ص ص ٢٧٤-٢٩١.

ثانياً المراجع الأجنبية:

Abdulai, I., Salakpi, A., & Nassè, T. B. (2021). Internal audit and quality of financial reporting in the public sector: the case of university for development studies. **Finance & Accounting Research Journal**, 3(1). p.p 1-23.

Abdulshakour, S. (2020). Impact of financial statements for financial decision-making. **Open Science Journal**, 5(2).p.p 1-31.

Akeju, J.B., Babatunda. A.A. (2017). "Corporate governance and financial reporting quality in Nigeria". **International Journal of Information Research and Review**.4(2) .p.p 3749-3753.

ALBAWWAT, I. E., AL-HAJAIA, M. E., & AL FRIJAT, Y. S. (2021). The Relationship Between Internal Auditors' Personality Traits, Internal Audit Effectiveness, and Financial Reporting Quality: Empirical Evidence from Jordan. **The Journal of Asian Finance, Economics and Business**, 8(4) .p.p 797-808

Al-Chahadah, A. R., Soda, M. Z., & Al Omari, R. (2018). The impact of the internal audit on the quality of accounting information in the jordanian commercial banks. **International Journal of Economics and Finance**, 10(9) .p.p 157-167.

Aldi, R. B. (2020). The effect of internal audit role on preventingfraud (case study on PT AJC). **Jurnal Ilmiah Mahasiswa FEB**, 8(2). p.p 1-32.

Al-Shetwi, M., Ramadili, S. M., Chowdury, T. H. S., & Sori, Z. M. (2011). Impact of internal audit function (IAF) on financial reporting quality (FRQ): Evidence from Saudi Arabia. **African Journal of business management**, 5(27),p.p 11189-11198.

Alzoubi, E. S. S. (2018). Audit quality, debt financing, and earnings management: Evidence from Jordan. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 30, .p.p 69-84.

Anh, N. H., & Linh, N. H. (2016). Using the M-score Model in Detecting Earnings Management-Evidence from Non-Financial Vietnamese Listed Companies. **Journal of Science: Economics and Business,** 32(2) .p.p 14-23

Asiedu, K. F., & Deffor, E. W. (2017). Fighting corruption by means of effective internal audit function: Evidence from the Ghanaian public sector. **International Journal of Auditing**, 21(1) .p.p 82-99.

Assad, N. F., & Alshurideh, M. T. (2020). Financial reporting quality, audit quality, and investment efficiency: evidence from GCC economies. **Waffen-und kostumkunde journal**, 11(3). p.p 194-208.

Aulia, D., & Siregar, S. V. (2018). Financial reporting quality, debt maturity, and chief executive officer career concerns on investment efficiency. **BAR-Brazilian Administration Review**, 15(2), p.p 1-16.

Axén, L. (2018). Exploring the association between the content of internal audit disclosures and external audit fees: Evidence from Sweden. **International Journal of Auditing**, 22(2) .p.p 285-297.

Azar, N., Zakaria, Z., & Sulaiman, N. A. (2019). The Quality of Accounting Information: Relevance or Value-Relevance?. **Asian Journal of Accounting Perspectives**, 12(1) .p.p 1-21.

Baharud-din, Z., Shokiyah, A., & Ibrahim, M. S. (2014). Factors that contribute to the effectiveness of internal audit in public sector. **International Proceedings of Economics Development and Research**, 70(24) .p.p 126-132.

Bertomeu, J., & Magee, R. P. (2011). From low-quality reporting to financial crises: Politics of disclosure regulation along the economic cycle. **Journal of Accounting and Economics**, 52(2-3), 209-227.

Biddle, G. C., Callahan, C. M., Hong, H. A., & Knowles, R. L. (2011). Does mandatory adoption of international financial reporting standards increase investment efficiency. **Journal of Accounting and Economics**.5.p.p 1-55

Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. (2009). How does financial reporting quality relate to investment efficiency?. **Journal of accounting and economics**, 48(3) .p.p 112-131.

Bilal, Z. O., Twafik, O. I., & Bakhit, A. K. (2018). The Influence of Internal Auditing on Effective Corporate Governance in the Banking Sector in Oman. **European Scientific Journal**, 14(7) .p.p 257-271.

Bishop, W. H. (2013). The role of ethics in 21st century organizations. **Journal of Business Ethics**, 118(3) .p.p 635-637.

Bubilek, O. (2017). Importance of Internal Audit and Internal Control in an organization-Case Study. **MS**., Institute of Business, University of Oulu, finland.

Chen, F., Hope, O. K., Li, Q., & Wang, X. (2011). Financial reporting quality and investment efficiency of private firms in emerging markets. **The accounting review**, 86(4) .p.p 1255-1288.

Chen, H., Tang, Q., Jiang, Y., & Lin, Z. (2010). The role of international financial reporting standards in accounting quality: Evidence from the European Union. **Journal of international financial management & accounting**, 21(3) .p.p 220-278.

Chen, Q., Zheng, S., & Mou, W. (2017, December). The Relationship between Financial Reporting Quality and Investment Efficiency**. Advances in Economics, Business and Management Research**, 32.p.p 464-467.

Cheng, M., Dhaliwal, D., & Zhang, Y. (2013). Does investment efficiency improve after the disclosure of material weaknesses in internal control over financial reporting?. **Journal of Accounting and Economics**, 56(1). p.p1-18.

Cherkasova, v., and D. Rasadi. 2017. Earning quality and investment efficiency: evidence from eastern Europe. **Review of economic perspectives**. 17(4). p.p441- 468.

Choi, T. H., & Pae, J. (2011). Business ethics and financial reporting quality: Evidence from Korea. **Journal of Business Ethics**, 103(3) .p.p 403-427.

Chung, C. Y., Kim, D., Kim, K. S., Lee, J. H., & Lee, K. (2019). Do Institutional Investors Enhance Accounting Earnings Attributes in the Korean Market?. **Emerging Markets Finance and Trade**, 55(1) .p.p 39-58.

Donelson, D. C., Ege, M. S., & McInnis, J. M. (2017). Internal control weaknesses and financial reporting fraud. **Auditing: A Journal of Practice & Theory,** 36(3) .p.p 45-69.

Dou, Y., Hope, O. K., Thomas, W. B., & Zou, Y. (2018). Blockholder exit threats and financial reporting quality**. Contemporary Accounting Research**, 35(2) .p.p 1004-1028.

Elaoud, A., & Jarboui, A. (2017). Auditor specialization, accounting information quality and investment efficiency. **Research in International Business and Finance**, 42.p.p 616-629.

El-Sayed Ebaid, I. (2011). Internal audit function: an exploratory study from Egyptian listed firms. International **Journal of law and management**, 53(2) .p.p 108-128.

Elshawarby, M. A. (2019). Reducing tax management through joint audit. **Frontiers Journal of Accounting and Business Research**, 1(1) .p.p 14-32.

El-Tahan, S. Y. (2016). Adoption of internal auditing in developing countries: Egyptian public sector. **MS**. School of Global Affairs and Public Policy, The American University in Cairo,Egypt.

Eulerich, M., Wagener, M., & Wood, D. A. (2021). Evidence on Internal Audit Effectiveness from Transitioning to Remote Audits because of COVID-19. **Journal of Economic Sciences**. 4(6), P P 1-22.

Gebrayel, E., Jarrar, H., Salloum, C., & Lefebvre, Q. (2018). Effective association between audit committees and the internal audit function and its impact on financial reporting quality: Empirical evidence from Omani listed firms. International **Journal of Auditing** , 22(2) .p.p 197-213.

Ghafran, C., & O'Sullivan, N. (2017). The impact of audit committee expertise on audit quality: Evidence from UK audit fees. **The British Accounting Review**, 49(6) .p.p 578-593.

Gilaninia, S., M. G. Chegini, and E. M. Mohtasham. 2012. Financial Reporting Quality and Investment Efficiency of Iran. **Interdisciplinary Journal of Contemporary Research In Business** .4 (7) .p.p 218-222.

Gramling, A. A., & Hermanson, D. R. (2006). What role is your internal audit function playing in corporate governance?. **Internal auditing**, 21(6) .p.p 37.50.

Gras-Gil, E., Marin-Hernandez, S., & de Lema, D. G. P. (2012). Internal audit and financial reporting in the Spanish banking industry**. Managerial Auditing Journal**. Vol. 27 No. 8, pp. 728-753.

Gros, M., Koch, S., & Wallek, C. (2017). Internal audit function quality and financial reporting: results of a survey on German listed companies. **Journal of Management & Governance**, 21(2). p.p 291-329.

Güner, M. F. (2008). Stakeholders' perceptions and expectations and the evolving role of internal audit. **Internal Auditing**, 23(5).p.p 21-33.

Habbash, M. (2019). The role of corporate governance regulations in constraining earnings management practice in Saudi Arabia. **In Research in Corporate and Shari'ah Governance in the Muslim World: Theory and Practice, Ninth International Conference**, (pp. 127-140).

Hameed, A., Bakar, A., Mughal, N., & Imran, M. (2017). The Internal Audit and Financial Reporting Quality. **Paradigms**, 11(2).p.p 223-228.

Herath, S. K., & Albarqi, N. (2017). Financial reporting quality: A literature review**. International Journal of Business Management and Commerce**, 2(2) .p.p 1-14.

Herawati, N. (2015). Application of Beneish M-Score models and data mining to detect financial fraud. **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, 211.p.p 924-930.

Herbert, J., & Harto, P. (2021). The effect of financial reporting quality and family ownership on investment efficiency with audit quality as moderating variable (Empirical Study on Manufacture Firms Listed on Indonesia Stock Exchange in the Year of 2015-2019). **Diponegoro Journal of Accounting**, 10(1) .p.p 1- 12.

Holt, T. P., & DeZoort, T. (2009). The effects of internal audit report disclosure on investor confidence and investment decisions. **International Journal of Auditing**, 13(1).p.p 61-77.

Houcine, A. (2017). The effect of financial reporting quality on corporate investment efficiency: Evidence from the Tunisian stock market. **Research in International Business and Finance**, 42, p.p 321-337.

Institute of Internal Auditors (IIA). (2004). **Internal Auditing's Role in Sections 302 and 404 of the Sarbanes-Oxley Act**. www.theiia.org.

_____ (2016). **Staetment of Professional Practice of Internal Auditing**. The Institute of Internal Auditors homepage. www.theiia.org.

_____. (2017). **Staetment of Professional Practice of Internal Auditing**. The Institute of Internal Auditors homepage. www.theiia.org.

Iovu, C. (2018). The Role and Key Objectives of the Company's Internal Audit Process. **Journal of Accounting**, Finance and Auditing Studies, 4(3) .p.p 19-44.

Ismael, H. R., & Roberts, C. (2018). Factors affecting the voluntary use of internal audit: evidence from the UK. **Managerial Auditing Journal**, 33(3) .p.p 288-317.

Jethefer, S. (2018). Factors influencing the effectiveness of internal audits the importance of quality management system. **MS.** Eindhoven University of Technology. Netherlands.

Kaawaase, T. K., Nairuba, C., Akankunda, B., & Bananuka, J. (2021). Corporate governance, internal audit quality and financial reporting quality of financial institutions. **Asian Journal of Accounting Research**. .p.p 340-3750

Koo, D. S., Ramalingegowda, S., & Yu, Y. (2017). The effect of financial reporting quality on corporate dividend policy. **Review of Accounting Studies**, 22(2) .p.p 753-790.

Laković, T., Cerović, J., & Stanovčić, T. (2016). The Internal Audit Function and the Quality of Financial Reporting: Empirical Evidence from Montenegro. **Management international conference,** from 1 to 4 June 2016, pula, croatia.

Li, Q., & Wang, T. (2010). Financial reporting quality and corporate investment efficiency: Chinese experience. **Nankai Business Review International.**1(2). p.p. 197-213.

Lin, S., Pizzini, M., Vargus, M., & Bardhan, I. R. (2011). The role of the internal audit function in the disclosure of material weaknesses. **The Accounting Review**, 86(1). p.p 287-323.

Lisic, L. L., Myers, L. A., Seidel, T. A., & Zhou, J. (2019). Does Audit Committee Accounting Expertise Help to Promote Audit Quality? Evidence from Auditor Reporting of Internal Control Weaknesses. **Contemporary Accounting Research**. , 36(4) .p.p 2521-2553.

Mahdavikhou, M., & Khotanlou, M. (2011). The impact of professional ethics on financial reporting quality. **Australian Journal of Basic and Applied Sciences,** 5(11) .p.p 2092-2096.

Malo-Alain, A., Aldoseri, M., & Melegy, M. (2021). Measuring the effect of international financial reporting standards on quality of accounting performance and efficiency of investment decisions. **Accounting**, 7(1) .p.p 249-256.

Martinelli, M., Friedman, A. E., & Lanz, J. (2020). The impact of COVID-19 on internal audit. **The CPA Journal**, 90(6),p.p 60-63.

Mashayekhi, B., & Kalhornia, H. (2016). Relationship between Financial Reporting Transparency and Investment Efficiency: Evidence from Iran. **International Journal of Economics and Management Engineering,** 10(7). p.p 2433-2437.

Mohamed, Z., Mat Zain, M., Subramaniam, N., & Wan Yusoff, W. F. (2012). Internal audit attributes and external audit's reliance on internal audit: Implications for audit fees. **International journal of auditing,** 16(3) .p.p 268-285.

Mohammadi, S. M. (2014). The relationship between financial reporting quality and investment efficiency in Tehran stock exchange. **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, 4(6) .p.p 104.-113.

Moses, T. (2019). Board Characteristics, Audit Committee Composition, And Financial Reporting in Nigeria ,**International Journal of Innovative Social Sciences & Humanities Research** 7(1) .p.p 37-45

Moses, T. E. M. P. L. E., Ofurum, C. O., & Egbe, S. (2016). Audit committee characteristics and quality of financial reporting in quoted Nigerian banks. **International Journal of Advanced Academic Research**, 2(5) .p.p 1-10.

Naeem, K., & Li, M. C. (2019). Corporate investment efficiency: The role of financial development in firms with financing constraints and agency issues in OECD non-financial firms. **International Review of Financial Analysis**, 62. p.p 53-68.

Nurcholisah, K. (2016). The effects of financial reporting quality on information asymmetry and its impacts on investment efficiency, **International Journal of Economics, Commerce and Management (IJECM)**, 4(5) .p.p 838:850.

Nwanyanwu, L. A. (2017). Audit quality practices and financial reporting in Nigeria. International Journal of Academic **Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, 7(2) .p.p 145-155.

Obradović, V., Čupić, M., & Dimitrijević, D. (2018). Application of International Financial Reporting Standards in the transition economy of Serbia. **Australian Accounting Review**, 28(1) .p.p 48-60.

Ogundana, O., Ojeka, S., Ojua, M., & Nwaze, C. (2017). Quality of accounting information and internal audit characteristics in Nigeria. **Journal of modern accounting and auditing**, 13(8) .p.p 333-344.

Oladejo, M., Yinus, S. O., Shittu, S., & Rutaro, A. (2021). Internal audit practice and financial reporting quality: Perspective from Nigerian quoted foods and beverages firms. **KIU Interdisciplinary Journal of Humanities and Social Sciences**, 2(1) .p.p 410-428.

Önce, S., & Çavuş, G. (2019). Evaluation of the Effects of Corporate Governance on Financial Reporting Quality. **Journal of Modern Accounting and Auditing**, 15(8) .p.p 385-395.

Oussii, A. A., & Boulila Taktak, N. (2018). Audit report timeliness: Does internal audit function coordination with external auditors matter? Empirical evidence from Tunisia. **EuroMed Journal of Business**, 13(1) .p.p 60-74.

Oussii, A. A., & Taktak, N. B. (2018). The impact of internal audit function characteristics on internal control quality. **Managerial Auditing Journal** .33(5). pp. 450-469

Pristiwantiyasih, P., & Setyawan, M. A. (2020). THE IMPORTANCE OF INVESTMENT DECISIONS USING CAPITAL ASSET PRICING MODEL (CAPM) IN STOCK SECTOR TELECOMMUNICATION. **Media Mahardhika,** 18(3).p.p 387-399.

Rad, S. S. E., Embong, Z., Mohd-Saleh, N., & Jaffar, R. (2016). Financial binformation quality and investment efficiency: evidence from Malaysia. **Asian Academy of Management Journal of Accounting & Finance**, 12(1).p.p 129-151.

Rahahle, M. Y. (2017). Extent of Compliance with Code of Ethics and its Impact on Internal Audit Effectiveness. **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, 7(4) .p.p 40-61.

Rahman, A., Yammeesri, J., & Perera, H. (2010). Financial reporting quality in international settings: A comparative study of the USA, Japan, Thailand, France and Germany. **The International Journal of Accounting**, 45(1) .p.p 1-34.

Rahman, M. M., & Hasan, M. M. (2019). Determinants of Quality of Financial Information: Empirical Evidence from Cement Sector of Bangladesh. **The East Asian Journal of Business Management (EAJBM)**, 9(1) .p.p 13-20.

Rainer, L. E. N. Z. (2013). Insights into the effectiveness of internal audit: a multi-method and multi-perspective study.**PH.D**, University Catholique de Louvain School of Management Research Institute, Belgium.

Roussy, M., & Rodrigue, M. (2018). Internal Audit: Is the 'Third Line of Defense'effective as a form of governance? An exploratory study of the impression management techniques chief audit executives use in their annual accountability to the audit committee. **Journal of Business Ethics**, 151(3) .p.p 853-869.

Russell, J. P. (2012). **The ASQ auditing handbook**.3ed., ASQ Quality Press. USA.

Saastamoinen, J., Ojala, H., Pajunen, K., & Troberg, P. (2018). Analyst Characteristics and the Level of Critical Perception of Goodwill Accounting. **Australian Accounting Review**, 28(4) .p.p 538-555.

Saedi, R., & Dastgir, M. (2017). The effect of internal control weakness on investment efficiency of companies listed in Tehran stock exchange. **International Journal of Finance & Managerial Accounting,** 2(7). p.p 25-31.

Schneider, A.. (2013). Internal auditing and real earnings management**. journal of Contemporary issues in Business Research**, 14(5). p.p 75-92.

Serag, A. A. E. M., & Daoud, M. M. (2021). Remote Auditing: An Alternative Approach to Face the Internal Audit Challenges During The COVID-19 Pandemic**. accounting thought**, 2(25), p.p 228-259.

Shamki, D., & Alhajri, T. A. (2017). Factors Influence Internal Audit Effectiveness. **International Journal of Business and Management**, 12(10) .p.p 143-154.

Shoorvarzy, M. R., & Tuz, M. (2011). A survey of the effect of management performance on financial reporting quality: Evidence from Iran. **African Journal of Business Management**, 5(8) .p.p 3390-3395.

Sun, K. J. (2006). Financial reporting quality, capital allocation efficiency, and financing structure: an international study. **AAA Financial Accounting and Reporting Section (FARS) Meeting 2006 Paper** , Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=816384

Tsegaye, T.(2018). The assessment of internal audit practices in private commercial banks of athiopia: the case of selected private banks. **PHD**. College of Business and Economics. Addis Ababa University, College of Business and Economics, Athiopia**.**

Ullah, I., Zeb, A., Khan, M. A., & Xiao, W. (2020). Board diversity and investment efficiency: evidence from China. Corporate Governance: **The International Journal of Business in Society**. 20(6) .p.p 1105-1134.

Verdi, R. S. (2006). Financial reporting quality and investment efficiency. **EDP Sciences** Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=930922 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.930922

Wang, B., Lv, M., & Wang, Z. (2018). The duality of internal audit director and supervisor, professional competence difference and investment efficiency. **Accounting Research**, (9).p.p 88-94.

Wang, F., Zhu, Z., & Hoffmire, J. (2015). Financial reporting quality, free cash flow, and investment efficiency**. EDP Sciences**, 17.p.p 1-10.

Zhai, J., & Wang, Y. (2016). Accounting information quality, governance efficiency and capital investment choice. **China Journal of Accounting Research**, 9(4). p.p 251-266.

ZHAO, B., & XU, H. (2017). A Correlation Study on Internal Audit Quality and Investment Efficiency of Company. **Journal of Nanjing Audit University**, 3,p.p 95-104.

٦/٦: ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١): قائمة الاستقصاء.

جامعة بني سويف
كلية التجارة

(استبيان)

الأستاذ الفاضل .....

تحية طيبة وبعد.....

نحيط علم سيادتكم بقيام الباحث بدراسة بعنوان **"دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية , و أثر ذلك على كفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية "** للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، لذا نرجو من سيادتكم التكرم بملئ الاستبيان للاستفادة من خبراتكم العلمية والعملية، والتكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبيان بشفافية وموضوعية، وأن تكون معبرة عن آرائكم، ونحيط علم سيادتكم بأن هذا الاستبيان صمم لأغراض البحث العلمي فقط، كما أن المعلومات الواردة فيه ستعامل بكل سرية تامة، وفي الأخير نشكركم على حسن تعاونكم معنا.

وتفضلوا بقبولٍ فائق الاحترام والتقدير،،،،،

الباحث

رمضان مراد محمود جاب الله

٠١٠٩٥٨٣٦٩٠٧

إشراف

الأستاذ الدكتور
محمد عبد الله محمد عبد الله مجاهد
أستاذ المحاسبة والمراجعة
العميد الأسبق لكلية التجارة جامعة بني سويف

الأستاذ الدكتور
إيمان محمد سعدالدين
أستاذ المحاسبة والمراجعة

أولاً: البيانات الشخصية

(يرجى الاجابة التي ترونها مناسبة)

١- الاسم (اختيارياً): .....

٢- رقم التليفون: .....

٣- المسمى الوظيفي: .....

٤- المؤهل العلمي: دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ شهادات مهنية ☐ أخرى ☐

٥- التخصص العلمي:

محاسبة ☐ إدارة اعمال ☐ علوم مالية ومصرفية ☐

اقتصاد ☐ أخرى ☐

٦- سنوات الخبرة:

أقل من ٥ أعوام ☐ من٥إلى أقل من ١٠ اعوام ☐ من ١٠إلى أقل من ١٥ عام ☐

أكثر من ١٥ عام ☐

- إليكم تفسير أهم المصطلحات الواردة بالاستبيان.

المصطلح	التفسير
كفاءة الاستثمار	تشير كفاءة الاستثمار إلى الحالة التي تنخفض فيها درجة الإفراط أو المغالاة في الفرص أو المشروعات الاستثمارية والتي تكون ذات جدوى منخفضة أو ذات قيمة حالية سالبة، وتشير أيضاً إلى الحالة التي تنخفض فيها درجة فقد أو عدم تنفيذ الفرص أو المشروعات الاستثمارية ذات الجدوى المرتفعة أو التي تكون ذات قيمة حالية موجبة ، كما تتحقق كفاءة الاستثمار عندما لا يكون هناك انحراف عن المستوى الأمثل للاستثمار، لذلك يقال أن الشركات التي تستثمر فوق المستوى الأمثل تفرط في الاستثمار، في حين يقال أن الشركات التي تستثمر بشكل محدود في مشروعات استثمارية مربحة أنها أضاعت فرصاً استثمارية على الشركة.
المخاطر الأخلاقية (الانهيار الأخلاقي)	تشير إلى سعي المديرين إلى تعظيم أرباحهم الشخصية، مما يؤدي إلى ميلهم إلى اتخاذ بعض القرارات الاستثمارية التي قد لا تعود على بأفضل المنافع أو العوائد على المستثمرين، حيث يتم الاستثمار في مشروعات ذات صافي قيمة حالية سالبة عندما يوجد اختلاف بين دوافع كل من المستثمرين والإدارة، وبالتالي فأن الممارسات غير الأخلاقية للمديرين تؤدي إلى زيادة الاستثمار أو نقص الاستثمار اعتماداً على درجة توافر رأس المال.
الاختيار العكسي	ويشير الاختيار العكسي إلى أن المعلومات المالية وغير المالية التي تتوفر للإدارة ولا تتوفر للمستثمرين أو للأطراف الخارجية الأخرى، قد تمكن الإدارة من التحكم بالتوقيت الذي يتم فيه إصدار الأسهم، حيث يتم إصدارها في الوقت الذي يمكنهم فيه إصدارها بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية، حتى يتم التوسع في الاستثمارات الخاصة بالشركة، وقد يدرك المستثمرون هذه الفكرة، فيقومون برد فعل عكسي بتخفيض الأموال المقدمة إلى الشركة لشراء الأسهم، وبالتالي نقص الاستثمارات المقدمة إلى الشركة وصعوبة حصول الشركة على الاستثمارات اللازمة لتمويل الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها، مما يترتب عليه استثمار أقل من اللازم وعدم كفاءة الاستثمار
عدم تماثل المعلومات	عدم تماثل المعلومات هو الحالة التي تتوافر فيها معلومات معينة لدى طرف معين، وقد لا تكون متوافرة لدى طرف آخر، أي حيازة أحد أطراف التعاملات التجارية لمعلومات إما غير متوفرة أو أفضل، أو أكثر تفصيلاً عن معلومات الأطراف الأخرى، ويؤدى ذلك إلى ظهور مشكلة الخلخل الأخلاقي.
حوكمة الشركات	هي مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية وبين ملاك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى، بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف." وتعد المراجعة الداخلية إحدى اليات حوكمة الشركات والتي تتمثل في مجلس الإدارة ، و لجنة المراجعة ، والمراجعة الداخلية ، والمراجعة الخارجية.
إدارة المخاطر	هي عملية يقوم من خلالها القائمين على إدارة المؤسسة بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر المحيطة بكافة أنشطتها، ومن ثم قياس وتقييم آثارها المختلفة، والتعامل معها والاستجابة لها من خلال الحد منها أو التقليل من آثارها إلى الحد المقبول، من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة

الجزء الثاني: بيانات الاستقصاء.

(من فضلك ضع علامة (✔) أمام الإجابات المعبرة عن رأيكم)

الفرض الأول: H1 يوجد علاقة معنوية إيجابية بين دور إدارة المراجعة الداخلية ورفع جودة التقارير المالية بالشركات المصرية.

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١	يقلل عدم الاهتمام بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية من ثقة المستخدمين في القوائم المالية.					
٢	تزداد درجة الثقة في القوائم المالية عند وجود مراجعة داخلية فعالة وبالتالي يمكن توقع النتائج المستقبلية.					
٣	تؤثر المراجعة الداخلية في دقة وصدق وسلامة وموضوعية التقارير المالية.					
٤	تعمل المراجعة الداخلية على حماية أصول الشركة وتحسين عملياتها، حيث أنها توفر معلومات حول جوانب القوة الضعف في نظام الرقابة الداخلية.					
٥	تقوم المراجعة الداخلية بعمليات الفحص وإعطاء النصائح والتوصيات عن العمليات التي تتم مراجعتها إلى الإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات.					

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
٦	يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.					
٧	تساعد إدارة المراجعة الداخلية في إعطاء معلومات محاسبية دقيقة وهذا يرجع إلى استقلاليتها داخل الشركة.					
٨	تزيد ثقة مستخدمي التقارير المالية بتوافر المؤهلات العلمية والعملية في المراجع الداخلي.					
٩	يتمكن المراجع الداخلي من الوصول إلى جميع السجلات والوثائق المناسبين لأداء واجبه القانوني دون قيود وباستقلالية مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.					
١٠	تساهم المراجعة الداخلية في اعطاء معلومات محاسبية ذات جودة وموضوعية عند مراجعتها للتقارير والقوائم المالية.					
١١	تساعد المراجعة الداخلية الإدارة والأطراف المرتبطة في اتخاذ القرارات المستقبلية.					
١٢	تساعد المراجعة الداخلية الشركة في تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها الشركة.					

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١٣	يزيد وجود إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية في الشركات المرجة بالبورصة المصرية من جودة التقارير المالية وبالتالي إمكانية اعتماد الأطراف الخارجية علها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتلك الشركات.					
١٤	يؤخذ بتوصيات إدارة المراجعة الداخلية في كافة النواحي المالية والمحاسبية.					
١٥	تستخدم إدارة المراجعة الداخلية أساليب وإجراءات لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.					
١٦	تساعد المراجعة الداخلية في تقديم معلومات خالية من التحيز، وتساعد في تقديم وصفاً كاملاً للوضع المالي في الشركة.					
١٧	تعمل المراجعة الداخلية على مكافحة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين جميع الإدارة واصحاب المصالح.					
١٨	يتوافر لدى المراجع الداخلي فهم لطبيعة عمل الشركة وتحديد المخاطر المحتملة، مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، و التخصيص الأمثل للموارد.					

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١٩	يمكن للمراجعة الداخلية مساعدة الإدارة من خلال قيامها بمراقبة الأنشطة التي لا تستطيع مراقبتها بنفسها، وتحديد الفرص وتقليل مخاطر الغش، والتحقق من صحة التقارير المقدمة إليها.					
٢٠	يقوم المراجع الداخلي بتوفير معلومات موضوعية وخالية من التحيز، مما يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية.					
٢١	يقدم المراجع الداخلي المعلومات للإدارة العليا بشكل دقيق ومنظم لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم وسلامة نظام المعلومات .					
٢٢	يصعب معرفة مدى إلالتزام بالقوانين واللوائح في الشركات التي لا يوجد بها إدارة للمراجعة الداخلية					
٢٣	يضفي وجود إدارة للمراجعة الداخلية في الشركات مزيد من الثقة في التقارير والقوائم المالية للشركة.					
٢٤	تساعد المراجعة الداخلية في سير العمليات داخل الشركة وفق السياسات والإجراءات الموضوعة.					

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
٢٥	عدم إهتمام الإدارة بالتوصيات والنصائح التي تقدمها إدارة المراجعة الداخلية تزيد من إحتمالية ارتكاب الغش وتحريف المعلومات المالية.					
٢٦	تعتبر المراجعة الداخلية أداة رقابة وضغط على باقي إدارات الشركة للعمل وفقاً للوائح والقوانين وتحسين أداءها.					
٢٧	تساعد المراجعة الداخلية الشركة في تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها الشركة.					
٢٨	تعمل المراجعة الداخلية على زيادة قيمة الشركة عن طريق تقديم خدمات استشارية لكافة المستويات الإدارية، وتحسين كفاءة عملياتها وتوفير المعلومات التي تساعد على تنفيذ استراتيجياتها.					
٢٩	تُستخدم المراجعة الداخلية في الإشراف على عملية حوكمة الشركات وتحسين جودتها، وتساهم في دعمها من خلال تقييم العمليات والإجراءات الإدارية وتصميم هيكل الرقابة الداخلية					

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
٣٠	يؤدي التنسيق بين المراجعين الخارجيين والداخليين إلى تقليل الخلافات بين الإدارة والمراجعين الخارجيين، و تعزيز قدراتهم على إعداد تقارير مالية جيدة وفي الوقت المناسب ، وإكمال أعمال المراجعة بشكل أسرع .					
٣١	تؤدي المراجعة الداخلية إلى تسهيل قيام لجنة المراجعة بدورها بطريقة فعالة، وذلك لأن أهداف المراجعة الداخلية تتماشى وتتوافق بشكل كبير مع مسئولية لجنة المراجعة في الرقابة على إعداد التقارير المالية.					

الفرض الثاني: H2 : توجد علاقة معنوية إيجابية بين جودة التقارير المالية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١	لكي يتمكن المديرين من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة عليهم أن يعتمدوا على معلومات مالية دقيقة وموضوعية.					
٢	يخفض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين من كفاءة الاستثمار في الشركات.					

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
٣	تعد التقارير والقوائم المالية هي المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.					
٤	تتمكن التقارير المالية الجيدة من نقل المعلومات المتعلقة بعمليات الشركة إلى المستثمرين، بالشكل الذي يمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة فيما يتعلق بالشركة.					
٥	يعتبر ارتفاع جودة التقارير المالية من أهم الآليات للحد من عدم تماثل المعلومات، الأمر الذي يسهم في الحد من مشكلة الاختيار المعاكس والمخاطر الأخلاقية، وبالتالي زيادة كفاءة الاستثمار.					
٦	تساعد جودة التقارير المالية المديرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الجيدة وتجنب القرارات غير الرشيدة.					
٧	يعتمد المستثمرون على المعلومات المحاسبية لفهم وتقييم قرارات المديرين الاستثمارية .					
٨	تساعد جودة التقارير المالية المستثمرين على التمييز بين الشركات ذات الأداء الجيد والشركات ذات الأداء السيئ، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، وبالتالي الحد من الاستثمار الأقل من اللازم.					

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
٩	تعمل التقارير المالية الجيدة على إمداد المستثمرين بالمعلومات الكاملة عن الشركات التي تبحث عن التمويل اللازم للفرص الاستثمارية، وبالتالي قدرة المستثمرين على التفرقة بين الشركات ذات الأداء الجيد والشركات ذات الأداء السيئ و تجنب كلاً من مشكلة الاختيار المعاكس والاستثمار الأقل من اللازم.					
١٠	تمنع التقارير المالية الجيدة المديرين من اتخاذ قرارات استثمارية في غير صالح المستثمرين، وتحد من مشكلة الخلل الأخلاقي، وبالتالي تجنب الاستثمار الأكثر من اللازم.					
١١	توفر التقارير المالية الجيدة معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وذلك للمساعدة في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.					
١٢	تخفض دقة وموضوعية المعلومات المالية من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية بالشركة، وبالتالي تزيد من كفاءة سوق رأس المال، والوصول إلى أسعار الأسهم الحقيقية، وتوافر السيولة اللازمة.					
١٣	يؤدي انخفاض جودة التقارير المالية إلى ارتفاع عدم تماثل المعلومات، مما يزيد من درجة المخاطرة لدى المستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال.					

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١٤	تساعد التقارير المالية الجيدة المستخدمين على اتخاذ قرارات رشيدة، وبالتالي التوزيع الأمثل للموارد وتحقيق كفاءة الاستثمار.					
١٥	تمثل المعلومات المالية ذات الجودة المرتفعة مصدراً هاماً للمعلومات، والتي يمكن لحملة الأسهم أن يستخدموها لمراقبة أعمال إدارة الشركة، مما يساعد في إيجاد دور إشرافي على سوق المال بالشكل الذي يساهم في تخفيض مشكلات الوكالة بين حملة الأسهم والمديرين.					
١٦	تخفض دقة وموضوعية المعلومات المالية تكاليف التمويل الخارجي؛ وذلك يؤدي في النهاية إلى زيادة كفاءة القرارات الاستثمارية.					
١٧	تزيد دقة وموضوعية المعلومات المالية من القدرات الإشراقية لحملة الأسهم على المديرين، وتحسين أداء الإدارة عند الاختيار بين المشروعات الاستثمارية.					

الفرض الثالث: H3 : يوجد علاقة معنوية إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الاستثمار في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١	تساعد إدارة المراجعة الداخلية مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة.					

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
٢	تساهم إدارة المراجعة الداخلية في دقة وسلامة القوائم المالية وبالتالي مساعدة المستثمرين على معرفة حجم الارباح المحققة في الشركة.					
٣	يؤثر تقرير إدارة المراجعة الداخلية بالإيجاب على مستخدمي القوائم المالية.					
٤	يقلل عدم الاهتمام بالمراجعة الداخلية من ثقة المستثمرين في القوائم المالية.					
٥	توفر إدارة المراجع الداخلية في تقاريرها معلومات خالية من التحيز تزيد من ثقة المستثمرين في القوائم والتقارير المالية.					
٦	يُعد دعم المراجعة الداخلية لباقي آليات الحوكمة دعماً لجودة التقارير المالي، وبالتالي تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية.					
٧	تساعد المراجعة الداخلية في تحقيق دقة وموضوعية المعلومات المحاسبية، والتي تعتبر آلية هامة للرقابة على أداء الإدارة مما يجعلها تسعى إلى توجيه الموارد نحو المشروعات الجيدة وتجاهل المشروعات غير الجيدة.					

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
٨	يُعد استخدام المعلومات الاستثمارية التي يوفرها المراجع الداخلي من الأمور الضرورية والمهمة ، عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.					
٩	اتساع نطاق المراجعة الداخلية ليشمل خدمات تأكيدية واستشارية في مجالات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة ينعكس إيجابياً على كفاءة القرار الاستثماري للشركة.					
١٠	تعمل المراجعة الداخلية على زيادة قيمة الشركة عن طريق تقديم خدمات استشارية لكافة المستويات الإدارية وتحسين كفاءة عملياتها وتوفير المعلومات التي تساعد على تنفيذ استراتيجياتها، مما يؤدي إلى كفاءة استثماراتها.					
١١	تساعد المراجعة الداخلية الإدارة من خلال قيامها بمراقبة الأنشطة التي لا تستطيع مراقبتها بنفسها، وتحديد الفرص وتقليل مخاطر الفشل، والتحقق من صحة التقارير المقدمة إليها، وتوفير المعلومات لعملية صنع القرار، مما يساعد على كفاءة قرارات الاستثمار التي تتخذها الإدارة.					

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١٢	تتصدى المراجعة الداخلية كجزء من نظام الرقابة الداخلية للخلل الأخلاق الذي يمكن أن يقوم به المديرين، مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار الأكثر من اللازم.					
١٣	قيام المراجعة الداخلية بالتأكد من صحة البيانات المالية يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، بالتالي تجنب الاختيار العكسي والاستثمار الأقل من اللازم.					
١٤	يتوافر لدى المراجعة الداخلية القدرة على الإلمام بجميع أنشطة الشركة، وبالتالي تتوفر لديهم القدرة على الفصل بين القرارات التشغيلية العادية والسلوك الانتهازي، مما ينعكس إيجابياً على كفاءة الاستثمار					
١٥	يتمكن المراجع الداخلي من الوصول إلى السجلات والمستندات المناسبين لأداء واجبه دون قيود، مما يساهم في تحسين كفاءة وفعالية الاستثمارات المالية					
١٦	لا يوجد تعارض بين مصالح المراجع الداخلي ومصلحة الشركة في تحسين كفاءة وفعالية الاستثمارات المالية.					

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١٧	يجب أن يكون هناك إلزاماً قانونياً للشركات المدرجة بالبورصة المصرية بتكوين إدارات مستقلة للمراجعة الداخلية ،للمساعدة في تحقيق كفاءة الاستثمار في تلك الشركات.					

يُرجى إضافة أي ملاحظات ترونها هامة لمساعدة الباحث في إتمام هذه الدراسة:

.....

.....

.....

.....

(نهاية الاستبيان)

ملحق رقم (٢) : توزيع الاستبيان على مجتمع الدراسة.

أولاً: تم توزيع الاستبيان على المراجعن الداخليين للشركات الآتية:

فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية
الشرقية – ايسترن كومباني
المصرية
للاتصالات
السويدى اليكتريك
بنك كريدي اجريكول مصر
بنك التعمير والاسكان
الاسكندرية للزيوت المعدنية
حديد عز
مدينة نصر للاسكان والتعمير
النساجون الشرقيون للسجاد
اوراسكوم للتنمية مصر
مصرف أبو ظبي الأسلامي– مصر

ثانياً: تم توزيع الاستبيان على المحللين الماليين بشركات السمسرة الآتية:

المجموعة المالية للسمسرة في الأوراق المالية
العربية للسمسرة فى الاوراق المالية
الاهرام للسمسرة فى الاوراق المالية
عكاظ للوساطة المالية والاستثمار
طيبة للسمسرة فى الاوراق المالية
هيرميس للوساطة في الاوراق المالية
الرواد لتداول الاوراق المالية
المجموعة الاقتصادية لتداول الاوراق المالية

لقاهرة الوطنية لتداول الأوراق المالية

المنار لتداول الاوراق المالية

مينا لتداول الأوراق المالية

سيجما لتداول الاوراق الماليه وامساك السجلات

نيوبرنت لتداول الاوراق المالية

جدوي لتداول الأوراق المالية

ثالثاً: تم توزيع الاستبيان على العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك الآتية:

البنك الأهلي المصري

بنك مصر

التجاري وفا بنك

بلوم مصر

بنك القاهرة

المصرف المتحد

البنك الزراعي المصري

بنك التعمير والاسكان

البنك التجاري الدولي

بنك SAIB

بنك الامارات دبي الوطني

بنك QNB

بنك عودة

بنك الأسكندرية

ملحق رقم (٣): التحليل الاحصائي للدراسة الميدانية.

أولاً: عينة البنوك:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.914	31

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.910	17

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.745	17

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.953	65

Frequency Table

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دبلوم	1	1.7	1.7	1.7
	بكالوريوس	36	61.0	61.0	62.7
	ماجستير	14	23.7	23.7	86.4
	دكتوراه	2	3.4	3.4	89.8
	شهادة مهنية	6	10.2	10.2	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	30	50.8	50.8	50.8
	ادارة اعمال	12	20.3	20.3	71.2
	علوم مالية وصرفية	10	16.9	16.9	88.1
	اقتصاد	7	11.9	11.9	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من ٥	12	20.3	20.3	20.3
	5-10	25	42.4	42.4	62.7
	10-15	16	27.1	27.1	89.8
	اكبرمن ١٥	3	5.1	5.1	94.9
	5	3	5.1	5.1	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
H1.1	59	3	5	4.88	.375
H1.2	59	3	5	4.34	.512
H1.3	59	3	5	4.54	.597
H1.4	59	3	5	4.31	.623
H1.5	59	3	5	4.51	.653
H1.6	59	2	5	4.47	.728
H1.7	59	1	5	4.32	.840
H1.8	59	2	5	4.34	.801
H1.9	59	3	5	4.44	.650
H1.10	59	3	5	4.32	.730
H1.11	59	1	5	4.32	.955
H1.12	59	4	5	4.92	.281

H1.13	59	2	5	4.08	.624
H1.14	59	2	5	4.34	.940
H1.15	59	3	5	4.46	.597
H1.16	59	3	5	4.53	.598
H1.17	59	3	5	4.32	.706
H1.18	59	3	5	4.54	.652
H1.19	59	2	5	4.22	.744
H1.20	59	2	5	4.46	.773
H1.21	59	2	5	4.29	.789
H1.22	59	2	5	4.47	.751
H1.23	59	3	5	4.58	.622
H1.24	59	1	5	4.66	.779
H1.25	59	3	5	4.27	.552
H1.26	59	2	5	4.66	.659
H1.27	59	3	5	4.41	.591
H1.28	59	3	5	4.59	.591
H1.29	59	2	5	4.34	.685
H1.30	59	3	5	4.59	.591
H1.31	59	3	5	4.31	.595
H1.1_31	59	3.32	5.00	4.4461	.35902
Valid N (listwise)	59				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
H2.1	59	4	5	4.95	.222
H2.2	59	3	5	4.36	.517
H2.3	59	1	5	4.34	1.124
H2.4	59	3	5	4.32	.706
H2.5	59	3	5	4.44	.676
H2.6	59	3	5	4.34	.633
H2.7	59	1	5	4.37	.828
H2.8	59	2	5	4.19	.900
H2.9	59	2	5	4.46	.795
H2.10	59	3	5	4.34	.710
H2.11	59	3	5	4.80	.518
H2.12	59	1	5	4.14	.880
H2.13	59	3	5	4.68	.628
H2.14	59	2	5	4.31	.725
H2.15	59	1	5	4.22	1.001

H2.16	59	1	5	4.14	.955
H2.17	59	3	5	4.34	.605
H2.1_17	59	2.65	5.00	4.3948	.48606
Valid N (listwise)	59				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
H3.1	59	3	5	4.69	.623
H3.2	59	3	5	4.15	.611
H3.3	59	3	5	4.54	.678
H3.4	59	2	5	4.37	.717
H3.5	59	2	5	4.49	.728
H3.6	59	3	5	4.31	.595
H3.7	59	3	5	4.54	.652
H3.8	59	3	5	4.22	.671
H3.9	59	3	5	4.53	.598
H3.10	59	2	5	4.39	.616
H3.11	59	3	5	4.83	.461
H3.12	59	3	5	4.29	.527
H3.13	59	3	5	4.61	.616
H3.14	59	3	5	4.42	.593
H3.15	59	3	5	4.61	.526
H3.16	59	3	5	4.54	.536
H3.17	59	3	5	4.56	.565
H3.1_17	59	3.71	5.00	4.4766	.27104
Valid N (listwise)	59				

ثانياً: عينة شركات السمسرة:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.862	31

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.852	17

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.826	17

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.929	65

Frequency Table

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	36	66.7	66.7	66.7
	ماجستير	6	11.1	11.1	77.8
	دكتوراه	6	11.1	11.1	88.9
	شهادة مهنية	6	11.1	11.1	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	33	61.1	61.1	61.1
	ادارة اعمال	10	18.5	18.5	79.6
	علوم مالية وصرفية	9	16.7	16.7	96.3
	اقتصاد	2	3.7	3.7	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من ٥	15	27.8	27.8	27.8
	5-10	16	29.6	29.6	57.4
	10-15	16	29.6	29.6	87.0
	اكبرمن ١٥	7	13.0	13.0	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
H1.1	54	2	5	4.65	.677
H1.2	54	3	5	4.37	.560
H1.3	54	3	5	4.46	.636
H1.4	54	3	5	4.46	.693
H1.5	54	3	5	4.43	.662
H1.6	54	3	5	4.57	.602
H1.7	54	3	5	4.33	.644
H1.8	54	2	5	4.41	.714
H1.9	54	3	5	4.56	.572
H1.10	54	3	5	4.46	.636
H1.11	54	2	5	4.48	.720
H1.12	54	3	5	4.52	.666
H1.13	54	3	5	4.33	.583
H1.14	54	3	5	4.07	.821
H1.15	54	3	5	4.31	.639
H1.16	54	2	5	4.31	.696
H1.17	54	2	5	4.31	.773
H1.18	54	3	5	4.26	.705
H1.19	54	2	5	4.28	.856
H1.20	54	2	5	4.26	.782
H1.21	54	2	5	4.56	.634
H1.22	54	2	5	4.39	.787
H1.23	54	2	5	4.61	.627
H1.24	54	2	5	4.50	.795
H1.25	54	3	5	4.37	.592
H1.26	54	2	5	4.07	.866

H1.27	54	2	5	4.28	.811
H1.28	54	2	5	4.22	.744
H1.29	54	3	5	4.48	.606
H1.30	54	2	5	4.30	.662
H1.31	54	1	5	4.37	.760
H1.1_31	54	3.81	4.90	4.3871	.30826
Valid N (listwise)	54				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
H2.1	54	3	5	4.81	.517
H2.2	54	2	5	4.24	.751
H2.3	54	3	5	4.33	.777
H2.4	54	2	5	4.33	.777
H2.5	54	3	5	4.54	.636
H2.6	54	3	5	4.52	.637
H2.7	54	2	5	4.22	.839
H2.8	54	3	5	4.56	.572
H2.9	54	3	5	4.57	.633
H2.10	54	1	5	4.37	.784
H2.11	54	3	5	4.67	.583
H2.12	54	2	5	4.22	.793
H2.13	54	1	5	4.28	.920
H2.14	54	2	5	4.41	.765
H2.15	54	3	5	4.65	.520
H2.16	54	3	5	4.37	.623
H2.17	54	2	5	4.39	.685
H2.1_17	54	2.88	5.00	4.4401	.38391
Valid N (listwise)	54				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
H3.1	54	3	5	4.57	.570
H3.2	54	3	5	4.24	.699
H3.3	54	3	5	4.33	.614
H3.4	54	1	5	4.33	.911
H3.5	54	3	5	4.37	.734

H3.6	54	2	5	4.54	.693
H3.7	54	3	5	4.30	.537
H3.8	54	3	5	4.46	.605
H3.9	54	3	5	4.44	.691
H3.10	54	3	5	4.46	.693
H3.11	54	3	5	4.69	.543
H3.12	54	2	5	4.20	.626
H3.13	54	3	5	4.61	.627
H3.14	54	3	5	4.54	.573
H3.15	54	3	5	4.48	.637
H3.16	54	3	5	4.54	.573
H3.17	54	2	5	4.46	.693
H3.1_17	54	3.18	5.00	4.4455	.33658
Valid N (listwise)	54				

ثالثاً: عينة المراجعين الداخليين:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.848	31

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.877	17

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.831	17

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items

.932	65

Frequency Table

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دبلوم	2	2.8	2.8	2.8
	بكالوريوس	45	63.4	63.4	66.2
	ماجستير	11	15.5	15.5	81.7
	دكتوراه	4	5.6	5.6	87.3
	شهادة مهنية	9	12.7	12.7	100.0
	Total	71	100.0	100.0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	53	74.6	74.6	74.6
	ادارة اعمال	12	16.9	16.9	91.5
	علوم مالية وصرفية	4	5.6	5.6	97.2
	اقتصاد	2	2.8	2.8	100.0
	Total	71	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من ٥	13	18.3	18.3	18.3
	5-10	30	42.3	42.3	60.6
	10-15	25	35.2	35.2	95.8
	اكبرمن ١٥	3	4.2	4.2	100.0
	Total	71	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
H1.1	71	3	5	4.90	.345
H1.2	71	3	5	4.35	.563
H1.3	71	2	5	4.39	.836
H1.4	71	4	5	4.48	.503
H1.5	71	3	5	4.42	.669
H1.6	71	3	5	4.51	.557
H1.7	71	2	5	4.38	.704
H1.8	71	2	5	4.38	.704
H1.9	71	2	5	4.35	.678
H1.10	71	3	5	4.54	.605
H1.11	71	2	5	4.37	.702
H1.12	71	3	5	4.73	.585
H1.13	71	3	5	4.28	.614
H1.14	71	3	5	4.31	.838
H1.15	71	3	5	4.38	.594
H1.16	71	3	5	4.49	.630
H1.17	71	1	5	4.42	.730
H1.18	71	3	5	4.44	.626
H1.19	71	2	5	4.25	.823
H1.20	71	2	5	4.56	.649
H1.21	71	2	5	4.41	.748
H1.22	71	1	5	4.45	.752
H1.23	71	2	5	4.44	.751
H1.24	71	3	5	4.82	.487
H1.25	71	2	5	4.27	.585
H1.26	71	2	5	4.21	.893
H1.27	71	2	5	4.39	.597
H1.28	71	3	5	4.54	.629
H1.29	71	2	5	4.37	.638
H1.30	71	3	5	4.44	.649
H1.31	71	2	5	4.37	.660
H1.1_31	71	3.52	4.97	4.4398	.28218
Valid N (listwise)	71				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
H2.1	71	3	5	4.85	.497
H2.2	71	3	5	4.27	.608
H2.3	71	1	5	4.41	.935
H2.4	71	3	5	4.41	.667
H2.5	71	3	5	4.48	.629
H2.6	71	3	5	4.32	.627
H2.7	71	1	5	4.34	.792
H2.8	71	2	5	4.27	.675
H2.9	71	2	5	4.51	.630
H2.10	71	1	5	4.25	.823
H2.11	71	3	5	4.77	.540
H2.12	71	1	5	4.24	.765
H2.13	71	2	5	4.45	.672
H2.14	71	2	5	4.32	.752
H2.15	71	1	5	4.30	.885
H2.16	71	1	5	4.32	.692
H2.17	71	1	5	4.45	.789
H2.1_17	71	2.65	5.00	4.4093	.41421
Valid N (listwise)	71				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
H3.1	71	3	5	4.82	.457
H3.2	71	3	5	4.38	.594
H3.3	71	3	5	4.58	.625
H3.4	71	2	5	4.38	.724
H3.5	71	3	5	4.54	.629
H3.6	71	2	5	4.30	.684
H3.7	71	1	5	4.25	.731
H3.8	71	3	5	4.31	.623
H3.9	71	3	5	4.42	.647
H3.10	71	1	5	4.39	.801
H3.11	71	2	5	4.77	.590
H3.12	71	2	5	4.23	.680
H3.13	71	3	5	4.51	.673

H3.14	71	2	5	4.34	.696
H3.15	71	3	5	4.58	.601
H3.16	71	2	5	4.44	.579
H3.17	71	3	5	4.58	.577
H3.1_17	71	3.29	5.00	4.4590	.33595
Valid N (listwise)	71				

رابعاً: الفروق بين الثلاث عينات

Kruskal-Wallis Test

Ranks

	العينة	N	Mean Rank
H1	بنوك	59	98.36
	شركات سمسرة	54	84.01
	مراجعين داخليين	71	94.09
	Total	184	
H2	بنوك	59	93.97
	شركات سمسرة	54	94.21
	مراجعين داخليين	71	89.97
	Total	184	
H3	بنوك	59	94.15
	شركات سمسرة	54	90.44
	مراجعين داخليين	71	92.69
	Total	184	

Test Statistics[a,b]

	H1	H2	H3
Chi-Square	2.155	.263	.139
df	2	2	2
Asymp. Sig.	.340	.877	.933

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: العينة